الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ملـف وثائقي:

1- القــرارات والبيانــات الــصادرة عــن مجلــس جامعــة الـدول العربيـة بـشأن وضـع القـدس وعـدم جـواز نقـل سفارات الدول إليها.

2- قــراري مجلــس الأمــن رقــم 476 و478 (1980) بــشأن وضــع القــدس (الأراضــي المحتلــة مــن قِبَــل إســرائيل "القوة القائمة بالاحتلال").

القاهرة: 2018/9/13

فهرس

(1) القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية بشأن وضع القدس وعدم جواز نقل سفارات الدول إليها:

- القرارات والبيانات الختامية الصادرة عن مجلس الجامعة على مستوى القمة:

1- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 142 د.ع (11) عمّان بتاريخ 1980/11/27 بشأن تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة 1

2- البيان الختامي الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (11) عمّان بتاريخ 1980/11/27 بشأن الموقف العربي من قضية فلسطين والقدس..... 11

3- البيان الختامي الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.غ.ع القاهرة بتاريخ 21-2000/10/22 بشأن التأكيد على قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفارتها إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل..... 19

4- البيان الختامي الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (13) عمّان بتاريخ 27-2001/3/28 بشأن قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفارتها إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل..... 28

5- البيان الختامي الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (14) بيروت بتاريخ 27-2002/3/28 فقرة (13) بشأن قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفارتها إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل 46

6- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 674 د.ع (28) بتاريخ 2017/3/29 بشأن متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية فقرة (7) 68

7- إعلان عمَّان الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (28) بتاريخ 2017/3/29 بشأن مطالبة دول العالم عدم نقل سفارتها إلى القدس أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل..... 73

8- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 709 د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15 بشأن التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة 79

9- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 708 د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15 بشأن متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية 85
10- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 707 د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15 بشأن تسمية مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية (29) بالظهران بـ"قمة القدس"..... 94
11- إعلان الظهران الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15 بشأن مطالبة دول العالم عدم نقل سفارتها إلى القدس أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل..... 95

- القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري:

12- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 3800 د.ع (71) بتاريخ 1979/3/25 بشأن محاولة إسرائيل إلزام جميع السفارات والممثليات الأجنبية بنقل مقار بعثاتها إلى مدينة القدس 100
13- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 3949 د.ع (74) بتاريخ 1980/9/15 بشأن قرار إسرائيل اعتبار القدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني 101
14- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 4289 د.ع (80) بتاريخ 1983/9/14 بشأن محاولة إسرائيل الضغط على بعض دول أمريكا اللاتينية لنقل سفاراتها إلى القدس..... 102
15- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 4328 د.ع (81) بتاريخ 1984/3/31 بشأن اعتداءات إسرائيل المتكررة تجاه مدينة القدس ومحاولة نقل السفارة الأمريكية إليها..... 103
16- البيان الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 12 د.ع.م (86) بتاريخ 1986/10/18 بشأن التوصل إلى موقف موحد إزاء العديد من القضايا العربية الهامة بشأن خطورة موقف حكومة ساحل العاج بنقل سفارتها إلى القدس 105
17- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 4652 د.ع (87) بتاريخ 1987/4/6 بشأن مشروع قانون معروض على الكونغرس الأمريكي لنقل مقر للسفارة الأمريكية إلى القدس 107
18- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 5676 د.ع (108) بتاريخ 1997/9/21 بشأن قضية القدس فقرة (5)..... 108

19- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 5883 د.ع (112) بتاريخ 1999/9/13 بشأن قضية القدس فقرة (2)..... 110
20- بيان دورة القدس الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 54 د.ع (114) بتاريخ 2000/9/3 بشأن قضية فلسطين ودعوة دول العالم إلى عدم نقل سفاراتها إلى القدس 112
21- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 6053 د.ع (115) بتاريخ 2001/3/12 بشأن قضية القدس فقرة (4)..... 115
22- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 6152 د.ع (117) بتاريخ 2002/3/10 بشأن تطورات ومستجدات قضية فلسطين بكافة أبعادها (الانتفاضة، القدس، اللاجئون، الأونروا، الاستيطان، التنمية) فقرة (ب/3)..... 117
23- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 6211 د.ع (118) بتاريخ 2002/9/5 بشأن متابعة تطورات (الانتفاضة- القدس- اللاجئون- الأونروا- الاستيطان- التنمية) فقرة (ب/1) 120
24- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 6259 د.غ.ع بتاريخ 2002/11/10 بشأن قرار الكونجرس الأمريكي بشأن القدس 125
25- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 6669 د.ع (126) بتاريخ 2006/9/6 بشأن متابعة تطورات (القدس، الاستيطان، الجدار، الانتفاضة، اللاجئون، الأونروا، التنمية) فقرة (17) الترحيب بقرار كوستاريكا والسلفادور بنقل سفارتيهما من القدس..... 127
26- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8109 د.ع (147) بتاريخ 2017/3/7 بشأن متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية فقرة (9) 137
27- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8110 د.ع (147) بتاريخ 2017/3/7 بشأن التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة فقرة (ثانياً/2)..... 142
28- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8163 د.ع (148) بتاريخ 2017/9/12 بشأن متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية فقرة (8)..... 147
29- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8221 د.غ.ع بتاريخ 2017/12/9 بشأن إعلان الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل سفارتها إليها..... 152

30- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8222 د.غ.ع بتاريخ 2018/2/1 بشأن التحرك العربي لمواجهة قرار الإدارة الأمريكية بشأن القدس..... 156
31- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8226 د.ع (149) بتاريخ 2018/3/7 بشأن متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية..... 160
32- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8227 د.ع (149) بتاريخ 2018/3/7 بشأن التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة 166
33- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8228 د.ع (149) بتاريخ 2018/3/7 بشأن الخطة الإعلامية الدولية للتصدي للقرار الأمريكي الأحادي بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي..... 170
34- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8277 د.غ.ع بتاريخ 2018/5/17 بشأن مواجهة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بنقل سفارتها إلى مدينة القدس المحتلة وتطورات الأوضاع وإدانة الجرائم التي يقترفها الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين..... 184
35- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8281 د.ع (150) بتاريخ 2018/9/11 بشأن متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية..... 190
36- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8282 د.ع (150) بتاريخ 2018/9/11 بشأن التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة 198

- القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين:

37- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين رقم 8220 د.غ.ع بتاريخ 2017/12/5 بشأن التطورات التي تمس بمكانة القدس ووضعها القانوني والتاريخي..... 203
(2) قراري مجلس الأمن رقم 476 و478 (1980) بشأن وضع القدس (الأراضي المحتلة من قِبَل إسرائيل "القوة القائمة بالاحتلال") 205

أوّلاً- في المجال السياسي: المصادقة على برنامج العمل العربي المشترك:	المصادقة على برنامج العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني في المرحلة القادمة، وفق الصيغة التي أوصى بها مجلس وزراء الخارجية التحضيري بالإجماع والمرفقة بهذا القرار.

(ق.ق 142/ د.ع 11 - 1980/11/27)

برنامج العمل العربي المشترك
لمواجهة العدو الصهيوني في المرحلة القادمة

انطلاقا من الأهداف والأسس التي حددتها مؤتمرات القمة العربية، وحرصا على الاستمرار في العمل السياسي وتحديد تطور العلاقات الخارجية للدول العربية مع مختلف القوى العالمية بما يؤدى إلى خدمة الأهداف المحددة للنـــضال العربـــي، وبوحي من مقررات قمتي بغداد وتونس في هذه المرحلة بالذات التي نسعى فيهـــا لتحقيق تنسيق سياسي وعسكري واقتصادي عربي فعال ومؤثر للرد على التحديات التي نواجهها،

واقتناعا بضرورة وضع برنامج واضح ودقيق للعمل العربي المشترك لمواجهـــة العدو الصهيوني في المرحلة القادمة،

وحرصا على الحفاظ على المكاسب والانتصارات التي حققها النضال الفلـــسطيني داخل الوطن المحتل وعلى المستويات الدولية وفي الأمم المتحدة، وما يـــستوجبه ذلك من مواصلة العمل العربي المشترك لتنمية هذه الانتصارات وتجسيمها، فـــإن اللجنة تتقدم بالمقترحات الآتية:

أولاً- في المجال العربـــي:

1- الوفاء لقرارات قمتـــي بغـــداد وتـــونس:

التمسك نصا وروحا بقرارات قمتي بغداد وتونس، وخاصـــة بالمبادئ الأساسية الخمسة الآتية، ومواصلة السعي للحيلولة دون الخروج عنها، واتخاذ التدابير المناسبة ضد الأطـــراف التي لا تلتزم لها.

أ- إن قضية فلسطين قضية عربية مصيرية, وهى جوهر الصراع مع العدو الصهيوني. وأن أبناء الأمة العربية وأقطارها جميعا معنيون بها وملزمون بالنضال مـــن أجلها وتقديم كل التضحيات المادية والمعنويـــة فـــي سبيلها.

وإن النضال من أجل استعادة الحقوق العربيـــة فـــي

فلسطين والأراضي العربية المحتلة مسؤولية قومية عامة, وعلى جميع العرب المشاركة فيها كل من موقعه، وبما يمتلك من قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية وغيرها.

وأن الصراع مع العدو الصهيوني يتعدى إطار الصراع ضده من قبل الأقطار التي احتلت أراضيها في عام 1967 إلى الأمة العربية كلها, لما تشكله الصهيونية وكيانها في الأراضي المحتلة من خطر عسكري وسياسي واقتصادي وحضاري على الأمة العربية كلها , وعلى مصالحها القومية الجوهرية، وعلى حضارتها ومصيرها، الأمر الذي يحمل كل أقطار الأمة العربية مسؤولية المشاركة في هذا الصراع بكل ما تملكه من إمكانات.

ب- وعلى كل الأقطار العربية تقديم كافة أشكال المساندة والدعم والتسهيلات لنضال المقاومة الفلسطينية بشتى أساليبه من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، داخل الأراضي المحتلة وخارجها من أجل تحرير فلسطين واستعادة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني. وتلتزم جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني.

ج- تأكيد الالتزام بمقررات مؤتمرات القمة العربية، وخاصة المؤتمرين السادس والسابع المنعقدين في الجزائر والرباط بتحديد الهدف المرحلي للنضال العربي المشترك كما يلي:

1- التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو/ حزيران/ جوان 1967، وعدم التنازل أو التفريط في أي جزء من الأراضي أو المساس بالسيادة الوطنية عليها.

2- تحرير مدينة القدس العربية، وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة.

3- الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وتقوم الدول العربية بمساندة هذه الدولة عند قيامها في جميع المجالات وعلى جميع المستويات.

4- قضية فلسطين هي قضية العرب جميعا، ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام.

د- واستنادا إلى ما جاء في أعلاه، فإن من المبادئ الجوهرية التي لا يجوز الخروج عنها أو التساهل فيها عدم جواز انفراد أي طرف من الأطراف العربية بأي حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص وللصراع العربي - الصهيوني بوجه عام.

هـ- ولا يقبل أي حل إلا إذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذه الغاية.

2- تنقية الأجواء العربية: تنقية الأجواء العربية، يتم الوقف المتبادل للحملات الإعلامية، وتبذل الجهود العاجلة لحل المشكلات القائمة أو التي قد تنشأ. وتشكل لجان من بين رؤساء الدول العربية لتحقيق هذا الهدف في إطار ميثاق التضامن العربي الذي أقره مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء عام 1965.

3- مقاومة نهج واتفاقيات كامب ديفيد: استمرار مقاومة نهج واتفاقيات كامب ديفيد وما يترتب عليها من نتائج وآثار حتى يتم إسقاطها وإزالة آثارها. وكذلك أية مبادرة تنطلق منها وإحكام مقاطعة النظام المصري وفق مقررات قمتي بغداد وتونس والعمل على سد أية ثغرة في

تطبيق أحكام المقاطعة باتخاذ إجراءات فعالة لهذا الغرض. ويكلف المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل بالمتابعة الجدية والفعالة لتطبيق هذه الأحكام، مع مراعاة استمرار العمل مع شعب مصر العربي الشقيق وأفراده، عدا المتعاونين بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع العدو الصهيوني، والحرص على إبقاء مصر أرضا وشعبا جزءا من الأمة العربية والوطن العربي.

4- أساس الحل السلمي لقضية فلسطين: رفض أية تسوية سياسية لقضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي لا تضمن تحقيق الانسحاب الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وكذلك اعتبار قرار مجلس الأمن رقم (242) لا يتفق مع الحقوق العربية ولا يشكل أساسا صالحا لحل أزمة الشرق الأوسط، وخاصة قضية فلسطين.

5- دعم منظمة التحرير الفلسطينية: مواصلة دعم منظمة التحرير الفلسطينية وتعزيز استقلالها، ومواصلة دعم صمود الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل، حرصا على تثبيته على أرضه وتعزيز قدراته السياسية والاقتصادية والنضالية في مواجهة الاحتلال الصهيوني وممارساته ومؤامرة الحكم الذاتي، على أن ينفذ ذلك حسب قرار مؤتمر قمة بغداد.

6- مواجهة الدول التي تدعم الكيان الصهيوني: استخدام كافة الإمكانيات الاستراتيجية العربية بصيغ هادفة لمواجهة الدول التي تدعم الكيان الصهيوني عسكريا واقتصاديا وسياسيا وبشريا كوسيلة فعالة لدعم الحقوق الوطنية القومية للشعب الفلسطيني والأمة العربية.

7- موعد انعقاد مؤتمر القمة: التأكيد على قرارات مؤتمرات القمة السابقة بشأن ضرورة عقد مؤتمر القمة العربي بصفة دورية خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من كل عام.

8- حماية العمل المشترك من الخلافات:

تلتزم الدول الأعضاء بالعمل المشترك، وبالقرارات التي تتخذ جماعيا، وبالمحافظة على الاتفاقيات الثنائية والجماعية المعقودة بينها، وبعدم التراجع عن هذا الالتزام في حالة حدوث خلافات أو تردي العلاقات بينها.

9- ضرورة الإسراع بتطوير الميثاق:

التأكيد على ضرورة الإسراع بتطوير ميثاق جامعة الدول العربية وهياكلها، بما يدعم الجامعة ويمكنها من القيام بمهامها وتطوير العمل العربي المشترك.

10- مقاطعة منتجات الدول المعادية للقضية العربية:

دعوة المواطن العربي إلى مقاطعة منتجات الدول صاحبة المواقف العدائية من القضية العربية.

11- دعم الصمود اللبناني والمقاومة الفلسطينية:

إن زيادة تصعيد العدو الصهيوني لعملياته العسكرية وغاراته العدوانية على الجنوب اللبناني بمؤازرة قوات عملائه بهدف تنفيذ المخطط الصهيوني التوسعي، تستدعي من الأمة العربية مضاعفة جهودها للحفاظ على سلامة لبنان وسيادته ووحدة أراضيه واستمرار الصمود اللبناني والفلسطيني في مواجهة العدو الصهيوني عن طريق تعزيز السلطة الشرعية اللبنانية ودعم المقاومة الفلسطينية بما يتفق ومقررات مؤتمرات الرياض والقاهرة وبيت الدين، كما تستدعي المُضي في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بإعمار لبنان تنفيذا لمقررات مؤتمر القمة العربي العاشر في تونس، وذلك دعما لوحدة هذا القطر العربي الشقيق وسيادته وللجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية في سبيل عودة الوئام والسلام والاستقرار إلى ربوعه.

ثانياً- في المجال العسكري:

1- التوازن الاستراتيجي مع العدوان الصهيوني:

تحقيق التوازن العسكري الاستراتيجي مع العدو الصهيوني.

2- قيادة عسكرية مشتركة:

تنشأ قيادة عسكرية عربية مشتركة، يقرر مجلس الدفاع العربي المشترك كافة التفاصيل المتعلقة بتشكيلها، ويرفع

تقريرا عن التنفيذ إلى مؤتمر القمة القادم، وتقوم القيادة المشتركة بوضع الخطط العملية لتنفيذها.

3- مؤسسة عربية للتصنيع الحربي: تقوم الأمانة العامة بدراسة إنشاء مؤسسة عربية للتصنيع الحربي، على أن تقدم إلى مجلس الدفاع العربي للنظر فيها ورفعها إلى مؤتمر القمة القادم.

4- دعم دول المواجهة: تقوم الدول العربية بتأمين احتياجات دول المواجهة من المواد الاستراتيجية بشكل يخدم المجهود العسكري العربي، وفق ما تقرره القيادة العسكرية العربية المشتركة.

ثالثاً- في المجال السياسي:

1- كسب التأييد لقضية فلسطين: تكثيف السعي لكسب المزيد من التأييد العالمي على الصعيدين الرسمي والشعبي لقضية فلسطين ومن أجل تحرير جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وتعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد الدولي وتوسيع الاعتراف بها بوصفها ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب العربي الفلسطيني.

2- مؤسسة إعلامية مستقلة: دراسة إمكانية إنشاء مؤسسة إعلامية مستقلة لمخاطبة العالم الخارجي بأسلوب متطور وفق خطة محددة وإبراز وجهة النظر العربية الموحدة حيال قضية فلسطين والقضايا العربية الأخرى، ويكلف الأمين العام بوضع دراسة عن نظامها، وخطة عملها وطريقة تمويلها، مع الأخذ بالاعتبار دراسة مصير الأنشطة الإعلامية القائمة في نطاق جامعة الدول العربية، على أن تعرض هذه الدراسة على مجلس الجامعة في اجتماع قادم لإقرارها.

3- تنسيق المواقف العربية في الأمم المتحدة: الاستمرار في العمل في نطاق الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وفي مؤسسات ومؤتمرات المنظمات الدولية والإقليمية، على تنسيق المواقف العربية، وتحقيق التعاون وفق أهداف ومبادئ برنامج العمل العربي المشترك والسياسات التي تقررها مؤسسات جامعة الدول العربية بهذا الشأن، وأن تتفق الدول العربية في هذه المنظمات

والمؤتمرات على نص موحد من قضية الصراع العربي الصهيوني والقضايا العربية الأخرى وتقديمه إلى لجنة الصياغة النهائية في هذه المنظمات.

4- عزل إسرائيل في الأمم المتحدة:

مواصلة العمل في نطاق الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة على فضح إسرائيل وعزلها من أجل التوصل إلى تعليق عضويتها وفرض العقوبات الدولية عليها، واستصدار القرارات التي تؤيد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وانسحاب العدو من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

5- تعزيز دور حركة عدم الانحياز:

تعزيز دور حركة عدم الانحياز وذلك بالالتزام بمبادئها وتجنب ما لا يتفق وهذه المبادئ، والعمل على تطوير التعاون مع دول هذه المجموعة ثنائيا وجماعيا ومواصلة السعي لحمل هذه الدول على قطع جميع علاقاتها مع إسرائيل.

6- تعزيز دور منظمة المؤتمر الإسلامي:

تعزيز دور منظمة المؤتمر الإسلامي والالتزام بمبادئها وأهدافها وتجنب مالا يتفق وهذه المبادئ وذلك بـ:

أ- توثيق التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وتعزيز العلاقات فيما بينهما.

ب- مواصلة بذل الجهود لقطع جميع العلاقات التي لا تزال قائمة بين بعض دول منظمة المؤتمر الإسلامي والعدو الإسرائيلي، والحيلولة دون عودة هذه العلاقات.

ج- السعي إلى تطوير تأييد الدول والشعوب الإسلامية لقضية فلسطين والاستفادة مما يمكن أن تقدمه الدول الإسلامية لصالح المعركة ضد العدو الإسرائيلي.

7- التعاون بين الجامعة ومنظمة الوحدة الإفريقية:

تعزيز التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتطوير العلاقات بين الدول العربية والإفريقية وذلك بـ:

أ- مواصلة إسهام الدول العربية والجامعة في النضال الإفريقي ضد التمييز العنصري والاستعمار، ودعم

حركات التحرير الوطنية الإفريقية التي تعترف بها منظمة الوحدة الإفريقية، وتأييد مبدأ حق تقرير المصير للشعوب، واحترام الوحدة الترابية للدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ب- العمل على الحيلولة دون إعادة العلاقات بين الدول الإفريقية وإسرائيل.

ج- استبعاد النظام المصري الحالي عن أجهزة التعاون العربي الإفريقي.

د- تدعيم التعاون الاقتصادي القائم بين المجموعتين بما يحقق أهداف قرارات مؤتمر القمة العربي الإفريقي الأول.

8- الحوار العربي الأوروبي:

مواصلة الحوار العربي الأوروبي، والسعي من خلاله إلى تحقيق الاعتراف بمنظمة التحرير بوصفها ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني وبالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وتمثيل الشعب الفلسطيني وخاصة القرارين رقم (3236) و(3237) الصادرين عن الجمعية العامة بتاريخ 1974/11/22 ورقم 2/7 (د أ ط-7) بتاريخ 1980/7/29 والقرار رقم (3375) بتاريخ 1975/11/10.

9- العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية:

تطوير العلاقات العربية مع دول أمريكا اللاتينية في مختلف المجالات.

10- العلاقات مع الدول الاشتراكية:

العمل على استمرار تأييد ودعم مجموعة الدول الاشتراكية للحق العربي، وذلك بتعزيز علاقات الصداقة والتعاون معها ولاسيما في المجالين السياسي والاقتصادي، والسعي إلى تطوير دعم هذه الدول للحق العربي بما يزيد من قدرات الصمود العربي.

11- التعاون مع حاضرة الفاتيكان:

استمرار الاتصالات مع حاضرة الفاتيكان ومع المقامات والمؤسسات الدينية المسيحية لضمان وقوفها إلى جانب إعادة السيادة العربية الكاملة على القدس.

12- التصدي للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل:

قطع جميع العلاقات مع أية دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أو تنقل سفارتها إليها.

13- الجاليات العربية في الخارج:

توثيق الروابط بالجاليات العربية في الخارج والاستفادة من طاقتها وإمكاناتها لخدمة القضايا العربية.

رابعاً- العلاقات بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية:

لما كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تشكل السند الأساسي للعدو الصهيوني، وذلك بالدعم العسكري والسياسي والاقتصادي الذي تقدمه إليه، ورغم أهمية مصالحها مع العالم العربي، فإنها توظف إمكاناتها لصالح العدو. لذا فإن المؤتمر يؤكد على:

1- إدانة سياسة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية:

إدانة السياسة التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بدورها في مساندة سلطات الاحتلال الإسرائيلي في ممارستها الاستيطانية واعتدائها على المقدسات الإسلامية في الأراضي العربية المحتلة ومواقفها في المحافل الدولية إلى جانب إسرائيل بشكل يتعارض مع الشرعية الدولية، وكذلك فيما يتعلق بدورها في عقد اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية. كما يدين موقفها المعادي تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، واعتبار ذلك تحديا للأمة العربية، مع التأكيد بأن استمرار هذه السياسة لابد أن ينعكس سلبيا على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها مع الدول العربية.

2- تنوير الرأي العام الأمريكي:

العمل على تركيز النشاط لدى أوساط الرأي العام الأمريكي لشرح قضية فلسطين والعدوان الصهيوني على الأمة العربية وإبراز الأضرار التي تصيب الشعبين الأمريكي والعربي نتيجة سياسة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية فلسطين.

البيـــــان الختامـــــي

بناء على القرار السادس من قرارات مؤتمر القمة العربي العاشـــر المنعقـــد فـــي تونس خلال الفترة من 30 ذي الحجة 1399هـــ إلى 2 محرم 1400هـــ الموافق 20 إلى 1979/11/22م، استضاف جلالة الملك حسين بن طلال ملـــك المملكـــة الأردنية الهاشمية مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في مدينـــة عمَّـــان عاصـــمة المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من 18 إلى 20 محرم 1401هـــ الموافق 25 إلى 1980/11/27م.

وانطلاقاً من الالتزام بالمسؤولية القومية بضرورة مواصلة العمل العربي المشترك الجاد لمواجهة الأخطار والتحديات التي تستهدف الأمة العربيـــة، وإيمانـــاً بـــأن المواجهة القادرة الفعالة لا تكون إلا على أساس جمع الكلمة وتجـــاوز الخلافـــات وإزالة عوامل الانقسام، وصولاً إلى وحدة الصف العربي.

بحـــث النـــزاع العربـــي الصهيوني، واتخاذ قرارات سياســـية وعـــسكرية واقتـــــــصادية:

فقد تدارس القادة العرب المجتمعون فـــي عمَّـــان الوضـــع العربي الراهن والتطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي طرأت على الساحتين العربية والدولية منذ انعقاد مؤتمر القمة العربي العاشر في تونس، وبحثـــوا النـــزاع العربـــي الصهيوني واستعرضوا تطوراته، واتخذوا قرارات سياســـية وعسكرية واقتصادية تهدف إلى تعزيز قدرة العرب وبنـــاء قوتهم الذاتية في جميع هذه المجالات.

الموقف العربي من قـــضية فلـــــسطين والقـــــدس:

وأكد القادة العرب تمسكهم بقرارات قمتي بغـــداد وتـــونس، وخاصة ما يتعلق منها بقضية فلسطين باعتبارهـــا جـــوهر الصراع العربي مع العـــدو الإســـرائيلي. وأن المـــسؤولية القومية عنها تلزم العرب جميعاً بالعمل والنضال من أجـــل التصدي للخطر الصهيوني الذي يهدد وجود هذه الأمة.

كما شدد المؤتمر على أن تحرير القدس العربية هو واجـــب والتزام قومي. وأعلن رفض جميع الإجراءات التي قامت بها إسرائيل، وطالب كافة دول العالم باتخاذ مواقـــف واضـــحة ومحددة في مقاومة الإجراءات الإسرائيلية، وقرر قطع جميع

العلاقات مع أية دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أو تنقل سفارتها إليها.

دعم استقلالية منظمة التحرير الفلسطينية:

وأكد القادة العرب تصميمهم على مواصلة مساندة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، من أجل استعادة كافة حقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه. كما أكدوا دعم استقلالية المنظمة وحرية إرادتها. كما حيى المؤتمر صمود الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة وتضحياته البطولية ومقاومته الباسلة بإصرار على التصدي للاحتلال الإسرائيلي، مما يعطي الدليل تلو الدليل للعالم كله على صمود هذا الشعب وتصميمه على انتزاع حقه.

حق ممارسة مسؤوليات معالجة مستقبل الشعب الفلسطيني:

وأكد المؤتمر حق الشعب العربي الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب، في العودة إلى أرضه وتقرير مصيره بنفسه وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق ترابه الوطني، مشيراً إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الوحيدة صاحبة الحق في ممارسة مسؤوليات معالجة مستقبل الشعب الفلسطيني.

قرار مجلس الأمن 242 لا يشكل أساساً صالحاً للحل:

كما أكد المؤتمر أن قرار مجلس الأمن رقم 242 لا يتفق مع الحقوق العربية ولا يشكل أساساً صالحاً لحل أزمة الشرق الأوسط، وخاصة قضية فلسطين.

عزم القادة العرب على إسقاط كامب ديفيد:

وأعاد القادة العرب تأكيد رفضهم لاتفاقيات كامب ديفيد التي أوقعت القيادة المصرية في شرك التآمر على الأمة العربية وقضيتها المصيرية واستهدفت تمزيق وحدة العرب وتضامنهم. وأخرجت النظام المصري من الصف العربي وقادته إلى التفاوض مع العدو الإسرائيلي وتوقيع معاهدة سلام منفردة معه. متحدياً إرادة الشعب المصري ومتجاهلاً دوره القومي وانتماءه العربي الأصيل. وأكدوا عزمهم على

مجابهة تلك الاتفاقات وإسقاطها وإزالة آثارها وتدعيم إجراءات مقاطعة النظام المصري وفق نص مقررات مؤتمري قمة بغداد وتونس.

تحية تضامن إلى الشعب المصري:

وتوجه المؤتمر بتحية تضامن إلى الشعب العربي المصري الشقيق الذي يشكل جزءاً هاماً من أمتنا العربية ولا ينفصل نضاله عن نضال سائر العرب. وأعرب عن أمله في أن يتمكن من التغلب على الظروف التي أبعدته عن أشقائه، ليعود إلى المشاركة الأخوية البناءة في مستقبل الأمة العربية.

الموقف العربي من النزاع بين العراق وإيران:

وقد بحث المؤتمر باهتمامٍ بالغ النزاع القائم بين العراق الشقيق وإيران.

وانطلاقاً من مبادئ التضامن العربي، وحفاظاً على العلاقات الأخوية بين الدول العربية والإسلامية وحشد طاقاتها لمساندة الكفاح الذي تخوضه الأمة العربية ضد العدو الصهيوني، فإن المؤتمر: يدعو الطرفين إلى وقف إطلاق النار فوراً وحل النزاع بالطرق السلمية. ويؤيد المؤتمر حقوق العراق المشروعة في أرضه ومياهه وفقاً للاتفاقيات الدولية المعقودة بين البلدين، كما يرحب المؤتمر بتجاوب العراق مع المناشدة الصادرة عن المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة ودول عدم الانحياز لوقف إطلاق النار ومع المساعي الحميدة لحل النزاع عن طريق المفاوضات. ويناشد المؤتمر إيران الاستجابة لمثل هذا الموقف.

كما يناشد المؤتمر الجانبين الالتزام المتبادل بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام الحقوق، والسيادة، وإقامة علاقات حسن جوار وطيدة بينهما، وأن تكون هذه المبادئ أساساً للعلاقات بين البلاد العربية وإيران.

إدانة العدوان الإسرائيلي على لبنان:

وأعرب المؤتمر عن إدانته الكاملة للعدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان الشقيق، هذا العدوان الذي يشكل تحدياً لكرامة المجتمع الدولي، وأعلن تضامنه المطلق مع الشعب اللبناني الشقيق ومناشدته جميع الأطراف في لبنان دعم

شرعية الدولة، وذلك حفاظاً على سيادة لبنان ووحدة أراضيه. كما أكد المؤتمر قرارات مؤتمر القمة العاشر في تونس الهادفة إلى إعادة إعمار لبنان.

التعاون العربي مع الهيئات والمنظمات الدولية:

واستعرض المؤتمر العلاقات العربية بدول العالم، وأكد على ضرورة توثيق الروابط والعلاقات بالدول الإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك تعزيز دور حركة عدم الانحياز والتعاون مع دول هذه المجموعة ومع مجموعة دول أمريكا اللاتينية. كما أكد على ضرورة دعم التضامن العربي مع منظمة الوحدة الإفريقية ودول القارة الإفريقية وتدعيم التعاون العربي الإفريقي وزيادة توثيق الصلات والعلاقات بما يخدم المصالح العربية الإفريقية ويدعم النضال العادل لشعوب القارة الإفريقية ضد التمييز العنصري والتدخل الأجنبي.

كما أكد عزم الدول العربية على مواصلة الحوار العربي الأوروبي بما يخدم المصالح المشتركة ويحقق المزيد من التفهم لعدالة المطالب العربية، وبخاصة قضية فلسطين.

كما أكد ضرورة العمل من أجل استمرار تأييد ودعم مجموعة الدول الاشتراكية للحق العربي، وتعزيز التعاون مع هذه المجموعة، بما يحقق المصالح المشتركة ويؤدي إلى زيادة وتطوير دعم هذه الدول للحق العربي، بصورة تزيد من قدرات الصمود العربي.

وقرر المؤتمر الاستمرار في العمل، في نطاق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وفى مؤسسات مؤتمرات المنظمات الدولية، على تنسيق المواقف العربية وتحقيق التعاون وفق أهداف ومبادئ برنامج العمل العربي المشترك والسياسات التي تقررها مؤسسات جامعة الدول العربية.

وأكد المؤتمر ضرورة استمرار الاتصالات مع حاضرة الفاتيكان ومع المقامات والمؤسسات الدينية المسيحية لضمان وقوفها إلى جانب إعادة السيادة العربية الكاملة على القدس.

إدانة استمرار حكومة واشنطن في تأييد إسرائيل وإلصاق صفة الإرهاب بمنظمة التحرير الفلسطينية:

وأدان المؤتمر استمرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في تأييد إسرائيل ودعمها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، مما مكنها من تكريس الاحتلال وإنكار الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وتجاهل القرارات الدولية والاستمرار في ممارسة العدوان والتوسع والاستعمار الاستيطاني، كما أدان المؤتمر موقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية العدائي من منظمة التحرير الفلسطينية وإنكار حقها في تمثيل الشعب الفلسطيني العربي وإلصاق صفة الإرهاب بها.

الدعوة لتسوية الخلافات العربية:

وإذ عبَّر القادة العرب عن قلقهم الشديد من استمرار الخلاف والانقسام في الصف العربي في ظرف يستوجب وقفة جادة حازمة لتوحيد الكلمة وحشد الطاقات لمجابهة التحديات التي تواجه الأمة العربية، فإنهم يدعون إلى تسوية الخلافات الطارئة على الساحة العربية، وبروح من الحس القومي الصادق والإيمان بوحدة الهدف والمصير، وفى إطار نصوص ميثاق التضامن العربي الصادر عن مؤتمر القمة في الدار البيضاء عام 1965.

وفى المجال الاقتصادي، فقد بحث المؤتمر التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الأمة العربية، ويؤكد أن مواجهة هذه التحديات لا يمكن أن تتم إلا من خلال جهد عربي فعال مشترك في إطار رؤية قومية شمولية.

المصادقة على أربع وثائق للعمل الاقتصادي القومي:

وفى هذا الإطار صادق المؤتمر على وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك حتى عام 2000، التي تمثل نقطة تحول تاريخي في المسيرة الاقتصادية العربية، بحكم انطلاقها من أهداف الوحدة والتنمية والتحرر والتكامل العربي، واعتمادها المدخل التخطيطي القومي بالنسبة للقطاع الاقتصادي المشترك، والمدخل الإنمائي للتكامل الإنتاجي كمنهجية لتنظيم وتنمية الموارد العربية في القطاع المشترك وترشيد استخدامها.

ويعرب المؤتمر عن قناعته أن الأمن القومي يستلزم وجود قاعدة اقتصادية صلبة لا توفرها سوى التنمية القومية

الشاملة، وبالمقابل فإن الأمن يوفر السياج الواقي للمنجزات الإنمائية.

ويؤمن المؤتمر أن كل قطر عربي يمثل العمق الاستراتيجي للأقطار العربية الأخرى، مما يستوجب التصدي المشترك لجميع التحديات والمخاطر. وفى الوقت الذي يعبر المؤتمر عن تقديره للإنجازات الكبيرة المحققة في حقل التنمية القطرية، فهو يثق في الوقت نفسه بأن تكثيف الجهد القومي يعطي الجهود القطرية دفعاً ودعماً، حين توضع ضمن إطار الرؤية الواضحة للمصالح المشتركة. وانطلاقاً من إيمان المؤتمر بأن الإنسان العربي هو هدف التنمية وأداتها، فقد احتل البعد الإنساني للتنمية الأولوية في الاستراتيجية الاقتصادية العربية، لضمان رفع مستوى الأداء الاقتصادي للإنسان العربي، وتطوير خبراته ومهاراته واكتسابه القدرة التقنية، مع التمسك بالشخصية الحضارية الأصيلة للمجتمع العربي. ويعبر المؤتمر عن إيمانه بأن التكامل الاقتصادي العربي قد أصبح اليوم أكثر إلحاحا، لكونه ضرورة قومية وموضوعية تستلزمها المرحلة الراهنة والمتغيرات المستجدة في الوطن العربي.

وفى إطار هذه الاستراتيجية، أقر المجلس مشروع عقد التنمية العربية المشتركة بهدف تسريع التنمية في الدول العربية الأقل نمواً، وتقليص الفوارق التنموية بين أجزاء الوطن العربي، وتحقيق نمو مطرد لتحسين الدخل الفردي. واعتبر عقد الثمانينات العقد الأول للتنمية العربية المشتركة، وقد خصص لهذا الغرض مبلغ خمسة آلاف مليون دولار خلال السنوات العشر القادمة قابلاً للزيادة في ضوء تطور الحاجة وحسب الإمكانيات (وذلك إضافة إلى الموارد المالية التي توفرها الصناديق العربية القومية والقطرية القائمة). ويهدف المشروع إلى تمويل المشاريع التنموية في الدول العربية الأقل نمواً، مع إعطاء الأولوية للمشاريع الكبرى التي تساعد على تقوية العلاقات بين البلاد العربية وتحقيق

التكامل الاقتصادي العربي، فضلاً عن رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها. وقرر المؤتمر أن يكون التمويل بشكل قروض ميسرة.

ولقد التزمت، مشكورة، كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر بتخصيص المبلغ المذكور، مع ترك الباب مفتوحاً لباقي الدول العربية الأخرى القادرة، للمساهمة في هذا المشروع مستقبلاً، أداءً لواجبها القومي.

ولقد أولى المؤتمر اهتماماً بالغاً بدور المدخرات والقدرات والموارد العربية، وحسن توجيهها نحو مجالات الاستثمار الإنمائي. ولهذا فقد أقر المؤتمر الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، التي تمثل القناة الرئيسية لتشجيع القطاع الخاص على الاستمرار في تمويل مشاريع وبرامج التنمية العربية، وعلى أساس التوازن السليم والدقيق بين مصالح أطراف العلاقة الاستثمارية.

ولضمان استمرارية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ودعمه وإبعاده عن الهزات السياسية العارضة، وتحييده وتوفير قاعدة صلبة يتحرك فوقها الاقتصاد العربي بثقة وثبات في ضوء المصالح العليا، فقد أقر المؤتمر ميثاق العمل الاقتصادي القومي.

شكر الأمانة العامة للجامعة على جهودها:

وقد أعرب المؤتمر عن تقديره الكبير للجهود الممتازة التي بذلتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وجهازها الاقتصادي والمنظمات العربية المتخصصة والخبراء العرب في إعداد الدراسات الاقتصادية التي مكنت المؤتمر من وضع استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

تعزيز موارد صندوق المعونة الفنية:

هذا وقد قرر المؤتمر تعزيز موارد الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية، تقديراً لدوره القومي في تقديم المساعدات الفنية للأقطار الأفريقية والعربية.

شكر الأردن على استضافته القمـــــــــــــــــة:

وعبر المؤتمر عن تقديره السامي وشكره الجزيل لـــصاحب الجلالة الملك حسين بن طلال المعظم على الجهود الكبيـــرة التي بذلها في ترؤسه المؤتمر، وأشـــاد بـــاعتزام بـــصمود الشعب العربي في الأردن وروحه القومية العميقة والوثابـــة وبالتأييد الذي ما انفك يبديه لتحقيق أهداف الأمة العربية في التحرر والوحدة والنصر. وعبر عن عميق امتنانه للحفـــاوة والتكريم والعناية التي تلقاها أعضاء المؤتمر وقوبلوا بها من جلالة الملك وحكومته وشعبه.

البيـــــان الختامـــــي

الدعوة التي وجهها فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك إلى عقـد مـؤتمر القمـة العربـــي غيـــر العـــادي

تلبية للدعوة العاجلة التي وجهها فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، بصفته رئيس مؤتمر القمة العربي غير العادي بالقاهرة عام 1996، عقد أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤســاء وأمــراء الــدول العربية مؤتمراً غير عادي في القاهرة في الفتــرة 23-24 رجب 1421هـ الموافق 21-22 أكتوبر/ تــشرين الأول 2000م.

يأتي انعقاد هذه القمة في ظروف بالغة الأهمية فـــي تـــاريخ أمتنا ومرحلة جديدة في حياة شعوبها، وفي ظـــل تـــداعيات خطيرة تعطلت بسببها المسيرة السلمية بين العرب وإسرائيل، وبعد أن حولت إسرائيل عملية السلام إلى عملية حرب ضد الشعب الفلسطيني مستخدمة القوة العسكرية لحصاره وعزله وجعله رهينة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة.

دعـــم انتفاضـــة الـــشعب الفلـــــــــــــسطيني

وتحيي القمة انتفاضة الشعب الفلــسطيني فـــي الأراضـــي الفلسطينية المحتلة والتي عبرت بوضوح عن مرارة الإحباط بعد سنوات طويلة من الترقب وانتظار ما تؤدي إليه التسوية السياسية التي لم تتحقق نتائجهـــا بـــسبب تعنـــت إســـرائيل ومماطلتها وتراجعها عن تنفيذ التزاماتها. ويتـــرحم القـــادة العرب على أرواح الشهداء الفلسطينيين ويعتبرون دمـــاءهم الذكية رصيداً غالياً من أجل تحرير الأرض وإقامة الدولـــة وتحقيق السلام.

ويشيد القادة العرب بتجاوب الجماهير العربية من المحـــيط إلى الخليج مع انتفاضة الشعب الفلسطيني الباسل ووقوفها في إجماع قومي واضح لاستنكار العدوان الإسرائيلي والأعمال الوحشية التي قامت بها قوات الاحتلال. ولقد جاءت حركـــة الجماهير العربية تعبيراً عـــن المـــشاعر القوميـــة الكامنـــة

والتضامن القوي مع نضال الشعب الفلسطيني من أجل سيادته وكرامته ومقدساته.

ويحمل القادة العرب إسرائيل مسؤولية إعادة المنطقة إلى أجواء التوتر ومظاهر العنف نتيجة ممارساتها واعتداءاتها وحصارها لأبناء الشعب الفلسطيني خرقاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بصفتها قوة احتلال، فضلاً عما يمثله ذلك من انتهاك فاضح لقواعد القانون الدولي وتدمير لجهود بناء السلام في المنطقة، إضافة إلى تعامل حكام إسرائيل مع قضية القدس الشريف باستخفاف يرضي شهوة الاستعراض غير المسؤول والاستفزاز المتعمد المبني على العنصرية البغيضة، ويطالبونها بالتوقف الفوري عن كافة الممارسات الاستفزازية، والكف عن سياسة القمع ضد المواطنين العرب.

ويؤكد القادة العرب أن انتفاضة الأقصى قد اندلعت نتيجة استمرار وتكريس الاحتلال وانتهاكات إسرائيل للحرم القدسي الشريف وباقي المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويستذكر القادة العرب بإجلال – ويذكرون العالم – بالشهداء الذين ضحوا بحياتهم دفاعاً عن أرضهم المحتلة ومقدساتهم، دون أن يأبهوا بآلة الحرب التي حشدتها إسرائيل في مواجهة الشعب الفلسطيني الأعزل. كما يؤكدون حق الشعب الفلسطيني في اقتضاء التعويضات العادلة من إسرائيل جراء ما لحق به من أضرار وخسائر بشرية ومادية.

إنشاء صندوق الأقصى وصندوق انتفاضة القدس

ويقررون، استجابة لاقتراح المملكة العربية السعودية، إنشاء صندوقين يحمل أحدهما اسم "صندوق الأقصى"، يخصص له ثمانمائة مليون دولار لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس، والحيلولة دون طمسها، وتمكين الشعب الفلسطيني من الفكاك من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، ويحمل الصندوق الثاني اسم "صندوق انتفاضة

القدس" برأسمال مقداره مائتي مليون دولار يخصص للإنفاق على أسر الشهداء الفلسطينيين في الانتفاضة وتهيئة السبل لرعاية وتعليم أبنائهم. ويعربون عن بالغ تقديرهم لخادم الحرمين الشريفين لقراره مساهمة المملكة بربع المبلغ المخصص لهذين الصندوقين.

ويدعو القادة العرب أبناء الأمة العربية للتبرع بأجر يوم واحد من رواتبهم كمساهمة شعبية عربية لدعم الانتفاضة ومساندة النضال الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة الحرجة التي تواجهها أمتنا العربية.

تشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة في إطار الأمم المتحدة

ويطالب القادة العرب بتشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة في إطار الأمم المتحدة، لرفع تقريرها لمجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان حول مسببات ومسؤولية التدهور الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني واللبناني وسائر المواطنين العرب في الأراضي المحتلة. ويشددون في هذا الصدد على ما تضمنه قرار مجلس الأمن رقم 1322 في 7 أكتوبر 2000، والقرار الصادر عن الدورة الاستثنائية الخاصة للجنة حقوق الإنسان في 19 أكتوبر 2000م، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 20 أكتوبر 2000م، ويطالبون مجلس الأمن بمواصلة النظر في تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما تمثله من تهديد للسلم والأمن الدوليين، وأن يتولى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة مسؤولية توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بالنظر في تشكيل قوة أو تواجد دولي لهذا الغرض، إذ أن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الدائمة عن الأرض والشعب الفلسطيني حتى تتحقق له ممارسة حقوقه الثابتة في فلسطين طبقاً للشرعية الدولية.

المطالبة بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين

يؤكد القادة العرب أن الدول العربية سوف تلاحق، وفقاً للقانون الدولي، من تسببوا في تلك الممارسات الوحشية، ويطالبون مجلس الأمن بتشكيل محكمة جنائية دولية مخصصة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا المجازر بحق الفلسطينيين والعرب في الأراضي المحتلة على غرار المحكمتين اللتين شكلهما المجلس لمحاكمة مجرمي الحرب في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، كما سوف يتابعون ملاحقتهم لمحاكمتهم وفق أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

إدانة التصرفات العدوانية الإسرائيلية

ويعرب القادة العرب عن بالغ استيائهم وإدانتهم لقيام إسرائيل بالتصعيد في تصرفاتها العدوانية ومواقفها الاستفزازية في وقت كانت تتهيأ فيه المنطقة للسلام العادل والشامل خصوصاً بعد أن قرر العرب منذ مؤتمر مدريد أن خيار السلام الشامل والعادل يفتح الطريق أمام تسوية نهائية لصراع ملتهب امتد لأكثر من نصف قرن كامل.

ويدين القادة العرب عدم استجابة إسرائيل لخيار السلام، وعدم سعيها نحو السلام الشامل والعادل في جدية، ويحذرون إسرائيل من مواصلة الممارسات والتصرفات التي تهدد أمن المنطقة وتقوض استقرارها.

يؤكد القادة العرب أن للأمة ثوابت لا يمكن المساس بها، وحقوقاً لا يمكن المساومة عليها، وأهدافاً لن يتوقفوا عن السعي لبلوغها بما يحقق المصالح العربية العليا.

التأكيد على أن السلام يقوم على مفهومي الشمول والعدل

كما يؤكد القادة العرب أن السلام يقوم على مفهومي الشمول والعدل باعتبارهما شرطين لازمين لقبوله واستمراره، ويؤكدون أن هذا التوجه العربي يستدعي التزاما مماثلاً من إسرائيل التي يتعين عليها أن تقابل هذا التوجه بموقف واضح، يستند إلى امتثالها للشرعية الدولية وفقاً لقراري مجلس الأمن رقمي 242 و338 وقرار الجمعية العامة للأمم

المتحدة رقم 194 الخاص بحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وثوابت ومبادئ العملية السلمية وفي مقدمتها مبدأ الأرض مقابل السلام.

التأكيد على أن السلام الشامل والعادل لن يتحقق إلا بقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف

ويؤكد القادة العرب أن السلام الشامل والعادل لن يتحقق إلا بعودة القدس الشريف إلى السيادة الفلسطينية الكاملة، والتسليم بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف التي هي أرض فلسطينية محتلة منذ عام 1967 فضلا عما لها من تأثير روحي ومكانة دينية، واستعادة جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك انسحاب إسرائيل الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967م واستكمال الانسحاب من الجنوب اللبناني إلى الحدود المعترف بها دوليا بما في ذلك مزارع شبعا، والإفراج عن الأسرى العرب المحتجزين في السجون الإسرائيلية وذلك تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة وإزالة المستوطنات الإسرائيلية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 465 (1980).

مساندة الأشقاء في سوريا ولبنان في استعادة كامل أراضيهم المحتلة

وفي هذا الإطار، يؤكد القادة العرب مجدداً دعمهم للأشقاء في سوريا ولبنان وفلسطين، ويؤكدون تمسكهم بحقوقهم المشروعة واستعادة كامل أراضيهم المحتلة. كما يؤكدون في هذا الصدد رفضهم لأية محاولة لفرض سلام غير عادل ولا متوازن على أساس المزاعم الإسرائيلية، وعلى حساب الحقوق والمصالح العربية.

التصدي لمحاولات إسرائيل التغلغل في العالم العربي

ويؤكد القادة العرب، في ضوء انتكاسة عملية السلام، التزامهم بالتصدي الحازم لمحاولات إسرائيل التغلغل في العالم العربي تحت أي مسمى والتوقف عن إقامة أية علاقات

مع إسرائيل، ويحملون إسرائيل مسؤولية الخطوات والقرارات التي تتخذ في العلاقات مع إسرائيل من قبل الدول العربية، بما في ذلك إلغاؤها، والتي تستوجبها مواجهة توقف عملية السلام، وما نجم عنها من تطورات خطيرة مؤخراً، والتفاعلات التي أدت إليها على الساحتين العربية والإسلامية، وذلك إلى حين التوصل إلى السلام الشامل والعادل.

وقف كافة خطوات وأنشطة التعاون الاقتصادي الإقليمي مع إسرائيل

وإذ يشدد القادة العرب على أن توقف عملية السلام في مختلف مساراتها الثنائية قد أدى إلى إيقاف المسار متعدد الأطراف، فإنهم يؤكدون أن معالجة قضايا التعاون الإقليمي لا يمكن أن تتم دون إنجاز حقيقي تجاه السلام الشامل والعادل في المنطقة، كما أن توقف المسيرة السلمية بسبب سياسة إسرائيل وممارساتها الاستفزازية يجعل الحديث عن المستقبل المشترك في المنطقة أمراً غير ذي موضوع. ويقررون عدم استئناف أي نشاط رسمي أو غير رسمي في الإطار المتعدد الأطراف، ووقف كافة خطوات وأنشطة التعاون الاقتصادي الإقليمي مع إسرائيل في هذا الإطار وعدم المشاركة في أي منها وربط استئنافها ومداها بتحقيق إنجاز ملموس في اتجاه تحقيق السلام العادل والشامل على كافة مسارات عملية السلام.

الإشادة بقرارات لجنة القدس

يشيد القادة العرب بقرارات لجنة القدس وخاصة بيان دورتها الأخيرة في أجادير بالمملكة المغربية برئاسة جلالة الملك محمد السادس، الذي تؤكد فيه دعم موقف دولة فلسطين والذي يستند إلى التمسك بالسيادة على القدس الشرقية بما فيها الحرم القدسي الشريف وجميع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية والتي تشكل جزءا من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالقدس الشريف عاصمة لدولة فلسطين المستقلة. ويستذكر القادة العرب قرار مجلس الأمن رقم

478 (1980) الذي يدعو العالم إلى عدم نقل سفاراتها إلى القدس، وبقرار مؤتمر القمة العربي الحادي عشر (عمان – 1980) الذي يؤكد على قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل.

تحقيق السلام في المنطقة يستلزم انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية

ويؤكد القادة العرب أن تحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة يستلزم انضمام إسرائيل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش والمراقبة الدولية، ويؤكدون في هذا الصدد الأهمية البالغة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وكافة أسلحة الدمار الشامل باعتبار هذا الهدف شرطاً ضرورياً ولازماً لإرساء أية ترتيبات للأمن الإقليمي في المنطقة مستقبلا.

تفعيل العمل العربي المشترك من خلال دعم جامعة الدول العربية وتطوير مؤسساتها

ويعرب القادة العرب عن اقتناعهم بأن المتغيرات الدولية المتلاحقة تحتم ضرورة تفعيل العمل العربي المشترك، ودعم جامعة الدول العربية وتحديثها، وتطوير مؤسساتها تعزيزاً لمستقبل دورها القومي.

الموافقة على عقد الدورة العادية (13) لمجلس الجامعة على مستوى القمة بعمَّان بالأردن

وفي هذا السياق يقرر القادة العرب، وهم يلتقون في هذه المرحلة الدقيقة، اعتماد الآلية الخاصة بالانعقاد الدوري المنتظم للقمة العربية، والتي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في دورته الأخيرة (114)، وأقر صيغتها النهائية اجتماع وزراء الخارجية العرب التحضيري لهذه القمة. وعملاً بالترتيب الهجائي لرئاسة انعقاد القمة الدورية، يقرر الملوك والرؤساء والأمراء عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها العادية الثالثة عشر في شهر مارس/ آذار 2001، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية في عمان بالأردن.

ضـــرورة تفعيـــل العمـــل الاقتصادي العربي المشترك

ويعبر القادة العرب عن ثقتهم في أن الانعقاد الدوري المنتظم للقمة العربية سوف يسهم في دعم العمل العربي المـشترك في كافة المجالات، لاسيما المجال الاقتصادي الذي أصـبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى في ظـل تحـولات دوليـة وإقليمية تجعل من التكامل الاقتصادي العربي ضرورة ملحة خاصة مع ما تمتلكه الدول العربية من مصادر ثروة بشرية وطبيعية واستراتيجية تسهم في تحقيـق اسـتقرار اقتـصاد المنطقة والعالم ومعدلات نموه ورخاء شعوبه.

الإشادة بروح التضامن التي سادت أعمال مؤتمر القمـــة

وأشاد القادة العرب في ختام قمتهم بروح التضامن الكامـل التي سادت المؤتمر، والمناقشات البناءة التي أسهمت فيهـا الوفود الشقيقة كلها بصورة تعكس الإحساس العميـق لـدى الجميع قادة وحكومات وشعوباً بخطورة المرحلة، وأهميـة بلورة موقف عربي موحد، يقف في صلابة أمام التهديـدات الإسرائيلية سعياً لإعادة المسيرة السلمية إلى طريقها الصحيح نحو سلام عادل وشامل في المنطقة.

تثمين قرار صاحب الـسمو الشيخ حمد بن خليفـة آل ثاني أمير دولة قطر بتحمل تكاليف لجنة التحقيق فـي انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضـي الفلـسطينية المحتلـة

كما عبر القادة العرب عن تثمينهم لقرار صـاحب الـسمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر تحمل تكاليف لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان فـي الأراضـي الفلسطينية المحتلة، التي نص على إنشائها القرار الـصادر في 2000/10/19 عن الدورة الخاصـة الخامـسة للجنـة حقوق الإنسان، وذلك حتى تتمكن من تحقيق أهدافها.

توظيف الطاقـات العربيـة لخدمـــة الأمـــة

وأكد القادة العرب عزمهم على مواصلة توظيـف الطاقـات العربية في خدمة قضايا أمتهم ووضع كافة إمكاناتها لتحرير الأراضي العربية المحتلة ودعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل استرداد أرضه وإقامة دولتـه علـى ترابـه الـوطني

وعاصمتها القدس، والحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين. واتفق القادة العرب على مواصلة مشاوراتهم للتعامل مع المستجدات التي تواجه الأمة العربية.

توجيه الشكر لجمهورية مصر العربية ولفخامة الرئيس محمد حسنى مبارك على استضافة القمة

وقد عبر القادة العرب عن بالغ شكرهم وتقديرهم لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ولشعب جمهورية مصر العربية الشقيق على كرم الضيافة وحسن الوفادة مع التقدير الكامل لطريقة تنظيم المؤتمر وإعداده، معربين لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك عن أطيب أمنياتهم ولشعب مصر الشقيق دوام الرفعة والازدهار.

البيـــــان الختامـــــي

انعقاد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في مدينة عمـــان عاصـــمة المملكة الأردنية الهاشـــمية يـــومي 27 و28 مـــارس/ آذار 2001

1- بدعوة كريمة من صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، ملك المملكة الأردنية الهاشـــمية، وتنفيذاً لقرار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في القاهرة بتاريخ 21 و22 من شهر أكتوبر/ تشرين الأول لعام 2000 بعقد مجلس جامعة الدول العربيـــة على مستوى القمة بصفة منتظمة في دورة عادية مرة كل عام في شهر مـــارس/ آذار اعتبـــاراً مـــن عـــام 2001، انعقد المجلس على مستوى القمة في مدينـــة عمان، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، يومي 27 و28 من شهر مارس/ آذار لعام 2001.

اعتبار خطاب جلالة الملـــك عبد الله الثاني ابن الحسين وثيقة رسمية مـــن وثـــائق المـــــــــــــــؤتمر

2- يعرب القادة عن تقديرهم البـــالغ للمملكـــة الأردنيـــة الهاشمية لما وفرته من رعاية وعناية وإعداد رصـــين لهذه القمة، وللمعاني العميقة التي تـــضمنها الخطـــاب الافتتاحي الذي ألقاه جلالة الملك عبد الله الثاني ابـــن الحسين المعظم، رئيس القمة، وقررّوا اعتباره وثيقـــة رسمية من وثائق المؤتمر.

اعتبار رسالة صاحب السمو الشيخ زايد بن ســـلطان آل نهيـــان وخطـــاب فخامـــة الـــرئيس صـــدام حـــسين وثيقتين رسميتين من وثائق المـــــــــــــــؤتمر

كما قرروا اعتبار رسالة صاحب السمو الشيخ زايـــد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمـــارات العربيـــة المتحدة إلى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحـــسين رئيس المؤتمر، ورسالة فخامة الرئيس صدام حـــسين رئيس جمهورية العراق التي ألقاها نيابة عن فخامتـــه معالي السيد/ عزه إبراهيم نائب رئيس مجلس قيـــادة الثورة وثيقتين رسميتين من وثائق المؤتمر.

الإعراب عن الشكر لفخامة الـــرئيس محمد حسني مبارك علـــى جهـــوده خلال ترؤسه القمـــة العربيـــة غيـــر العادية أكتوبر/ تشرين أول 2000

3- كما يعرب القادة عن شكرهم البالغ لفخامـــة الـــرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، على جهوده القيمة التي بذلها خلال فترة ترؤسه للقمة العربية غير العادية أكتوبر/ تشرين أول 2000.

الإجماع على أن استعادة التضامن العربي يشكل الدعامة الأساسية لقوة الأمة وصيانة أمنها

4- ويعتبر القادة أن اجتماعهم اليوم في عمان في أول مؤتمر دوري منتظم، يشكل انطلاقة جديدة في مسيرة العمل العربي المشترك تمكن من اتخاذ القرارات والمبادرات التي يتطلبها الوضع العربي، ومعالجة القضايا الحيوية للأمة. ووفق هذا المنظور أجمع القادة على أن استعادة التضامن العربي يشكل الدعامة الأساسية، والعروة الوثقى، ومصدر قوة الأمة لصيانة أمنها، ودرء الأخطار عنها وتجسيد آمال وطموحات أبنائها بالتكامل والتضامن. كما يشكل هذا المؤتمر حدثاً بارزاً ومناسبة لتجديد العهد بالالتزام بالثوابت والمرتكزات التي يقوم عليها العمل العربي المشترك، واحترام الضوابط التي تحكم العلاقات العربية – العربية، وتصون المصالح الحيوية للدول العربية في إطار تحقيق الوفاق العربي والأمن القومي.

تعزيز التضامن العربي وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك

5- واستناداً إلى ميثاق جامعة الدول العربية وأهدافه، وفي جو من التفاهم والإخاء والصراحة، تدارس القادة حال الأمة، والتحديات التي تواجهها، والأوضاع في المنطقة، وأجروا تقويماً شاملاً للظروف الإقليمية والدولية، واضعين نصب أعينهم تعزيز التضامن العربي، وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، والدفاع عن مصالح الأمة وحقوقها، وصيانة الأمن القومي العربي.

استعراض الوضع الخطير الذي يعيشه الشعب الفلسطيني جراء العدوان الواسع النطاق الذي تشنه قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين

6- وفي هذا السياق استعرض القادة الوضع الخطير الذي يعيشه الشعب الفلسطيني جراء العدوان الواسع النطاق الذي تشنه قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين مستخدمة مختلف أساليب القمع وأنواع الأسلحة، بما فيها المحرمة دولياً، إلى جانب إحكام الحصار الاقتصادي، ومواصلة السياسة الاستيطانية، والاغتيالات وهدم المنازل وتدمير البيئة، وذلك في انتهاك صارخ للاتفاقات والاستحقاقات وخرق واضح

لقواعد القانون الدولي وللأعراف والمواثيق الدولية.

توجيه التحية لصمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة

7- ويحيي القادة باعتزاز كبير صمود الشعب الفلسطيني، وانتفاضته الباسلة في وجه الهجمة الشرسة التي تشنها إسرائيل، ومجابهته للقمع الوحشي الذي تمارسه سلطات الاحتلال، ويوجهون تحية إكبار وإجلال لشهداء الانتفاضة البواسل، ويشيدون بروح الفداء والصمود للشعب الفلسطيني الذي استطاع بقيادته الوطنية وبعزيمة لا تلين، وتضحية بلا حدود، التصدي لإجراءات القمع الإسرائيلية، وإجهاض سياسة الأمر الواقع التي حاولت سلطات الاحتلال بواسطتها فرض شروطها المجحفة على الشعب والمفاوض الفلسطيني بالقوة. ويعلن القادة وقوفهم إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله البطولي ودعم انتفاضته وحقه المشروع في مقاومة الاحتلال حتى تتحقق مطالبه الوطنية العادلة المتمثلة في حق العودة، وفي تقرير المصير، وفي قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

توجيه التحية إلى المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل

8- كما يحيى القادة العرب صمود المواطنين السوريين في الجولان العربي السوري المحتل وتمسكهم بهويتهم الوطنية.

إدانة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان

9- يدين القادة العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني، كما يدينون انتهاكات إسرائيل الجسيمة لحقوق الإنسان، خاصة العقوبات الجماعية وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية، والاعتداءات المستمرة على المرافق الحيوية والمؤسسات الوطنية الفلسطينية والتي تمثل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وممارسات عنصرية، وكلها تشكل خرقاً جسيماً لقواعد القانون الإنساني الدولي، الأمر الذي يتعين مواجهته، ونتيجة لكل ذلك فإن هذه الممارسات الصهيونية

مازالت تعتبر شكلا من أشكال العنصرية. كما يدعو القادة إلى استئناف عقد مؤتمر الدول أطراف اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 في أسرع وقت ممكن لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية المدنيين الفلسطينيين.

الإعراب عن الاستياء البالغ لاستخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد مشروع القرار حول حماية الشعب الفلسطيني

10- ويعبر القادة عن استيائهم البالغ لاستخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد مشروع القرار حول حماية الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإنشاء قوة الأمم المتحدة للمراقبة في تلك الأراضي، ويعبرون عن رفضهم التام للتبريرات الأمريكية، حيث إن هذا الموقف لا ينسجم إطلاقا مع مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها راعياً لعملية السلام وعضواً دائماً في مجلس الأمن وتتحمل مسؤولية خاصة تجاه صيانة الأمن والسلم الدوليين.

مطالبة مجلس الأمن بضرورة تحمل مسؤولية توفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني

11- ويؤكد القادة مجدداً مطالبتهم لمجلس الأمن بضرورة تحمل مسؤولية توفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي، وتشكيل قوّة دولية لهذا الغرض، ويطالبون الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وخاصة الدول دائمة العضوية، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك.

مطالبة مجلس الأمن محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين

12- ويطالب القادة مجلس الأمن محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا مجازر وجرائم في حق المواطنين العرب في جميع الأراضي العربية المحتلة وخارجها، وخاصة في ضوء ما ورد في تقرير المفوضة السامية للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان السيدة/ ماري روبنسون.

تكليف المجلس الأعلى لصندوقي الأقصى وانتفاضة القدس بصرف المبلغ

13- ويرحب القادة بقرار المجلس الأعلى لصندوقي الأقصى وانتفاضة القدس الاستجابة العاجلة لدعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية بصرف مبلغ 15 مليون دولار من القرض الحسن الذي أعتمده بقيمة

الإضافي المطلوب لدعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية

60 مليون دولار، بناء على اقتراح تقدمت به المملكة العربية السعودية. وبالنظر للظروف المالية والاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، يكلفون المجلس الأعلى للصندوقين الاستجابة لطلب السلطة الوطنية الفلسطينية بصرف المبلغ الإضافي المطلوب والبالغ (180 مليون دولار) لدعم ميزانية السلطة للأشهر الستة القادمة.

الترحيب بتخصيص جمهورية العراق مبلغ مليار يورو لتأمين احتياجات الشعب الفلسطيني

كما يرحب القادة بتخصيص جمهورية العراق مبلغ مليار يورو من مبيعاتها النفطية المصدرة بموجب مذكرة التفاهم لتأمين احتياجات الشعب الفلسطيني من الغذاء والدواء والمستلزمات الأساسية الأخرى، ولمساعدة عوائل شهداء الانتفاضة، باعتبار ذلك مطلباً قومياً عربياً بدعم صمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة، ويكلفون المندوبين الدائمين للدول العربية لدى الأمم المتحدة في نيويورك متابعة وتسهيل طلب جمهورية العراق لدى مجلس الأمن في هذا الشأن.

قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفارتها إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل

14- يؤكد القادة على تمسكهم بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس، وخاصة قراراته 252 (1968) و267 (1969) و465 (1980) و478 (1980) التي أكدت بطلان كافة الإجراءات التي اتخذتها وتتخذها إسرائيل لتغيير معالم هذه المدينة، وطالبت دول العالم بعدم نقل سفاراتها إلى القدس. وفي هذا الإطار يجدد القادة التأكيد على ما جاء في قرارات القمة العربية في عمان عام 1980، وبغداد عام 1990، والقاهرة عام 2000، بشأن قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس، أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل.

التمسك بالسلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط

15- يؤكد القادة استمرار تمسكهم بالسلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وبما

ومبدأ الأرض مقابل السلام

يكفل الحقوق العربية المشروعة، وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

التأكيد على تلازم المسارين السوري واللبناني وترابطهما مع المسار الفلسطيني

16- ويحذر القادة العرب من عواقب تنصل الحكومة الإسرائيلية من الأسس والمرجعيات والمبادئ التي قامت عليها عملية السلام في مدريد سنة 1991، ومن مغبة الالتفاف عليها، أو طرح بدائل لها لا تستجيب لقواعد الشرعية الدولية. ويؤكدون على تلازم المسارين السوري واللبناني، وترابطهما مع المسار الفلسطيني تحقيقا للأهداف العربية في تفعيل كافة المسارات، ويحذرون من الممارسات الإسرائيلية الرامية إلى الانفراد بمسار دون آخر، ويدعون إلى التنسيق العربي. ويؤكدون مجدداً أن إقامة السلام العادل والشامل في المنطقة يتطلب بادئ ذي بدء، الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، والجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، ومن الأراضي اللبنانية التي ما تزال محتلة إلى الحدود المعترف بها دولياً، بما فيها مزارع شبعا، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن 242 و338 و425 ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتمكين الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حقه في العودة إلى دياره، والتعويض عما لحقه من أضرار نتيجة للاحتلال الإسرائيلي وفق قرار الأمم المتحدة رقم 194، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، والإفراج عن جميع الأسرى العرب في السجون الإسرائيلية.

رفض الخطط والمحاولات الرامية إلى توطنين اللاجئين الفلسطينيين خارج

17- يحمّل القادة إسرائيل المسؤولية القانونية الكاملة عن وجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتهجيرهم، ويؤكدون رفضهم للخطط والمحاولات الرامية إلى توطين هؤلاء اللاجئين خارج ديارهم، كما يؤكدون

ديارهم

على تحميل إسرائيل مسؤولية تعويض الدول العربية المضيفة عما تحملته هذه الدول من أعباء مالية نيابة عن المجتمع الدولي، جراء استضافتها لهؤلاء اللاجئين.

مواصلة تعليق مشاركة الدول العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف واستمرار وقف كافة خطوات وأنشطة التعاون الاقتصادي مع إسرائيل

18- ويقرر القادة مواصلة تعليق مشاركة الدول العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف، واستمرار وقف كافة خطوات وأنشطة التعاون الاقتصادي الإقليمي مع إسرائيل، وتحميلها مسؤولية الخطوات والإجراءات التي تتخذها الدول العربية تجاهها والتي تستوجبها مواجهة توقف عملية السلام، وتصعيد سلطات الاحتلال الإسرائيلية لإجراءات القمع والحصار على الشعب الفلسطيني. ويؤكد القادة على قرارهم في قمة القاهرة غير العادية لعام 2000، القاضي بالتصدي الحازم لمحاولات إسرائيل التغلغل في العالم العربي تحت أي مسمى، والتوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل، ويحملونها مسؤولية الخطوات والقرارات التي تتخذ في صدد العلاقات معها من قبل الدول العربية، بما في ذلك إلغاؤها. كما يطالبون بتفعيل المقاطعة العربية ضد إسرائيل من خلال انتظام عقد مؤتمرات المقاطعة الدورية التي يدعو إليها المكتب الرئيسي للمقاطعة بهدف منع التعامل مع إسرائيل تطبيقا لأحكام المقاطعة.

التضامن مع سورية ولبنان ورفض التهديدات الإسرائيلية

19- كما يؤكد القادة تضامنهم التام مع سورية ولبنان، ويرفضون التهديدات الإسرائيلية التي تصاعدت مؤخراً ضد البلدين الشقيقين، وكذلك التهديدات الخطيرة الموجهة من قبل المسؤولين الإسرائيليين تجاه الدول العربية وتجاه الشعب الفلسطيني وقيادته، كما يدينون منطق التهديد باستخدام القوة، ويؤكدون ضرورة تدارس الموقف الخطير الناجم عن ذلك وعن عودة إسرائيل إلى سياستها العنصرية. ويدعون إلى

رسم استراتيجية عربية واضحة المعالم لكشف المخططات الإسرائيلية التي لا تخدم السلام وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة. كما يرفضون محاولات إسرائيل إلصاق تهمة الإرهاب بالدول العربية التي تقوم بواجب المقاومة الوطنية المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها.

دعم لبنان والمطالبة بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية

20- يؤكد القادة على دعم لبنان لاستكمال تحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي حتى الحدود المعترف بها دولياً بما في ذلك مزارع شبعا، ويشيدون بدور المقاومة اللبنانية الباسلة وبالصمود اللبناني الرائع الذي أدى إلى تحقيق اندحار القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان وبقاعه الغربي، ويطالبون بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، ويؤيدون حق لبنان ومقاومته في تحريرهم بشتى الوسائل المشروعة، ويدعمون مطالب لبنان في إزالة الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي الذي يتحمل مسؤولية زرعها وإزالتها، وفي هذا الصدد يشيدون بتبني دولة الإمارات العربية المتحدة لمشروع إزالة الألغام في لبنان، كما يدعم القادة حقوق لبنان الثابتة في مياهه بوجه المطامع الإسرائيلية وفقا للقانون الدولي.

التأكيد على قرارات مؤتمرات القمة العربية (10) و(11) لدعم الحكومة اللبنانية ومساعدتها على إعمار لبنان

21- ويؤكدون مجدداً على قرارات مؤتمرات القمة العربية العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة بضرورة دعم الحكومة اللبنانية ومساعدتها لإعمار لبنان، ويشيدون بالمساعدات التي قدمتها الدول العربية إلى لبنان، وتلك التي أعربت عن استعدادها لتقديم الدعم، ولاسيما إلى المناطق المحررة، ويدعون إلى تفعيل صندوق دعم لبنان من أجل المساعدة على إعادة إعمار بنيته التحتية، وتنميته، لاسيما في المناطق المحررة من الاحتلال الإسرائيلي.

التأكيد على أن السلام والأمن في المنطقة يستلزم انضمام إسرائيل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش والمراقبة الدولية

22- ويؤكد القادة أن تحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة يستلزم انضمام إسرائيل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش والمراقبة الدولية، ويؤكدون في هذا الصدد الأهمية البالغة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وكافة أسلحة الدمار الشامل باعتبار هذا الهدف شرطاً ضروريا ولازماً لإرساء أية ترتيبات للأمن الإقليمي في المنطقة مستقبلاً.

التأكيد على استئناف المفاوضات على جميع المسارات من حيث توقفت وفقاً للمرجعيات والشروط التي انطلقت بموجبها

23- ويجدد القادة التأكيد على أن الالتزام بعملية السلام يتطلب قيام إسرائيل بتنفيذ الاتفاقات والاستحقاقات التي تم التوصل إليها والبناء على ما تم إنجازه، واستئناف المفاوضات على جميع المسارات من حيث توقفت، وفقاً للمرجعيات والشروط التي انطلقت بموجبها. وعلى راعيي عملية السلام، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، تحمل مسؤولياتهما والتزاماتهما تجاه عملية السلام على أسس من العدل والحياد.

حث الجهات المهتمة بعملية السلام على القيام بدور فاعل للتغلب على العقبات التي تعترض عملية السلام في الشرق الأوسط

24- كما يحث القادة جميع الدول المهتمة بعملية السلام وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي، القيام بدور فاعل للتغلب على العقبات التي تعترض العملية السلمية في الشرق الأوسط.

مطالبة الأمم المتحدة لتنفيذ قراراتها الخاصة بتسوية وضع الشرق الأوسط

25- ويرى القادة العرب أن الأمم المتحدة المنوط بها صيانة الأمن والسلم الدوليين، باعتبارها مصدر الشرعية الدولية، مطالبةً بالقيام بدور أكثر فاعلية لتنفيذ قراراتها الخاصة بتسوية قضية الشرق الأوسط.

الحالة بين العراق والكويت

26- ويقرر القادة أن يعهد إلى جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، رئيس القمة، بإجراء المشاورات مع إخوانه القادة العرب والأمين العام لجامعة الدول العربية، والقيام بالاتصالات اللازمة لمواصلة بحث

موضوع الحالة بين العراق والكويت من أجل تحقيق التضامن العربي.

تهنئة الشعبين الشقيقين البحريني والقطري وقيادتيهما على تسوية الخلاف الحدودي بين البلدين

27- ويهنئ القادة العرب الشعبين الشقيقين البحريني والقطري وقيادتيهما الحكيمتين على تسوية الخلاف الحدودي بين البلدين، ويثمنون الروح الأخوية الطيبة التي استقبلا بها قرار محكمة العدل الدولية بهذا الشأن، ويعتبرون أن هذا الإنجاز الهام سيسهم في تمتين الروابط الأخوية بينهما وفي تعزيز المصالح المشتركة لكليهما، ويدعم التضامن العربي، وكذلك الأمن والاستقرار في المنطقة.

تهنئة الشعبين الشقيقين في المملكة العربية السعودية ودولة قطر وقيادتيهما على ترسيم الحدود بين البلدين

28- كما يهنئ القادة الشعبين الشقيقين في المملكة العربية السعودية ودولة قطر وقيادتهما الحكيمتين على ما تم إنجازه بترسيم الحدود بين البلدين، بما يسهم في تقوية الروابط الأخوية بينهما ويدعم التضامن العربي.

التأكيد على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث ودعوة إيران إلى إنهاء احتلالها والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع

29- يؤكد القادة العرب مجدداً على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طُنب الكبرى وطُنب الصغرى وأبو موسى، وتأييدهم ومساندتهم لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على جزرها العربية الثلاث. ويدعون إيران إلى إنهاء احتلالها للجزر العربية الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة في هذه الجزر الثلاث بما في ذلك إقامة منشآت لتوطين الإيرانيين فيها. ويطالبون إيران بإتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم على الجزر العربية الثلاث وفق مبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. ويعرب القادة عن أسفهم لرفض إيران التجاوب مع مساعي اللجنة الثلاثية التي كلفها مجلس التعاون بوضع آلية

لبدء مفاوضات مباشرة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية لإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث. ويكلف القادة الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة قضية الاحتلال الإيراني لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة، وتقديم تقرير عنها إلى مؤتمر القمة العربي المقبل.

مساندة الجماهيرية العربية الليبية في مطالبتها مجلس الأمن برفع العقوبات المفروضة عليها بشكل فوري ونهائي

30- كما يجدد القادة مساندتهم وتضامنهم مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في مطالبتها مجلس الأمن برفع العقوبات المفروضة عليها بشكل فوري ونهائي، لأنها فقدت مبررات استمرارها تحت أي غطاء، وسيعتبر العرب أنفسهم في حلٍ نهائي في حال استمرارها بعد أن قامت الجماهيرية بالوفاء بكل التزاماتها المنصوص عليها في قرارات المجلس ذات الصلة. كما يعبّر القادة عن دعمهم للجماهيرية في الحصول على تعويضات عما أصابها من أضرار بشرية ومادية بسبب العقوبات التي فرضت عليها.

ويطالبون بالإفراج الفوري عن المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي الذي تمت إدانته بموجب أسباب سياسية لا تمت إلى القانون بأية صلة، واعتباره في حالة استمرار حجزه رهينة طبقاً لكل القوانين والأعراف ذات الصلة.

الترحيب بجهود الحكومة الانتقالية في جمهورية الصومال لاستكمال المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية

31- ويرحب القادة بجهود الحكومة الانتقالية في جمهورية الصومال لاستكمال المصالحة الشاملة وتحقيق الوحدة الوطنية وإعادة الأمن والاستقرار في البلاد، ويقررون تقديم الدعم لتثبيت الأمن والاستقرار واستعادة مؤسسات الدولة.

الحرص على وحدة وسيادة جمهورية السودان ودعم

32- ويؤكد القادة حرصهم على وحدة وسيادة جمهورية السودان وسلامتها الإقليمية، ودعمهم للمبادرة

المبادرة المصرية الليبية المشتركة للمساعدة في تحقيق الوفاق الوطني في السودان

المصرية الليبية المشتركة للمساعدة في تحقيق الوفاق الوطني في السودان، ويشيدون بجهود حكومة السودان في تحقيق السلام، وتوصيل الإغاثة للمتضررين ويجددون مساندتهم للحكومة السودانية لدى مجلس الأمن لرفع العقوبات المفروضة على السودان.

دعم جمهورية القمر ومساعدتها في إعادة البناء والإعمار

33- ويعبّر القادة عن حرصهم الكامل على الوحدة الوطنية لجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، وسلامة أراضيها وسيادتها الإقليمية، ويرحبون بجهود المصالحة الوطنية التي تقوم بها حكومة جمهورية القمر بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة من أجل صيانة الوحدة وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، ويقررون تقديم الدعم اللازم لمساعدتها في إعادة البناء والإعمار. وفي هذا السياق يشيدون بمبادرة دولة قطر ومقترحها بإنشاء صندوق في إطار الأمانة العامة لدعم جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية وإعلان حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر التبرع لهذا الصندوق بمبلغ مليوني دولار. كما يشيدون بتبرع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بمبلغ مليون دولار لهذا الصندوق.

تفعيل التكامل الاقتصادي العربي

34- يولي القادة اهتماما خاصا لموضوع التكامل الاقتصادي العربي ويقرون الخطوات الكفيلة بتفعيل هذا الجانب من العمل العربي المشترك، بما يحقق الربط بين المصالح المشتركة، والمنافع المتبادلة، ويعزز القدرات الاقتصادية لدولهم باعتماد خطة عربية تمكن من تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وتعمق العمل الاقتصادي المشترك بتفاعل إيجابي مع معطيات الاقتصاد الدولي وظاهرة العولمة.

منطقة التجارة الحرة

35- ويعرب القادة عن تقديرهم لسير العمل في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويثنون على ما تم

العربيـــــــة الكبـــــــرى

إنجازه خلال الفترة الماضية لإقامـــة هـــذه المنطقـــة، ويقررون الإزالة الفورية للقيـــود غيـــر الجمركيـــة، الإدارية والفنية والمالية والنقدية والكمية، وإخـــضاع كافة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتخفـــيض التدريجي المتفق عليه، ومعاملة السلع العربية معاملـــة السلع الوطنية.

36- ويؤكد القادة على أهمية الإسراع في دراســـة إدمـــاج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربيـــة الكبرى، مع أهمية الإعداد للانتقال إلى مرحلة متقدمة للتكامل الاقتصادي العربي من خـــلال إقامـــة اتحـــاد جمركي عربـــي، ويكلفـــون المجلـــس الاقتـــصادي والاجتماعي بمتابعة ذلك.

تحسين مناخ الاستثمار في الـــــــدول العربيـــــــة

37- ويبارك القادة ما حققته وتحققه الدول العربية في مجال تحسين مناخ الاستثمار، ويؤكدون على أهمية إعطـــاء المزيد من الحوافز لجذب الاســـتثمارات مـــع تحفيـــز القطاع الخاص للقيام بدور أكبر فـــي هـــذا المجـــال، ويدعون المؤسسات المالية العربية إلى المساهمة فـــي تمويل مشروعات البنية الأساسية ومشروعات القطاع الخاص، ويكلفون المجلس الاقتـــصادي والاجتمـــاعي العمل على مراجعة الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية بهدف تفعيلها فـــي ضوء المستجدات العالمية والعربية.

تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحث مـــشكلة النقل وســـبل تقوية ربط الدول العربية براً وبحـــراً وجـــــــــــــواً

38- ونظرا للدور المؤثر لقطاع النقل على مختلف مجالات التكامل والتعاون الاقتصادي العربي، يكلـــف القـــادة العرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي العمـــل مـــع جميع الجهات ذات العلاقة لبحث مشكلة النقل بمختلف جوانبها وأبعادها، وسبل تقوية ربط الدول العربية برا وبحرا وجوا، ورفع ما يتم التوصل إليه إلى مـــؤتمر القمة العربي الدوري القادم من خلال مجلس الجامعـــة على مستوى وزراء الخارجية.

تطوير القدرات العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

39- وإدراكا من القادة بأن ثورة الاتصالات والمعلومات أخذت تتخطى الحواجز الجغرافية، فإنهم يؤكدون على إيلاء الأولوية لتطوير القدرات العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتبارها مجالا حيويا للتعاون والتنسيق على المستوى العربي، ويرحبون بدعوة دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة الاجتماع الأول للمنتدى العربي لتكنولوجيا المعلومات.

العمل على وضع خطة محددة للإسراع في استكمال الربط الكهربائي العربي وتقويته

40- ويثمن القادة الدور المتميز للعمل العربي المشترك في الاستثمارات والتكامل في مجال الكهرباء، ويؤكدون أن المساهمة الحيوية لهذا القطاع تتطلب العمل من قبل الأجهزة المعنية بشؤون الكهرباء على وضع خطة محددة للإسراع في استكمال الربط الكهربائي العربي وتقويته.

دعم السياحة العربية البينية وجذب المزيد من السياحة الأجنبية إلى المنطقة العربية

41- ونظرا للأهمية النسبية المتنامية لقطاع السياحة على المستوى العربي، وما يشهده هذا القطاع من منافسة على المستوى الدولي، يؤكد القادة على ضرورة عمل كافة الأجهزة والجهات ذات العلاقة بحركة السياحة العربية البينية والتنمية السياحية لحفز السياحة العربية البينية وجذب المزيد من السياحة الأجنبية إلى المنطقة العربية من خلال دعم الاستثمار في هذا القطاع، وما يتعلق بخدمات النقل بين الدول العربية، وتسهيلات الدخول إليها.

- **إعلان أبو ظبي حول مستقبل العمل البيئي العربي.**
- **أهمية التنسيق العربي حول قمة الأرض 2002.**

42- ويثمن القادة نتائج العمل العربي المشترك في مجال البيئة والتنمية المستدامة والتنسيق في المحافل الدولية، ويعربون عن تأييدهم لإعلان أبو ظبي حول مستقبل العمل البيئي العربي كمنهاج عمل في القرن الحادي والعشرين، ويؤكدون على أهمية التشاور والتنسيق العربي لقمة الأرض عام 2002 كما يرحب القادة بعقد الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم

- **مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي (مراكش 2001).**

المتحدة للتغير المناخي بمدينة مراكش المغربية خلال الفترة 29 أكتوبر/ تشرين أول إلى 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2001.

الترحيب بمبادرة جمهورية مصر العربية بعقد المؤتمر الاقتصادي العربي الأول في القاهرة في نوفمبر 2001

43- ويرحب القادة بمبادرة جمهورية مصر العربية بعقد المؤتمر الاقتصادي العربي الأول في القاهرة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2001 بمشاركة حكومات الدول العربية والقطاع الخاص العربي والأجنبي والمؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وتكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية، اتخاذ الخطوات اللازمة بالتعاون مع الدول المضيفة لنجاح المؤتمر.

تفعيل الآليات والمؤسسات العربية المكلفة بمتابعة العمل الاقتصادي العربي المشترك

44- وفي ضوء المهام المتزايدة المناطة بالجهاز الفني في الأمانة العامة، يكلفون الأمين العام بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالعمل على دعم هذا الجهاز وتطويره وذلك من أجل تفعيل الآليات والمؤسسات العربية المكلفة بمتابعة العمل الاقتصادي العربي المشترك. وأن يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتنسيق مع منظمات ومؤسسات العمل العربي مهام تحضير الموضوعات الاقتصادية وعرضها على مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية، تمهيداً لرفعها إلى القمة.

تعزيز علاقات التعاون مع دول الجوار الجغرافي ودعوة تركيا إلى الدخول في مفاوضات ثلاثية مع كل من العراق وسوريا للتوصل إلى اتفاق عادل لتقاسم المياه

45- وبعد أن استعرض القادة العلاقات مع دول الجوار الجغرافي، فأنهم يؤكدون على أهمية تعزيز علاقات التعاون مع هذه الدول خاصة إيران وتركيا التي ترتبط بعلاقات تاريخية وحضارية ومصالح مشتركة مع الوطن العربي. ويعتبر القادة قضية المياه في أبعادها القانونية والاقتصادية والأمنية مسألة في غاية الحيوية للأمة العربية. ومن هذا المنطلق يدعون تركيا إلى الدخول في مفاوضات ثلاثية مع كل من العراق

وسورية، وفقاً لأحكام القانون الدولي والاتفاقات المعقودة بينها، للتوصل إلى اتفاق عادل ومنصف لتقاسم المياه، يضمن حقوق البلدان الثلاثة.

العمل على تعزيز التعاون العربي الأفريقي

46- وانطلاقاً من التمازج التاريخي والحضاري والمصالح المشتركة التي تجمع أمتنا العربية مع دول القارة الإفريقية، استأثر التعاون العربي الإفريقي باهتمام القادة فتدارسوا مختلف جوانبه، وأكدوا على مواصلة الجهود لتعزيز التعاون العربي الأفريقي، وإزالة العوائق التي تعترض اجتماعات أجهزته وتنفيذ البرامج المشتركة، ويكلفون الأمين العام متابعة اتصالاته في هذا الشأن مع نظيره في منظمة الوحدة الأفريقية. ويعربون في هذا السياق عن الترحيب باستضافة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي في اجتماع يعقد في الجزائر.

إحياء الحوار العربي الأوروبي بما يحقق المصالح المتوازنة والمتكافئة

47- ويرى القادة أهمية تنمية العلاقات العربية - الأوروبية وتطويرها، بما في ذلك إحياء الحوار العربي الأوروبي، وتطوير تلك العلاقات بما يحقق المصالح المتوازنة والمتكافئة.

الاهتمام بأوضاع المغتربين العرب

48- وتناول القادة شؤون المغتربين العرب في الدول الأجنبية، وخاصة في الأمريكيتين وأوروبا، فرحبوا بالدور المتنامي للجاليات العربية وما تقوم به الجمعيات العربية والإسلامية من تفاعل ملحوظ مع قضايا الأمة. ويعبرون عن حرصهم على إيلاء الاهتمام الكامل بأوضاع المغتربين العرب ورعاية مصالحهم، وتعزيز ارتباطهم بوطنهم الأم.

توجيه الشكر والتقدير إلى معالي الدكتور أحمد عصمت

49- ويوجه القادة الشكر والتقدير إلى معالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد على إدارته شؤون العمل العربي

عبد المجيد على إدارته شؤون العمل العربي المشترك أثناء توليه مسؤولية الأمين العام لجامعة الدول العربية

المشترك أثناء توليه مسؤولية الأمين العام لجامعة الدول العربية بكل كفاءة واقتدار حيث ساهم بخبرته الواسعة وحنكته السياسية في الحفاظ على الانسجام والتوافق بين أعضاء الجامعة العربية وإرساء قيم وأسس جديدة لاستعادة التضامن العربي وفي النهوض بمؤسسات العمل العربي المشترك في ظل ظروف وتحولات عربية ودولية عصيبة.

اختيار معالي السيد عمرو موسى أميناً عاماً لجامعة الدول العربية

50- وأجمع القادة على اختيار معالي السيد عمرو موسى، وزير خارجية جمهورية مصر العربية، أميناً عاماً لجامعة الدول العربية، منوهين بما يتمتع به من حنكة دبلوماسية، وكفاءة عالية تؤهله لتولي دفة العمل العربي المشترك على رأس الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في هذه المرحلة متمنين له التوفيق والنجاح في عمله.

إصلاح أوضاع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من جميع النواحي المالية والإدارية والتنظيمية

51- وحرصا على تمكين جامعة الدول العربية من الاضطلاع برسالتها وأداء مهامها، وتنفيذ برامجها وأنشطتها، كلف القادة الأمين العام للجامعة اتخاذ الخطوات اللازمة واقتراح الصيغ المناسبة لإصلاح أوضاع الأمانة العامة للجامعة من جميع النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، من أجل إعادة هيكلتها، والارتقاء بأساليب عملها وأدائها، وتمكينها من الاضطلاع بالمتطلبات القومية، ومواكبة المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية. ويرحبون في هذا الصدد بكافة المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء، بما فيها الورقة المقدمة من دولة قطر والمقترح المقدم من المملكة الأردنية الهاشمية.

توجيه الشكر إلى رئيس لجنة المتابعة والتحرك وأعضائها المنبثقة عن قمة

52- ويوجه القادة الشكر إلى رئيس لجنة المتابعة والتحرك وأعضائها المنبثقة عن قمة القاهرة الأخيرة على ما قاموا به من جهود لتنفيذ قرارات القمة، مؤكدين على أهمية هذه اللجنة كآلية عمل ضرورية تتولى متابعة

القاهرة والتأكيد على استمرارها في عملها

تنفيذ قرارات القمة، والتحرك على الساحتين الإقليمية والدولية، ويقررون استمرارها في عملها، على أن تتولى رئاسة القمة، بالتشاور مع القادة العرب، أمر تشكيلها، وأن تعقد اجتماعاتها كل شهرين على المستوى الوزاري، وشهريا على مستوى المندوبين الدائمين أو الممثلين الشخصيين للوزراء في مقر الأمانة العامة للجامعة، أو في إحدى الدول الأعضاء التي تطلب استضافة أعمالها.

عقد الدورة العادية الرابعة عشرة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في بيروت مارس 2002

53- وعملاً بما جاء في آلية الانعقاد الدوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، وفي ضوء الاتفاق الذي تم بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية بشأن تبادل رئاسة القمة بينهما، يقرر القادة عقد الدورة العادية الرابعة عشرة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في بيروت عاصمة الجمهورية اللبنانية خلال شهر مارس/ آذار عام 2002، على أن تعود دولة البحرين لتولي رئاسة الدورة الخامسة عشرة وفقاً لقاعدة الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء في تولي رئاسة القمة.

الإعراب عن الامتنان للشعب الأردني ولجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين على الضيافة وحسن الإعداد والتنظيم لإنجاح أعمال المؤتمر

54- ويتوجه القادة بخالص التحية ووافر الامتنان إلى الشعب الأردني الشقيق على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي أحاط بها الوفود المشاركة في القمة العربية، ويعربون عن تقديرهم الكبير لصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم للجهد الكبير الذي بذله لإنجاح أعمال مؤتمر القمة، ولحسن الإعداد والتنظيم. وأشادوا بالحكمة والمثابرة والكفاءة التي أدار بها جلالته جلسات العمل، والتي كان لها أبلغ الأثر في إنجاح أعمال القمة، والتوصل إلى النتائج الهامة التي توجت اجتماعاتها والتي من شأنها أن تعزز مسيرة العمل العربي المشترك وتحقق المصالح العليا للأمة العربية وتساهم في صيانة الأمن القومي العربي.

البيـــــان الختامـــــي

انعقاد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في مدينة بيروت عاصـــمة الجمهورية اللبنانية يـــومي 27 و28 مـــــــارس/ آذار 2002

1- بدعوة كريمة من فخامة رئيس الجمهوريـــة اللبنانيـــة العماد إميل لحود، وتنفيذاً لقرار مؤتمر القمة العربـــي غير العادي المنعقد فـــي القـــاهرة بتـــاريخ 21 و22 أكتوبر/ تشرين الأول لعام 2000 بعقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، بصفة منتظمة، في دورة عادية مرة كل عام،

انعقد المجلس على مستوى القمة في مدينـــة بيـــروت عاصمة الجمهورية اللبنانية، يومي 27 و28 من شهر مارس/ آذار لعام 2002.

الإعـــراب عـــن التقـــدير للجمهورية اللبنانية واعتبار خطاب فخامة الرئيس العماد إميل لحود وثيقة رســـمية مـــن وثـــائق المـــؤتمر

2- يُعرب القادة العرب عن تقديرهم البـــالغ للجمهوريـــة اللبنانية: رئاسةً وحكومةً وبرلماناً وشعباً، لِمَا قدمته من رعاية وعناية، وإعداد مميز لهـــذه القمـــة، وقـــرروا اعتبار الخطاب الافتتاحي لفخامة الرئيس العماد إميـــل لحود رئيس القمة، وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

الإعراب عن الشكر لجلالة الملك عبد الله الثاني ابـــن الحُسين على جهوده خلال ترؤســـه للقمـــة العربيـــة العادية (13) مارس/ آذار 2001

3- اطلع القادة على الرسالة الملكيـــة الـــسامية لحـــضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثـــاني ابـــن الحـــسين المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية والمُرفـــق بهـــا تقرير رئاسة القمة، وتقرير لجنة المتابعـــة والتحـــرك، ويُعربون عن شكرهم البالغ لجلالته، على جهوده القيِّمة التي بذلها خلال فترة ترؤسه للقمة العربية العادية (13) مارس/ آذار 2001.

تهنئة حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجـــابر الصباح أمير دولة الكويـــت بالشفاء وسلامة العودة إلى أرض الـــــــــــــوطن

4- يعبر القادة عن سرورهم البالغ، بعد أن منَّ الله تعالى على حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، بالشفاء، وعـــودة ســـموه سالماً معافى إلى أرض الوطن وإلى شـــعبه العزيـــز، متمنيين لسموه دوام الصحة والعافية لمواصلة الـــسير

في تحقيق المزيد من التقدم والرخاء والأمن للشعب الكويتي الشقيق، والإسهام في مسيرة الأمة العربية مع إخوانه القادة.

الإشادة بالإصلاحات الدستورية في مملكة البحرين والتحول إلى النظام الملكي الدستوري

5- يعبر القادة عن تهانيهم الأخوية الصادقة، لحضرة صاحب العظمة الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، ولشعبها الشقيق، بما انتهى إليه ميثاق العمل الوطني الذي أجمع عليه شعب البحرين، بإعلان البحرين مملكة دستورية عربية إسلامية، واستكمال مؤسساتها الدستورية، متمنيين لشعب مملكة البحرين، في ظل قيادته الحكيمة، تحقيق المزيد من التقدم والازدهار، ومواصلة الإسهام مع أشقائه العرب في مسيرة العمل العربي المشترك، وتحقيق أهداف الأمة العربية.

تعزيز التضامن العربي، وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك

6- تدارس القادة في جوٍ من التفاهم والإخاء والصراحة حال الأمة، والتحديات التي تواجهها، والأوضاع في المنطقة العربية، وأجروا تقويماً شاملاً للظروف الإقليمية والدولية، واضعين نصب أعينهم تعزيز التضامن العربي، وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، للدفاع عن مصالح الأمة وحقوقها وصيانة الأمن القومي العربي، واعتبروا انعقاد هذا المؤتمر على أرض لبنان حدثاً ذا دلالة خاصة للتعبير عن تضامن الأمة العربية مع لبنان ودعمه، ومناسبة للتأكيد على الالتزام بالقواعد والمرتكزات التي يقوم عليها العمل العربي المشترك.

توجيه الشكر إلى رئيس لجنة المتابعة والتحرك وأعضائها المنبثقة عن قمة عمان 2001

7- يوجّه القادة الشكر إلى رئيس وأعضاء لجنة المتابعة والتحرك المنبثقة عن قمة عمان العادية (2001)، لما قاموا به من جهود مقدرة لتنفيذ قرارات القمة، ويعهدون لرئاسة القمة الحالية إجراء المشاورات مع القادة العرب ومع الأمين العام لتشكيلها وتحديد آلية وأسلوب عملها.

تقريـــر الأمـــين العـــام

8- اطلع القادة على تقرير الأمين العام الذي تناول مختلف مجالات العمل العربي المشترك، بما في ذلك عمليـة تحديث وتطوير منظومة الجامعة العربية لتمكين كافة مؤسساتها من الاضطلاع بالمتطلبات القومية العربية، بغية مواكبة المستجدات علـى الـساحتين الإقليميـة والدولية، ويُعربون عن التقدير للخطوات التي اتخذها الأمين العام تنفيذاً لقرارات القمة الـسابقة فـي هـذا الشأن.

الوضع الخطير في الأراضي الفلـــسطينية المحتلـــة

9- استعرض القادة الوضع البالغ الخطورة الذي يعيـشه الشعب الفلسطيني جراء الحرب التدميرية المبرمجـة والشاملة التي تشنها عليه قوات الاحتلال الإسـرائيلية بشتى الأساليب وكافة الأسلحة، بغية تدمير مؤسـساته وإخضاعه وإخماد جذوة مقاومة الاحتلال في نفـوس أبنائه، إلى جانب استمرارها في سياسة الاسـتيطان، والاغتيالات، وهدم المنازل وإقامة منـاطق عازلـة، وتدمير البيئة، وإحكام الحصار الاقتصادي والإبعـاد والتهجير، في خرق صارخ للقانون الدولي وللاتفاقات والأعراف والمواثيق الدولية.

ويحملـون إسـرائيل المـسؤولية الكاملـة لعـدوانها ولممارساتها الوحشية على الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، وما أحدثته من دمار وخـسائر فـي البنيـة الأساسية للمدن والقـرى والمخيمـات والمؤسـسات والاقتصاد الوطني الفلسطيني، ويؤكدون على ضرورة إلزام إسرائيل بمسؤولية التعويض عـن جميـع هـذه الأضرار والخسائر.

ويطالبون في هذا الشأن بتنفيذ الإعلان الصادر عـن مؤتمر الدول الأطراف السامية المتعاقدة فـي اتفاقيـة جنيف الرابعة لعام 1949، الذي عقد في جنيف فـي 2001/12/5 الذي طالب إسرائيل بالاحترام الكامـل لبنود الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها

القدس الشرقية، وباحترام التزاماتها بصفتها القوة القائمة بالاحتلال.

توجيه التحية لصمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته

10- يحيي القادة العرب باعتزاز كبير الصمود الرائع للشعب العربي الفلسطيني، وانتفاضته الباسلة، وقيادته الشرعية والوطنية وعلى رأسها الرئيس ياسر عرفات، ويوجهون تحية إكبار وإجلال لشهداء هذه الانتفاضة، ويشيدون بروح الفداء والصمود والتضحية لأسرهم وللشعب الفلسطيني، الذي استطاع التصدي لآلة الحرب الإسرائيلية، وإجهاض سياسة الأمر الواقع التي حاولت سلطات الاحتلال فرضها.

دعم الاقتصاد الفلسطيني والدعم المالي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية

11- استعرض القادة الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب العربي الفلسطيني جراء استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي في تدمير بنيته التحتية، وفرض الحصار عليه وعلى قيادته الوطنية، وتصعيد مختلف أشكال العدوان على أرواح وكرامة الشعب الفلسطيني، ويؤكد القادة استمرار دعمهم للاقتصاد الفلسطيني وبنيته التحتية لتثبيت صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، ويقررون دعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية بمبلغ إجمالي قدره 330 مليون دولار بواقع 55 مليون دولار شهرياً، ولمدة ستة أشهر، ابتداء من 2002/4/1، قابلة للتجديد التلقائي كل ستة أشهر أخرى، طالما استمر العدوان الإسرائيلي واستمر احتياج السلطة الوطنية الفلسطينية لهذا الدعم، على أن تكون جملة هذه المبالغ منحة لا ترد، وتكون المساهمات إلزامية على جميع الدول العربية بنسب حصصها في موازنة الأمانة العامة، وتسدد هذه المساهمات في حساب جديد خاص يفتح لدى الأمانة العامة لهذا الغرض. كما يقررون أن تقدم الدول العربية دعماً إضافيا قدره 150 مليون دولار توجه لصندوقي الأقصى والانتفاضة.

ويكلف القادة الأمانة العامة مواصلة التحرك لتنسيق وتنشيط جهود المؤسسات والمنظمات الأهلية العربية والدولية، الهادفة إلى دعم صمود الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تنظيم حملة لتبرع أبناء الأمة العربية بمرتب يوم عمل لصالح حساب دعم صمود الشعب الفلسطيني رقم 124448 الذي أنشأته الأمانة العامة لدى فروع البنك العربي.

تمسك الدول العربية بالسلام العادل والشامل كهدف وخيار استراتيجي

12- يؤكد القادة مجدداً على قراراتهم السابقة المتعلقة بتمسكهم بالسلام العادل والشامل، كهدف وخيار استراتيجي، يتحقق في ظل تنفيذ الشرعية الدولية، ويطالبون إسرائيل استئناف مفاوضات السلام على جميع المسارات استناداً لقرارات مجلس الأمن بما في ذلك القرارات 242 و338 و425، وقرار الجمعية العامة 194، ولمرجعية مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ويؤكدون أن السلام الشامل والعادل لا يمكن أن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية التي تحتلها، ولاسيما من الجولان العربي السوري المحتل حتى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، ومن الأراضي اللبنانية التي مازالت تحت الاحتلال بما في ذلك مزارع شبعا، وتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بجميع حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وتأمين حق العودة للاجئين الفلسطينيين، استناداً لقرارات الشرعية الدولية ولمبادئ القانون الدولي بما فيها قرار الجمعية العامة 194، والإفراج عن المعتقلين والمخطوفين العرب من السجون الإسرائيلية كافة.

إقرار حق العودة ورفض الخطط والمحاولات الرامية إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين خارج ديارهم

13- يحمل القادة إسرائيل المسؤولية القانونية الكاملة عن وجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتهجيرهم، ويؤكدون رفضهم التام لمشاريع الحلول والمخططات والمحاولات الرامية إلى توطينهم خارج ديارهم. ويؤكدون تمسكهم بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس خاصة القرارات 252 (1968) و267 (1969) و465 (1980) و478 (1980) التي تؤكد بطلان كافة الإجراءات التي اتخذتها، وتتخذها إسرائيل لتغيير معالم هذه المدينة. وفي هذا الإطار، يجدد القادة التأكيد على ما جاء في قرارات القمة العربية في عمان عام 1980، وبغداد عام 1990، والقاهرة عام 2000 بشأن قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس، أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل.

توجيه التحية إلى المواطنين السوريين في الجولان العربي السوري المحتل

14- يؤكد القادة إدانتهم إسرائيل بشدة لاستمرارها في احتلال الجولان العربي السوري وتضامنهم التام مع سورية ومساندة حقها في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، استناداً إلى أسس عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية. كما يؤكد القادة على دعم صمود المواطنين العرب في الجولان السوري المحتل، والوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية، وإصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم العربية السورية، ويؤكدون ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على مواطني الجولان السوري المحتل.

كما يؤكد القادة على التمسك بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف بأي أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، ويعتبرون أن هذه النشاطات إجراءات غير مشروعة ولا ترتب حقاً ولا تنشئ التزاماً وتشكل

خرقاً لاتفاقيات جنيف وجريمة حرب وفقاً للملحق الأول لهذه الاتفاقيات، وانتهاكاً لأسس عملية السلام.

التضامن مع لبنان والإشادة بالمقاومة الوطنية اللبنانية

15- يؤكد القادة على دعم لبنان لاستكمال تحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي حتى حدوده المعترف بها دولياً بما في ذلك مزارع شبعا، وذلك بشتى الوسائل المشروعة، ويشيدون بدور المقاومة اللبنانية الباسلة وبالصمود اللبناني الرائع الذي أدى إلى اندحار القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان وبقاعه الغربي.

ويطالبون بالإفراج عن المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، وبتسليم الأمم المتحدة جميع الخرائط المبينة لمواقع الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي، ويطالبون إسرائيل بدفع التعويضات للبنان جراء عدوانها المتمادي عليه وعن الضحايا الذين سقطوا جراء قصفها مركز الأمم المتحدة في جنوب لبنان وتسببها بمجزرة قانا.

كما يحذرون من أن استمرار العدوان الإسرائيلي على سيادة لبنان المتمثل في خرق الطائرات والبوارج الإسرائيلية للأجواء والمياه الإقليمية اللبنانية سيؤدي إلى تفجير الوضع على الحدود الجنوبية اللبنانية، كما ينذر بعواقب وخيمة لما يشكله من تحرش واستفزاز تتحمل إسرائيل مسؤوليته الكاملة.

ويعرب القادة عن تضامنهم التام مع لبنان وسورية ويرفضون التهديدات الإسرائيلية ضدهما، ويعتبرون أن أي عدوان عليهما عدوان على الدول العربية جمعاء.

التأكيد على قرارات مؤتمرات القمة العربية لدعم لبنان ومساعدته في جهود إعماره

16- يؤكد القادة على قرارات مؤتمرات القمة العربية المتعلقة بضرورة دعم لبنان، ومساعدته في جهود إعماره، ويشيدون بالمساعدات التي قدمتها بعض الدول العربية لهذا الغرض، ويحثون الدول الأعضاء التي أعربت عن استعدادها لتقديم الدعم على تقديمه،

ويدعون إلى تفعيل صندوق دعم لبنان لتمكينه من إعادة إعمار البنية التحتية اللبنانية، لاسيما في المناطق المحررة من الاحتلال الإسرائيلي.

تفعيل مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل

17- يؤكد القادة، في ضوء انتكاسة عملية السلام، التزامهم بالتوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل، وتفعيل نشاط مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل، حتى تستجيب لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام، والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة حتى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967.

إخضاع كافة المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الدولية والمطالبة بانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

18- يؤكد القادة أن السلام والأمن الدائمين في المنطقة يستلزمان انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويؤكدون في هذا المجال الأهمية البالغة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وكافة أسلحة الدمار الشامل باعتباره شرطاً ضرورياً ولازما لإرساء أية ترتيبات للأمن الإقليمي في المنطقة مستقبلاً.

مسؤولية ودور المجتمع الدولي في دفع عملية السلام

19- يرحب القادة بما صدر عن الاتحاد الأوروبي من مواقف ومبادرات تهدف إلى المساهمة في التوصل إلى حل سياسي عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط على أساس قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ويؤكدون على ضرورة مواصلة أوروبا الاضطلاع بدورها الفاعل في هذا المجال، وكذلك جهود الدول الصديقة الأخرى.

كما يهيبون بالولايات المتحدة إعادة تقييم قراءاتها وحساباتها ومواقفها حيال الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والخروج من عقدة هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول - التي أدانها العرب - في مجال تعاملها مع الشرق الأوسط.

ويدعون الولايات المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها

ويحثونها على استئناف عملية السلام على المسارات كافة بدون تأخير، وعدم إعطاء إسرائيل المزيد من الفرص للسعي لإخضاع الشعب الفلسطيني، وممارسة سياسة القتل والتدمير بحقه بذريعة محاربة الإرهاب.

مكافحـــــة الإرهـــــاب

20- استعرض القادة تطور الأوضاع على الساحة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، وتبلور حملة عالمية لمحاربة الإرهاب انطلاقاً من قرار مجلس الأمن رقم 1373 بتاريخ 2002/9/28.

وجددوا إدانتهم الكاملة للهجوم الذي تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية، ورفضهم وإدانتهم للإرهاب بكل أشكاله واستعدادهم الكامل للتعاون والمساهمة في كل جهد لمحاربته تحت مظلة الأمم المتحدة، ويطالبون بضرورة عقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة لبحث موضوع الإرهاب ووضع تعريف دقيق له.

ويؤكدون على ضرورة التمييز بوضوح بين الإرهاب الذي يدينونه وبين حق الشعوب المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي، رفضا له ودفاعاً عن النفس، وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولاسيما قرار الجمعية العامة رقم 51/46 تاريخ 1991/1/19 الخاص بمحاربة الإرهاب.

ويؤكدون حق الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني والشعب السوري في مقاومة الاحتلال والعدوان الإسرائيلي، باعتبار ذلك حقاً مشروعاً تكفله الشرائع والمواثيق الدولية، ويرفضون الخلط بين هذا الحق المشروع في مقاومة الاحتلال وبين إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية.

ويؤكدون على أن أي تحريف في مفهوم الإرهاب ليشمل المقاومة العربية للاحتلال الإسرائيلي يشكل غطاءً غير شرعي لاستمرار الاحتلال وإرهاب الدولة

الذي تمارسه إسرائيل على حساب الحقوق العربية، وقرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

وإذ يعتبرون أن الإرهاب ظاهرة عالمية لا ترتبط بجنس أو دين أو وطن، يؤكدون رفضهم التام لمحاولات بعض الأوساط ربط ظاهرة الإرهاب بالإسلام والعرب.

ويؤكدون رفضهم محاولة استغلال الحملة ضد الإرهاب في توجيه تهديدات باستخدام القوة ضد أية دولة عربية ويعتبرونها عدواناً ومساساً بأمن المنطقة واستقرارها مما يتنافى مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الحالة بين العراق والكويت

21- يرحب القادة بتأكيدات جمهورية العراق على احترام استقلال وسيادة وأمن دولة الكويت وضمان سلامة ووحدة أراضيها بما يؤدي إلى تجنب كل ما من شأنه تكرار ما حدث في عام 1990 ويدعون إلى تبني سياسات تؤدي إلى ضمان ذلك في إطار من النوايا الحسنة وعلاقات حسن الجوار. وفي هذا الإطار يدعو القادة إلى أهمية وقف الحملات الإعلامية والتصريحات السلبية تمهيدا لخلق أجواء إيجابية تطمئن البلدين بالتمسك بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ويطالب القادة باحترام استقلال وسيادة العراق وأمنه ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

كما يطالبون العراق بالتعاون لإيجاد حل سريع ونهائي لقضية الأسرى والمرتهنين الكويتيين وإعادة الممتلكات وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وتعاون الكويت فيما يقدمه العراق عن مفقوديه من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ويرحب القادة باستئناف الحوار بين العراق والأمم المتحدة الذي بدأ في جو إيجابي وبناء استكمالا لتنفيذ

قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويطالبون برفع العقوبات عن العراق وإنهاء معاناة شعبه الشقيق بما يؤمن الاستقرار والأمن في المنطقة.

التهديد بالعدوان على بعض الدول العربية

22- تدارس القادة التهديد بالعدوان على بعض الدول العربية وبصورة خاصة العراق وأكدوا رفضهم المطلق ضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أية دولة عربية باعتباره تهديداً للأمن القومي لجميع الدول العربية.

التأكيد على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث ودعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى إنهاء احتلالها والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع

23- يؤكد القادة مجدداً على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وتأييدهم ومساندتهم لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على جزرها العربية الثلاث. ويدعو القادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى إنهاء احتلالها للجزر العربية الثلاث، والكفّ عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة في هذه الجزر الثلاث بما في ذلك إقامة منشآت لتوطين الإيرانيين فيها. ويطالبون الجمهورية الإسلامية الإيرانية إتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم على الجزر العربية الثلاث وفق مبادئ وقواعد القانون الدولي، والقبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. ويكلف القادة الأمين العام لجامعة الدول العربية، متابعة قضية الاحتلال الإيراني لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة، وتقديم تقرير عنها إلى مؤتمر القمة العربي المقبل.

مساندة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في مطالبتها مجلس الأمن برفع العقوبات المفروضة عليها بشكل

24- يجدّد القادة مساندتهم وتضامنهم مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في مطالبتها مجلس الأمن برفع العقوبات المفروضة عليها بشكل فوري ونهائي، وذلك بعد أن قامت الجماهيرية العظمى بالوفاء بكلّ التزاماتها المنصوص عليها في قرارات المجلس ذات الصلة، وسيقوم العرب بإلغاء هذه

فـــــوري ونهـــــائي

العقوبات، وسيعتبرون أنفسهم في حلّ من الالتزام بها في حال استمرارها.

ويعبّر القادة عن دعمهم للجماهيريـــة العظمـــى فـــي الحصول على تعويضات عمّا أصابها مـــن أضـــرار بشرية ومادية بسبب العقوبات التي فُرضـــت عليهـــا، ويطالبون بالإفراج الفوري عن المواطن الليبي عبـــد الباسط المقرحي الذي تمت إدانتـــه بموجـــب أســـباب سياسية لا تمتّ إلى القانون بأية صلة.

الترحيب بجهود الحكومـــة الانتقالية فـــي جمهوريـــة الـــصومال لاســـتكمال المصالحة وتحقيق الوحـــدة الوطنيـــــــــة

25- يؤكد القادة الحفاظ على وحـــدة وســـيادة جمهوريـــة الصومال وسلامتها الإقليمية، ورفـــض التـــدخل فـــي شؤونها الداخلية ويرحبون بجهود الحكومة الانتقاليـــة الصومالية لاستكمال المصالحة الشاملة وتحقيق الوحدة الوطنية، وإعادة الأمن والاستقرار في البلاد، ويؤكدون أهمية العمل على تقديم العون المادي والفني وســـرعة تسديد الحصص في صندوق دعم الصومال ويقررون تقديم دعم مالي قدره 56 مليون دولار إلى الحكومـــة الصومالية الانتقالية لتمكينها من تنفيذ برنامجها العاجل المتعلق باســـتعادة الأمـــن والاســـتقرار واســـتكمال المصالحة الوطنية وإعادة بناء مؤسسات الدولة.

الحرص على وحدة وسيادة جمهورية السودان ودعـــم المبادرة المصرية – الليبية المشتركة للمـــساعدة فـــي تحقيق الوفاق الوطني فـــي الـــــــــــــسودان

26- يعرب القادة عن تقديرهم لجهود حكومة السودان فـــي تحقيق السلام الشامل والوفاق الوطني بين جميع أبناء السودان، وإيصال الإغاثة للمتـــضررين، ويؤكـــدون الحرص على وحـــدة وســـيادة جمهوريـــة الـــسودان وسلامتها الإقليمية، ودعمهم للمبـــادرة المـــصرية – الليبية المشتركة للمساعدة في تحقيق الوفاق الـــوطني في السودان.

النظام الأساسي للـــصندوق العربـــي لـــدعم الـــسودان لتنميـــــة جنوبـــــه

27- اطلع القادة على مشروع النظام الأساســـي للـــصندوق العربي لدعم السودان لتنمية جنوبه، ويقررون الموافقة عليه، وتكليف الأمين العام إجراء الاتصالات لحـــشد

الموارد المالية لهذا الصندوق، ويحثون الدول الأعضاء على تقديم المساهمات اللازمة لإيصال رسالة واضحة للشعب السوداني تؤكد وقوف الدول العربية مع الجهود المبذولة لإعادة إعمار جنوب السودان.

دعم جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية ومساعدتها في إعادة البناء والإعمار

28- يعبر القادة عن حرصهم الكامل على الوحدة الوطنية لجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، وسلامة أراضيها وسيادتها الإقليمية، ويرحبون بإجراء الانتخابات الديمقراطية، ويباركون جهود المصالحة الوطنية التي تقوم بها الحكومة القمرية مع مختلف الأطراف بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، من أجل صيانة وحدة البلاد، وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، ويقررون تقديم الدعم اللازم لمساعدتها في إعادة البناء والإعمار. وفي هذا السياق يعربون عن التقدير للدول الأعضاء التي ساهمت في دعم صندوق جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، ويجددون الدعوة للدول العربية الأخرى للإسهام في دعم هذا الصندوق.

نهرا الفرات ودجلة، ودعوة تركيا للدخول في مفاوضات ثلاثية مع العراق وسورية حول تقسيم المياه

29- يؤكد القادة دعمهم لحقوق كل من العراق وسورية في مياه نهري الفرات ودجلة، ويعتبر القادة أن قضية المياه في أبعادها القانونية والاقتصادية والأمنية، مسألة في غاية الحيوية للأمة العربية، ويدعون تركيا إلى الدخول في مفاوضات ثلاثية مع كل من العراق وسورية وفقاً لأحكام القانون الدولي، والاتفاقات المعقودة بينها، للتوصل إلى اتفاق عادل ومنصف لتقاسم المياه يضمن حقوق البلدان الثلاثة في المياه، كما يعربون عن قلقهم من استمرار تركيا في إقامة السدود والمشاريع الأخرى على النهرين دون تشاور مع العراق وسورية.

تعزيز علاقات الحوار والتعاون مع الدول المحيطة بالدول العربية

30- يؤكد القادة على أهمية علاقات الحوار والتعاون مع الدول الصديقة المحيطة بالدول العربية بما يعزز الأمن القومي العربي، ويحفظ الحقوق العربية، خاصة مع تلك الدول التي ترتبط بعلاقات تاريخية وحضارية ومصالح مشتركة مع الوطن العربي.

العمل على تعزيز التعاون العربي الأفريقي

31- يؤكد القادة على أهمية مواصلة الجهود لإزالة العوائق التي تعترض تفعيل التعاون العربي الأفريقي وانتظام اجتماعات أجهزته، وذلك في ضوء قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في هذا الشأن، ويكلفون الأمين العام متابعة اتصالاته في هذا الخصوص، بما في ذلك مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

إحياء الحوار العربي الأوروبي بما يحقق المصالح المتوازنة والمتكافئة

32- يؤكد القادة على أهمية تنمية العلاقات العربية الأوروبية وفق خطوات محددة يتفق عليها مع الجانب الأوروبي، بما في ذلك توقيع اتفاقية تعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وبما يؤدى إلى تطوير هذه العلاقات ويخدم المصالح المشتركة، وفقا لنظرة شاملة، تعالج كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك وتحقق المصالح المتوازنة والمتكافئة للجانبين.

تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

33- أخذ القادة علماً بتقرير الأمين العام بشأن تطوير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتحديث وتطوير العمل العربي المشترك. وفيما يتعلق بالمقترحات الخاصة بتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قرر القادة إحالتها إلى وزراء خارجية الدول الأعضاء لإبداء الملاحظات والاقتراحات اللازمة في هذا الصدد، وعرضها على مجلس الجامعة في دورته القادمة 118 لاتخاذ القرار اللازم.

الصندوق العالمي للتضامن

34- يجدد القادة دعوتهم الأمم المتحدة وجميع الدول اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنشاء الصندوق العالمي للتضامن

ومكافحة الفقر

ومكافحة الفقر وانطلاق عمله، وذلك في إطار تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن.

الاقتصادات العربية والمتغيرات الاقتصادية الدولية

35- يرحب القادة بالجهود المبذولة للارتقاء بالاقتصادات العربية وزيادة كفاءتها، بما يسمح بمزيد من فعالية اندماجها في الاقتصاد العالمي من خلال إقامة بنية اقتصادية تتسم بمزيد من الكفاءة تدعمها إجراءات الإصلاحات الهيكلية، ومساع لرفع حجم ودرجة تنوع الصادرات واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتسريع نقل التقنيات ووسائل الإدارة والتسويق الحديثة.

ويدرك القادة أن أحداث 11 سبتمبر/ أيلول المأساوية وانعكاساتها السلبية على مختلف مناطق العالم، ومنها المنطقة العربية أدت إلى تزايد ضعف نمو الاقتصاد العالمي الذي كانت بوادر ضعفه قد ظهرت قبل تلك الأحداث، وفاقمت من حجم التأثير، مما يتطلب من مختلف الجهات المختصة في البلدان العربية مضاعفة الجهود.

تعزيز التكامل الاقتصادي العربي

36- يؤكد القادة حرصهم على تعزيز وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي وفقاً لخطة شاملة، ومراحل متدرجة، تراعى الربط بين المصالح المشتركة، والمنافع المتبادلة، وتعزيز القدرات الاقتصادية لكل دولة من الدول العربية، وتمكن من تحقيق تنمية عربية شاملة ومستدامة. ويؤكدون حرصهم على تعزيز التعاون الاقتصادي العربي لبلوغ هذه الأهداف ويكلفون كافة مؤسسات العمل العربي المشترك بالعمل على تحقيق ذلك كل في مجال اختصاصه.

ويبدي القادة ارتياحهم لمستوى الإنجاز الذي تم في تنفيذ قرارات قمة عمان المتعلقة بالنهوض بالعمل الاقتصادي العربي، ويحثون المجلس الاقتصادي والاجتماعي على استكمال تنفيذ تلك القرارات واتخاذ

الإجراءات والخطوات اللازمة بالتعاون مع الدول الأعضاء.

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

37- يعرب القادة عن تقديرهم لسير العمل في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويثنون على ما تم إنجازه خلال الفترة الماضية لإقامة هذه المنطقة، ويباركون جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد وفي متابعة تنفيذ القرار رقم 212 الصادر عن القمة بتاريخ 2001/3/28، خاصة فيما يتعلق بالخطوات التي اتخذها لاستكمال إقامة المنطقة مع مطلع عام 2005.

وتفعيلاً لقرار قمة عمان في فقراته المتعلقة بإزالة القيود غير الجمركية، يقررون العمل على توحيد هياكل رسوم وأجور الخدمات والنماذج والعمل الورقي في الدول العربية كافة فيما يتعلق بانسياب السلع فيما بينها، ويكلفون المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ ذلك، ويوجهون الجهات المعنية الأخرى في الدول الأعضاء التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد.

ويعرب القادة عن ارتياحهم للإجراءات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الحد من الاستثناءات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك بالنسبة للدول الأعضاء في المنطقة حالياً، ويعهد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقدير الموقف بالنسبة للدول التي ستنضم بعد ذلك.

وسعيا لتذليل العقبات التي تواجه التجارة العربية البينية في قطاع الأدوية والمستحضرات الطبية بصفة خاصة للاعتبارات الإنسانية إضافة إلى الأبعاد الاقتصادية، يبارك القادة التوجه لإنشاء الهيئة العربية الموحدة لتسجيل الدواء، ويكلفون وزراء الصحة العرب بدراسة الاقتراح اللبناني ورفع مقترحاتهم

المتعلقة بإجراءات تنفيذ ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وحرصا من القادة على تسهيل انضمام الدول العربية الأقل نموا لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يباركون ما توصل إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقديم معاملة خاصة لتلك الدول تشجعها على الانضمام.

يؤكد القادة على أهمية سرعة إدماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويرحبون بمبادرة الجمهورية اللبنانية الخاصة ببدء مناقشة مشروع الاتفاقية التي أعدتها لتحرير تجارة الخدمات، وعرض ما يتم في هذا الشأن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمهيدا لرفعه إلى القمة العربية القادمة.

كما يؤكد القادة أهمية الأعداد للانتقال إلى مرحلة متقدمة في التكامل الاقتصادي العربي من خلال إقامة الاتحاد الجمركي العربي، ويطلبون من المجلس الاقتصادي والاجتماعي عرض مقترحاته وتصوره في هذا الشأن على مؤتمر القمة العربية القادم.

ونظراً لأهمية تنظيم المنافسة والسيطرة على الاحتكارات في الدول العربية وفق قواعد يتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء والارتباط الوثيق لذلك بموضوع تحرير التجارة العربية، يدعم القادة جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتوصل إلى قواعد عربية موحدة للمنافسة والسيطرة على الاحتكارات.

يؤكد القادة على ضرورة أن يولي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكافة الجهات المعنية أهمية لموضوع التجارة الإلكترونية وتسهيل إيجاد الوسائل اللازمة من خلال تشريعات متناسقة فيما بين الدول الأعضاء تساهم في تنمية حركة التبادل التجاري بينها. ودعوة الدول العربية للعمل على تطوير البنية التحتية

للاتصالات من خلال ربطها بشبكات الألياف الضوئية ودعم جهود القطاع الخاص في هذا المجال.

النقل وسبل تقوية ربط الدول العربية براً وبحراً وجواً

38- يؤكد القادة على الدور المؤثر لقطاع النقل على مختلف مجالات التكامل والتعاون الاقتصادي العربي، ويكلفون المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس وزراء النقل العرب وكافة الجهات العربية ذات العلاقة سرعة استكمال الدراسات المتعلقة بمعالجة مشاكل النقل بين الدول العربية واستكمال الربط البرى والبحري بينها، ورفع ما يتم التوصل إليه بشكل دوري إلى القمة العربية. ويباركون توجه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإعداد اتفاقية جماعية تعالج العقبات التي تواجه حركة النقل وفقا للمقترحات التي قدمتها الجمهورية اللبنانية.

إطلاق حريات النقل الجوي بين الدول العربية

39- إدراكا من القادة للتحديات التي يواجهها قطاع النقل الجوي في الدول الأعضاء، ولتمكين الشركات العربية للنقل الجوي من المنافسة على المستوى العربي والدولي وتقديم خدمات أفضل للمواطن العربي، وتسهيل تنقله بين الدول العربية، وبما يساهم في تنمية وتشجيع السياحة في الدول العربية، يقررون الموافقة على إطلاق حريات النقل الجوي بين الدول العربية، وفق قرار مجلس وزراء النقل العرب، والهيئة العربية للطيران المدني. ويكلفون مجلس وزراء النقل العرب بمتابعة ذلك ورفع تقرير دوري إلى القمة العربية حول مستوى التنفيذ لحين استكمال التحرير الشامل للنقل الجوي.

دعم الاستثمار البيني العربي

40- يؤكد القادة على أهمية تشجيع الاستثمارات العربية البينية والمشتركة ودعوة مؤسسات التمويل العربية وقطاع التمويل الخاص للمساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية التي ينفذها القطاعان العام والخاص والتي تسهم في التنمية في البلدان العربية خاصة المتعلقة

منها بالبنية التحتية، كما يؤكدون على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة للتعريف بمناخ الاستثمار في الدول العربية وإيجاد قنوات اتصال دائمة للمستثمرين لمتابعة برامجهم واهتماماتهم الاستثمارية.

استكمال الربط الكهربائي العربي وتقويته

41- يثمن القادة جهود مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء لتحقيق الربط الكهربائي الشامل بين الدول العربية وتقريره الشامل في هذا الخصوص، وكذلك جهود الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويل مشاريع الربط الكهربائي بين الدول العربية، ويقررون الموافقة على التقرير الشامل لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء حول الربط الكهربائي العربي والتوصيات الواردة فيه، ويطلبون من مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء ترتيب توفير التمويل اللازم لإعداد الدراسات المطلوبة من مختلف مصادر التمويل المتاحة.

تطوير القدرات العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

42- إدراكاً للأهمية التي أصبح يحتلها قطاع المعلومات والاتصالات بعد الثورة الهائلة التي شهدها هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة، وتأثيراته على زيادة الإنتاجية والمنافسة على المستوى الدولي إلى جانب توفير الترابط بين مختلف أرجاء الوطن العربي وبينه وبين العالم الخارجي، يعرب القادة عن ارتياحهم للجهود المبذولة لتطوير وتنمية قطاع المعلومات والاتصالات، ويثمنون جهود مجلس وزراء الاتصالات العرب في هذا الخصوص، ويباركون إنشاء المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات ومقرها تونس، كما يباركون إنشاء المنتدى العربي لتكنولوجيا المعلومات ومقره القاهرة.

ويؤكد القادة على أهمية المشاركة الفاعلة للدول العربية في القمة العالمية لمجتمع المعلومات والاتصالات عام 2005 بتونس بدعوة كريمة من

الحكومة التونسية وتحت رعاية الاتحاد الدولي للاتصالات وذلك اعتباراً للدور الإيجابي لهذا القطاع في تطوير التعاون بين الدول العربية.

الوضع البيئي بفلسطين والأراضي المحتلة

43- يبدي القادة قلقهم من تردي الوضع البيئي بفلسطين والأراضي المحتلة والمتمثل في تلوث مصادر المياه والسواحل واختفاء الغطاء النباتي الطبيعي وتراكم النفايات الخطرة إلى جانب العديد من المخاطر البيئية الأخرى مما أدى إلى مزيد من الضغوط على المواطنين وسوء أحوالهم المعيشية، ويرحب القادة بقرار المجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية السابعة والمتعلق بتكليف المدير التنفيذي للبرنامج بزيارة المنطقة كخطوة أولى نحو تكليف فريق من الخبراء بإعداد دراسة وافيه وموضوعية للوضع البيئي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لتحديد المواقع التي تحتاج إلى تدابير عاجلة، ويطلبون من كافة الجهات والأجهزة المعنية تقديم المعلومات والتسهيلات اللازمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لمساعدته في إجراء واستكمال الدراسة المطلوبة.

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

44- يتطلع القادة إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرج من 8/26 إلى 2002/9/4)، لتحقيق تعاون أوثق بين دول العالم لمحاربة الفقر والوصول إلى تنمية شاملة تنعكس أثارها على مختلف شعوب العالم وتحسن مستوى معيشتهم. ويؤكدون حرصهم على الالتزام بالعمل في إطار المسؤولية المشتركة والمتباينة مع قادة الدول المتقدمة والدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة، ويطالبون الدول المتقدمة الوفاء بالتزاماتها لمساعدة الدول النامية تنفيذا لما صدر عام 1992 عن قمة الأرض في ريو دي جانيرو، وما سيصدر عن مؤتمر جوهانسبرج من

قرارات، وعدم اتخاذ المعايير البيئية عائقاً أمام الدول النامية.

مؤتمر القمة العالمي للأغذية

45- يرحب القادة بانعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية بروما في الفترة من 10-2002/6/13، ويطالبون بحشد المزيد من الجهد الدولي لإنجاح عقد هذا المؤتمر وتوفير الدعم لمنظمة الأغذية والزراعة لتعزيز جهودها لمواجهة مشاكل الفقر والغذاء خاصة في الدول النامية.

دعم السياحة العربية

46- نظراً للأهمية النسبية المتنامية لقطاع السياحة على المستوى العربي وما يشهده هذا القطاع من خسائر نتيجة الأحداث العالمية الأخيرة، والكساد والركود الذي تمر به السياحة على المستويين العالمي والعربي، وبعد إطلاع القادة على التقرير الذي صدر عن المجلس الوزاري العربي للسياحة حول ترجمة توجيهات قمة عمان 2001 إلى خطوات وإجراءات تدعم القطاع السياحي العربي والحركة السياحية بين الدول العربية، يقررون الموافقة على ما ورد بالتقرير من توصيات، ويوجهون كافة الجهات المعنية في الدول الأعضاء لتنفيذها بالتعاون مع المجلس الوزاري العربي للسياحة. وتكليف مجلس وزراء السياحة ومجلس وزراء الإعلام العرب التنسيق فيما بينهم للقيام بحملات مشتركة لإبراز الصورة الحضارية والإنسانية للعرب والمسلمين وتنشيط وتطوير حركة السياحة إلى المنطقة العربية.

المؤسسات المالية العربية

47- يعرب القادة عن ارتياحهم للدور الذي تلعبه المؤسسات المالية العربية في التنمية الاقتصادية العربية، ودعم مشروعات التكامل الاقتصادي العربي، ويؤكدون على أهمية إقامة تعاون أوثق بين هذه المؤسسات والمجالس الوزارية والمنظمات العاملة في إطار جامعة الدول العربية بهدف تنفيذ مشروعات التكامل الاقتصادي

التي يتم إقرارها في إطار تلك المجالس والمنظمات.

دعوة المؤسسات والشركات الاقتصادية والمالية للمشاركة في المؤتمر الاقتصادي العربي الأول

48- يرحب القادة بجهود الحكومة المصرية وجامعة الدول العربية للتحضير لعقد المؤتمر الاقتصادي العربي الأول الذي سيعقد في القاهرة في الفترة من 16-18 يونيو/ حزيران 2002 بمشاركة الدول الأعضاء والمؤسسات الاقتصادية والمالية العربية والعالمية. ويدعون كافة الجهات العربية المعنية إلى المشاركة في هذا المؤتمر لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

عقد الدورة العادية الخامسة عشرة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في المنامة عاصمة مملكة البحرين

49- عملاً بما جاء في آلية الانعقاد الدوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، واستناداً لما جاء في قرار قمة عمان رقم 220 بتاريخ 2001/3/28، والداعي إلى تولى مملكة البحرين رئاسة مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية الخامسة عشرة، قرر القادة عقد الدورة العادية الخامسة عشرة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، في المنامة عاصمة مملكة البحرين، خلال شهر مارس/ آذار عام 2003.

الإعراب عن الامتنان للشعب اللبناني ولفخامة الرئيس العماد إميل لحود على الضيافة وحسن الإعداد والتنظيم لإنجاح أعمال القمة

50- يتوجّه القادة بخالص التحية ووافر الامتنان إلى لبنان رئاسة وحكومة وبرلماناً وشعباً على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، ويعربون عن تقديرهم البالغ لفخامة الرئيس العماد إميل لحود للجهود الكبيرة الذي بذلها في حسن الإعداد والتنظيم لإنجاح أعمال مؤتمر القمة، وأشاد القادة بالحكمة والمثابرة والكفاءة التي أدار بها فخامته جلسات العمل والتي كان لها أبلغ الأثر في إنجاح أعمال القمة، والتوصل إلى النتائج الهامة التي توجت اجتماعاتها.

القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي ومستجداته:

متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد في عمَّان بتاريخ 2017/3/27،
- وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة بخصوص متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية، وآخرها قرار قمة نواكشوط رقم – ق.ق: 643 د.ع (27) – 2016/7/25،

يُقـــرر

1- التأكيد مجدداً على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين. وإعادة التأكيد على حق دولة فلسطين بالسيادة على كافة الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ومجالها الجوي، ومياهها الإقليمية، وحدودها مع دول الجوار.

2- التأكيد على تمسك والتزام الدول العربية بمبادرة السلام العربية كما طُرحت في قمة بيروت عام 2002، وعلى أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي، وأن الشرط المسبق لتحقيقه هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلت عام 1967، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة، وإطلاق سراح جميع الأسرى من سجون الاحتلال الإسرائيلي، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، استناداً إلى القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، وقرارات القمم العربية المتعاقبة، ومبادرة السلام العربية.

3- مطالبة المجتمع الدولي بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام (2016)، والذي أكد، ضمن جملة أمور أخرى، على أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام، وطالب إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والذي أكد على أن المجتمع الدولي لن يعترف بأي تغييرات في حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات.

4- إدانة سياسة الحكومة الإسرائيلية الهادفة إلى القضاء على حل الدولتين، وتكريس نظام الفصل العنصري (الأبارثايد)، بدلاً منه. وإدانة تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنات المقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين في دولة فلسطين المحتلة، وخاصة ما يُسمى بـ"قانون التسوية"، مما يعني تشريع البناء الاستيطاني والضم والتوسع في المنطقة المسماة (ج) من أراضي الضفة الغربية المحتلة.

5- اعتبار أن إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، من خلال ممارساتها وسياساتها وقوانينها، قد أسست نظام فصل عنصري (أبارثايد) ضد الشعب الفلسطيني، في انتهاك لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة (1945)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله (1965)، والاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها (1973)، وكافة التقارير والقرارات الدولية ذات الصلة. ومطالبة دول العالم والمنظمات والمحاكم الدولية بالتصدي لهذه الممارسات الإسرائيلية التي تُجرّمها القوانين الدولية ذات الصلة، والتي ينبذها العالم بأسره.

6- دعوة جميع الدول التي تؤيد حل الدولتين ولم تعترف بعد

بدولة فلسطين، لاسيما الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ودول الاتحاد الأوروبي، إلى سرعة الاعتراف بدولة فلسطين، كمساهمة لتحقيق السلام من خلال حل الدولتين.

7- مطالبة جميع الدول بالالتزام بقراري مجلس الأمن 476 و478 لعام (1980)، اللذان يعتبران القانون الإسرائيلي بضم القدس الشرقية المحتلة، لاغ وباطل، وعدم إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس أو نقل تلك البعثات إليها. ودعوة الدول الأعضاء، والأمين العام، ومجالس السفراء العربية، وبعثات الجامعة، بالعمل على متابعة أي توجه لخرق قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي في هذا الشأن، والتصدي له بفاعلية. والتأكيد على قرارات مجلس الجامعة بمختلف مستوياته في هذا الشأن.

8- التأكيد على إعلان فلسطين الصادر عن قمة مالابو العربية الأفريقية 2016، ومتابعة تنفيذه، وتعزيز العمل مع الاتحاد الأفريقي لدعم قضية فلسطين، والتصدي لأي محاولات إسرائيلية للالتفاف على مكانة القضية الفلسطينية في القارة الأفريقية، والتي بُنيت على القيم المشتركة المناهضة للاستعمار والاضطهاد والتمييز العنصري. والتحذير من تنامي التغلغل الإسرائيلي على حساب القضية الفلسطينية بما فيه إقامة المؤتمرات بين الجانبين، وحث الدول الأفريقية على عدم المشاركة بأي مؤتمرات إسرائيلية أفريقية، والإشادة بجهود مجلس السفراء العرب في أديس أبابا بهذا الشأن.

9- رفض ترشيح إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لعضوية مجلس الأمن عامي 2019-2020، لعدم انطباق مقومات الترشح بموجب ميثاق الأمم المتحدة، حيث أنها قوة احتلال ذات سجل طويل من الانتهاكات الجسيمة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الشرعية الدولية، ومبادئ القانون الدولي، وحقوق الإنسان.

10- التنديد بإحياء مناسبة مرور مائة عام على وعد بلفور المشؤوم في بريطانيا، ومطالبة الحكومة البريطانية

بالاعتراف بدولة فلسطين على اعتبار أنها تتحمل المسؤولية التاريخية عن معاناة الشعب الفلسطيني.

11- تفعيل تشكيل لجنة قانونية استشارية في إطار جامعة الدول العربية لتقديم المشورة حول رفع قضايا أمام المحاكم الدولية بشأن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته ومقدساته، وكذلك بشأن المظالم التاريخية التي لحقت بالشعب الفلسطيني، بما فيها "وعد بلفور" عام 1917، وتقديم مقترحات عملية في هذا الشأن.

12- التأكيد مجدداً على رفض الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.

13- الدعوة إلى استمرار العمل العربي والإسلامي المشترك على مستوى الحكومات والبرلمانات والاتحادات لدعم القضية الفلسطينية. واستمرار تكليف الأمين العام للجامعة بالتشاور والتنسيق مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي في مختلف المواضيع والإجراءات التي تخص القضية الفلسطينية، وآليات تنفيذ القرارات العربية والإسلامية في هذا الشأن.

14- استمرار دعم قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، بشأن إعادة النظر في العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية الفلسطينية مع إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، بما يضمن دفعها لاحترام الاتفاقيات الموقعة والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

15- التأكيد على احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس، وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية وتشكيل حكومة وحدة وطنية وفق برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء الانتخابات العامة بأسرع وقت ممكن، والالتزام بوحدة التمثيل الفلسطيني والأرض الفلسطينية، مؤكدين على أن الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، تشكل الضمانة الحقيقية للحفاظ على الحقوق الوطنية الفلسطينية.

16- الإشادة بالجهود الحثيثة التي تبذلها جمهورية مصر العربية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك احتضانها لجلسات الحوار الوطني الفلسطيني، واتفاق القاهرة لعام 2011، ودعوتها لاستمرار جهودها في هذا الشأن. وكذلك الإشادة بجهود دولة قطر وباقي الدول العربية في هذا الخصوص.

17- الترحيب برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، رئيس الدورة 28 للقمة العربية، للجنة مبادرة السلام العربية.

18- استمرار تكليف المجموعتين العربيتين في مجلس حقوق الإنسان واليونسكو، بالتحرك مع الدول والمجموعات الإقليمية لدعم ومتابعة تنفيذ قرارات فلسطين في المنظمتين.

19- استمرار تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة بما يلي:

- حشد الدعم والتأييد للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة، ومتابعة الجهود داخل مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإنهاء الاحتلال، ووقف كافة الممارسات الإسرائيلية غير القانونية.
- متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 بشأن الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني في دولة فلسطين.
- متابعة حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
- اتخاذ كافة التدابير اللازمة للتصدي لترشيح إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لعضوية مجلس الأمن عامي 2019-2020، وأي ترشيح إسرائيلي لأي منصب في أجهزة ولجان الأمم المتحدة.

20- تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بذلك إلى الدورة القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة.

(ق.ق: 674 د.ع (28) – ج 3 – 2017/3/29)

إعــلان عمَّــان

نحن قادة الدول العربية، المجتمعين في المملكة الأردنية الهاشمية/ منطقة البحر الميت، يوم التاسع والعشرين من آذار (مارس) 2017، في الدورة العادية الثامنة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، بدعوةٍ كريمةٍ من صاحب الجلالة الهاشمية، الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية،

إذ نؤكد أن حماية العالم العربي من الأخطار التي تحدق به، وأن بناء المستقبل الأفضل الذي تستحقه شعوبنا، يستوجبان تعزيز العمل العربي المشترك، المؤطر في آليات عمل منهجية مؤسساتية، والمبني على طروحات واقعية عملية، قادرة على معالجة الأزمات، ووقف الانهيار، ووضع أمتنا على طريق صلبة نحو مستقبل آمن، خال من القهر والخوف والحروب، ويعمه السلام والأمل والإنجاز،

ندرك أن قمتنا التأمت في ظرف عربي صعب. فثمة أزمات تقوض دولاً، وتقتل مئات الألوف من الشعوب العربية، وتشرد الملايين من أبناء أمتنا لاجئين ونازحين ومهجرين، وانتشار غير مسبوق لعصابات إرهابية، تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم. وثمة احتلال وعوز وقهر، وتحديات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تدفع باتجاه تجذير بيئات اليأس المولدة للإحباط والفوضى، والتي يستغلها الضلاليون لنشر الجهل، ولحرمان الشعوب العربية حقها في الحياة الآمنة الحرة الكريمة المنجزة.

وبعد مشاورات مكثفة، وحوارات معمقة صريحة،

فإننــا:

1- نؤكد استمرارنا في العمل على إعادة إطلاق مفاوضات سلام فلسطينية إسرائيلية جادة وفاعلة، تنهي الانسداد السياسي، وتسير وفق جدول زمني محدد، لإنهاء الصراع، على أساس حل الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران (يونيو) 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، والذي يشكل السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار.

ونشدد على أن السلام الشامل والدائم خيار عربي استراتيجي، تجسده مبادرة السلام التي تبنتها جميع الدول العربية في قمة بيروت في العام 2002، ودعمتها منظمة التعاون الإسلامي، والتي ما تزال تشكل الخطة الأكثر شمولية وقدرة على تحقيق

مصالحة تاريخية، تقوم على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة إلى خطوط الرابع من حزيران (يونيو) 1967، وتضمن معالجة جميع قضايا الوضع النهائي، وفي مقدمها قضية اللاجئين، وتوفر الأمن والقبول والسلام لإسرائيل مع جميع الدول العربية. ونشدد على التزامنا المبادرة، وعلى تمسكنا بجميع بنودها خير سبيلٍ لتحقيق السلام الدائم والشامل.

وفي السياق ذاته، نؤكد رفضنا كل الخطوات الإسرائيلية الأحادية التي تستهدف تغيير الحقائق على الأرض وتقوض حل الدولتين. ونطالب المجتمع الدولي تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وآخرها قرار مجلس الأمن رقم 2334 (2016)، والتي تدين الاستيطان ومصادرة الأراضي. كما نؤكد دعمنا مخرجات مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط بتاريخ 15 كانون ثاني (يناير) 2017، والذي جدد التزام المجتمع الدولي حل الدولتين سبيلاً وحيداً لتحقيق السلام الدائم.

كما نؤكد رفضنا جميع الخطوات والإجراءات التي تتخذها إسرائيل لتغيير الوضع القانوني والتاريخي في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة. ونثمن الجهود التي تقوم بها المملكة الأردنية الهاشمية، بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، صاحب الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية، لحماية المدينة المقدسة وهوية مقدساتها العربية الإسلامية والمسيحية، وخصوصا المسجد الأقصى/ الحرم الشريف. ونطالب بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس، وخصوصا القرارات أرقام 252 (1968) و267 و465 (1980) و478 (1980) والتي تَعتبِرُ باطلةً كل إجراءات إسرائيل المستهدِفة تغيير معالم القدس الشرقية وهويتها، وتطالب دول العالم عدم نقل سفاراتها إلى القدس أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل. ونؤكد أيضاً على ضرورة تنفيذ قرار المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو، الذي صدر في الدورة 200 بتاريخ 18 تشرين أول (أكتوبر) 2016، وطالب بوقف الانتهاكات الإسرائيلية ضد المسجد الأقصى/ الحرم الشريف، واعتبر إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية السلطة القانونية الوحيدة على الحرم في إدارته وصيانته والحفاظ عليه وتنظيم الدخول إليه.

وإننا إذ نجتمع في المملكة الأردنية الهاشمية، وعلى بعد بضعة كيلومترات من الأراضي الفلسطينية المحتلة، نؤكد وقوفنا مع الشعب الفلسطيني الشقيق، وندعم جهود تحقيق المصالحة وتشكيل حكومة وحدة وطنية، في ظل الشرعية الوطنية الفلسطينية، برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس.

2- نشدد على تكثيفنا العمل على إيجاد حل سلمي ينهي الأزمة السورية، بما يحقق طموحات الشعب السوري، ويحفظ وحدة سورية، ويحمي سيادتها واستقلالها، وينهي وجود جميع الجماعات الإرهابية فيها، استناداً إلى مخرجات جنيف 1، وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسورية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خصوصا القرار 2254 (2015). فلا حل عسكريا للأزمة، ولا سبيل لوقف نزيف الدم إلا عبر التوصل إلى تسوية سلمية، تحقق انتقالاً إلى واقع سياسي، تصيغه وتتوافق عليه كل مكونات الشعب السوري. وفي الوقت الذي ندعم فيه جهود تحقيق السلام عبر مسار جنيف الذي يشكل الإطار الوحيد لبحث الحل السلمي، نلحظ أهمية محادثات أستانا في العمل على تثبيت وقف شامل لإطلاق النار على جميع الأراضي السورية.

كما أننا نحث المجتمع الدولي على الاستمرار في دعم الدول المستضيفة للاجئين السوريين، ونشدد على ضرورة تنفيذ مخرجات مؤتمر لندن، وندعو إلى تبني برامج جديدة لدعم دول الجوار السوري المستضيفة للاجئين في مؤتمر بروكسل، الذي سينعقد في الخامس من شهر نيسان (أبريل) المقبل.

ونعتبر أن المساعدة في تلبية الاحتياجات الحياتية والتعليمية للاجئين استثمار في مستقبل آمن للمنطقة والعالم. ذاك أن الخيار هو بين توفير التعليم والمهارات والأمل للاجئين، وخصوصا الأطفال والشباب بينهم، فيكونون الجيل الذي سيعيد بناء وطنه حين يعود إليه، أو تركهم ضحية للعوز والجهل واليأس، فينتهون عبئاً تنموياً وأمنياً على المنطقة والعالم. من هنا فإننا كلفنا مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بحث وضع آلية محددة لمساعدة الدول العربية المستضيفة للاجئين السوريين، بما يمكنها من تحمل الأعباء المترتبة على استضافتهم.

3- نجدد التأكيد على أن أمنَ العراق واستقرارَه وتماسكه ووحدةَ أراضيه ركنٌ أساس من أركان الأمن والاستقرار الإقليميين والأمن القومي العربي. ونشدد على دعمنا المطلق للعراق الشقيق في جهوده القضاء على العصابات الإرهابية، وتحرير مدينة الموصل من عصابات "داعش". ونثمن الإنجازات الكبيرة التي حققها الجيش العراقي في تحرير محافظات ومناطق عراقية أخرى من الإرهابيين. ونؤيد جميع الجهود المستهدِفة إعادة الأمن والأمان إلى العراق، وتحقيق المصالحة الوطنية، عبر تكريس عملية سياسية، تثبت دولة المواطنة، وتضمن العدل والمساواة لكل مكونات الشعب العراقي، في وطن آمن مستقر، لا إلغائية فيه ولا تمييز ولا إقصائية.

4- نساند جهود التحالف العربي دعم الشرعية في اليمن، وإنهاء الأزمة اليمنية، على أساس المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرار مجلس

الأمن 2216 (2015)، وبما يحمي استقلال اليمن ووحدته، ويمنع التدخل في شؤونه الداخلية، ويحفظ أمنه وأمن دول جواره الخليجية. ونثمن مبادرات إعادة الإعمار التي ستساعد الشعب اليمني الشقيق في عملية إعادة البناء.

5- نشدد على ضرورة تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في ليبيا، من خلال مصالحة وطنية ترتكز إلى اتفاق الصخيرات، وتحفظ وحدة ليبيا الترابية وتماسكها المجتمعي. ونؤكد دعمنا جهود دول جوار ليبيا العربية تحقيق هذه المصالحة، وخصوصا المبادرة الثلاثية، عبر حوار ليبي – ليبي ترعاه الأمم المتحدة. ونشدد على ضرورة دعم المؤسسات الشرعية الليبية، ونؤيد الحوار الرباعي الذي استضافته جامعة الدول العربية بمشاركة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لدعم التوصل إلى اتفاق ينهي الأزمة. كما نؤكد وقوفنا مع الأشقاء الليبيين في جهودهم دحر العصابات الإرهابية واستئصال الخطر الذي يمثله الإرهاب على ليبيا وعلى جوارها.

6- نلتزم تكريس جميع الإمكانات اللازمة للقضاء على العصابات الإرهابية، وهزيمة الإرهابيين في جميع ميادين المواجهات العسكرية والأمنية والفكرية. فالإرهاب آفة لا بد من استئصالها، حماية لشعوبنا، ودفاعا عن أمننا، وعن قيم التسامح والسلام واحترام الحياة التي تجمعنا. وسنستمر في محاربة الإرهاب وإزالة أسبابه والعمل على القضاء على خوارج العصر، ضمن استراتيجية شمولية، تعي مركزية حل الأزمات الإقليمية، وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمواطنة، ومواجهة الجهل والإقصاء، في تفتيت بيئات اليأس التي يعتاش عليها الإرهاب، وتنتشر فيها عبثيته وضلاليته.

7- نعرب عن بالغ قلقنا إزاء تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا، ومحاولات الربط بين الدين الإسلامي الحنيف والإرهاب. ونحذر من أن مثل هذه المحاولات لا تخدم إلا الجماعات الإرهابية وضلاليتها، التي لا تمت إلى الدين الإسلامي ومبادئه السمحة بصلة. كما ندين أيضاً أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان ضد أقلية الروهينجا المسلمة في ميانمار. ونعرب عن بالغ الاستياء إزاء الأوضاع المأساوية التي تواجهها هذه الأقلية المسلمة، خصوصاً في ولاية "راخين". ونطالب المجتمع الدولي التحرك بفاعلية وبكل الوسائل الدبلوماسية والقانونية والإنسانية لوقف تلك الانتهاكات، وتحميل حكومة ميانمار مسؤولياتها القانونية والمدنية والإنسانية بهذا الصدد.

8- نؤكد الحرص على بناء علاقات حسن الجوار والتعاون مع دول الجوار العربي، بما يضمن تحقيق الأمن والسلام والاستقرار والتنمية الإقليمية. كما أننا نرفض كل التدخلات في الشؤون الداخلية للدول العربية، وندين المحاولات الرامية إلى زعزعة الأمن وبث النعرات الطائفية والمذهبية أو تأجيج الصراعات، وما يمثله ذلك من

ممارسات تنتهك مبادئ حسن الجوار وقواعد العلاقات الدولية ومبادئ القانون الدولي وميثاق منظمة الأمم المتحدة.

9- نؤكد سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) ونؤيد جميع الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها عليها، وندعو إيران إلى الاستجابة لمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة إيجاد حل سلمي لقضية الجزر الثلاث، من خلال المفاوضات المباشرة، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

10- نهنئ الأشقاء في جمهورية الصومال على استكمال العملية الانتخابية، ونؤكد دعمنا لهم في جهودهم إعادة البناء، ومواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية ومحاربة الإرهاب.

11- نجدد التزام دعوة بيان قمة الكويت للعام 2014 الجهات المعنية بالعملية التعليمية في الدول العربية إحداث تطوير نوعي في مناهج التعليم، خصوصا المناهج العلمية، لضمان أن يتمتع الخريجون بالمعرفة والمهارات العالية التي تتيح لهم الإسهام في دفع عملية التنمية، وتحقيق النهضة العربية الشاملة. فتطوير التعليم وتحسين مناهجه وأدواته وآلياته شرط لبناء القدرات البشرية المؤهلة القادرة على مواكبة تطورات العصر، وبناء المجتمعات العربية المستنيرة المنافسة.

12- نكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية إعداد خطة عمل لتنفيذ قرارات القمم السابقة المستهدفة تطوير التعاون الاقتصادي العربي، وزيادة التبادل التجاري، وربط البنى التحتية في مجالات النقل والطاقة، وتعزيز الاستثمارات العربية في الدول العربية، بما يساعد على إحداث التنمية الاقتصادية الإقليمية، وتوفير فرص العمل للشباب العربي. ونثمن في هذا السياق ما تحقق من إنجازات في مجال التنمية المستدامة التي يجب أن تسعى السياسات الاقتصادية إلى تعظيمها. ونكلف المجلس أيضا وضع مقترحات لتنمية الشراكة مع القطاع الخاص، وإيجاد بيئة استثمارية محفزة، ورفع توصياته الشاملة قبيل القمة القادمة. ونؤكد ضرورة التقدم بشكل ملموس نحو إقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والاتحاد الجمركي.

13- نشدد على دعم الجامعة العربية وتمكينها حاضنة لهويتنا العربية الجامعة، وعلى تحقيق التوافق على توصيات عملية تسهم في تطوير منهجيات عملها، وتزيد من فاعلية مؤسسات العمل العربي المشترك ومنظماته المتخصصة، بما يعيد بناء ثقة المواطن العربي بجامعته ومؤسساتها.

14- نؤكد استمرار التشاور والتواصل من أجل اعتماد أفضل السبل، وتبني البرامج العملية، التي تمكننا من استعادة المبادرة في عالمنا العربي، والتقدم في الجهود المستهدفة حل

الأزمات، وتحقيق التنمية المستدامة، وإيجاد الفرص، وتكريس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة والمساواة، التي تعزز الهويات الوطنية الجامعة، وتحمي الدولة الوطنية، ركيزة النظام الإقليمي العربي، وتحول دون التفكك والصراع أعراقاً ومذاهب وطوائف، وتحمي بلادنا العربية أوطانا للأمن والاستنارة والإنجاز.

15- نعرب عن عميق شكرنا للمملكة الأردنية الهاشمية، ولشعب المملكة المضياف وحكومتها، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى الإعداد المحكم للقمة. ونعبر عن امتنانا لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، على إدارته الحكيمة لمجريات القمة، وعلى ما بذل من جهود، جعلت من قمة عمَّان منبراً لحوار عملي إيجابي صريح، أسهم في تنقية الأجواء العربية، وفي تعزيز التنسيق والتعاون على خدمة الأمة والتصدي للتحديات التي تواجهها.

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته: التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذى عُقد في الرياض بتاريخ 2018/4/12،
- وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، بخصوص متابعة التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة،

يُقرر:

1- التأكيد مجدداً أن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين، ورفض أي محاولة للانتقاص من السيادة الفلسطينية عليها.

2- الإدانة الشديدة والرفض القاطع لجميع السياسات والخطط الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف ضم المدينة المقدسة وتشويه هويتها العربية، وتغيير تركيبتها السكانية، وعزلها عن محيطها الفلسطيني، بما في ذلك مصادقة برلمان الاحتلال الإسرائيلي على ما سُمّي بقانون "القدس الموحدة"، بداية شهر يناير/ كانون الثاني 2018، والتأكيد على أن هذه السياسات والخطط والممارسات، تشكل خرقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات 252 (1968) و267 (1969) و476 و478 (1980).

3- إدانة ورفض قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، ومطالبتها بإلغاء هذا القرار المخالف للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، والتحذير من العبث بالقدس ومحاولات تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم فيها واستفزاز مشاعر المسلمين والمسيحيين على امتداد العالمين العربي والإسلامي، والتأكيد على متابعة تنفيذ قراري مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8221 د.غ.ع بتاريخ

2017/12/9، و8222 د.غ.ع.م 2018/2/1، في مواجهة القرار الأمريكي المذكور.

4- اعتبار توجه الولايات المتحدة الأمريكية لنقل سفارتها إلى مدينة القدس الشريف، واختيارها لذكرى نكبة الشعب الفلسطيني في هذا العام 2018، موعداً لهذه الخطوة غير القانونية، حلقة جديدة في مسلسل انتهاك القانون الدولي وعدم احترام قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بمدينة القدس الشريف، واستفزازاً لمشاعر الأمة العربية، وزيادة في توتير وتأجيج الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة والعالم.

5- إدانة إعلان جمهورية جواتيمالا نيتها نقل سفارتها إلى مدينة القدس الشريف في خطوة تتبع قرار الإدارة الأمريكية بهذا الشأن، وتنتهك القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومطالبتها بالتراجع عن هذا القرار غير القانوني والالتزام بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

6- رفض وإدانة كافة الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) للاماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وخاصة المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك، وتقسيمه زمانياً ومكانياً، وتقويض حرية صلاة المسلمين فيه وإبعادهم عنه، بمحاولة السيطرة على إدارة الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة والاعتداء على موظفي إدارة الأوقاف الإسلامية الأردنية في القدس ومنعهم من ممارسة عملهم ومحاولة فرض القانون الإسرائيلي على المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، والقيام بالحفريات الإسرائيلية أسفل المسجد الأقصى وأسواره.

7- إدانة الاعتداءات المتكررة من المسؤولين والمستوطنين المتطرفين الإسرائيليين على حرمة المسجد الأقصى المبارك، تحت دعم وحماية ومشاركة الحكومة الإسرائيلية، والتحذير من أن أي مساس بحرمة المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف سيكون له تبعات وانعكاسات خطيرة على الأمن والسلم الدوليين.

8- التأكيد على قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم

8229 د.ع (149) حول إدانة ورفض المحاولات الإسرائيلية الحثيثة لتقويض الكنائس وإضعاف الوجود المسيحي في المدينة المقدسة، والتي وصلت ذروتها في الآونة الأخيرة من خلال فرض الضرائب الإسرائيلية غير الشرعية على ممتلكات وأوقاف الكنائس، وإصدار أوامر حجز ومصادرة لأصول وأملاك وأراضي وحسابات بنكية تعود للكنائس في مدينة القدس الشريف، وذلك بالتزامن مع الاستهداف الإسرائيلي المتواصل للمسجد الأقصى المبارك، وهو ما يشكل انتهاكاً فاضحاً للوضع القانوني والتاريخي القائم لمقدسات المدينة، ومخالفة خطيرة للاتفاقات والالتزامات الدولية التي تضمن حماية وحقوق الأماكن المقدسة في المدينة.

9- إدانة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لمصادرتها أراضي المواطنين المقدسيين وهدم بيوتهم أو احتلالها، خدمة لمشاريعها الاستيطانية داخل أسوار البلدة القديمة وخارجها، وكذلك مواصلة تجريف آلاف الدونمات لصالح إنشاء مشروع ما يُسمى بـ"القدس الكبرى"، بما فيها المشروع الاستيطاني المُسمى (E1)، وبناء طوق استيطاني يمزق التواصل الجغرافي الفلسطيني بهدف إحكام السيطرة عليها.

10- إدانة الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في تطبيق قانون عنصري يستهدف حق المقدسيين الفلسطينيين في الإقامة في مدينتهم، والذي بموجبه يتم سحب بطاقات الهوية من آلاف الفلسطينيين المقدسيين الذين يعيشون في ضواحي القدس المحتلة أو خارجها، وإدانة استئناف إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) تطبيق ما يسمى بـ"قانون أملاك الغائبين" والذي يستهدف مصادرة عقارات المقدسيين، ومطالبة كافة المؤسسات والجهات الدولية الضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لوقف قراراتها وقوانينها العنصرية والتي تعمل على تفريغ المدينة من سكانها الأصليين، عبر إبعادهم عن مدينتهم قسراً، وفرض الضرائب الباهظة عليهم، وعدم منحهم تراخيص البناء.

11- إدانة الإجراءات الإسرائيلية التعسفية باستمرار إغلاق المؤسسات الوطنية العاملة في القدس، والمطالبة بإعادة فتحها، وعلى رأسها

بيت الشرق والغرفة التجارية، لتمكينها من تقديم الخدمات للمواطنين المقدسيين وحماية الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة.

12- مطالبة جميع الدول بتنفيذ القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والمجلس التنفيذي لليونسكو بخصوص القضية الفلسطينية، بما في ذلك لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو، والتي أكدت على أن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف هو موقع إسلامي مخصص للعبادة وجزء لا يتجزأ من مواقع التراث العالمي الثقافي، وأدانت الاعتداءات والتدابير الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف.

13- دعوة العواصم العربية مجددا للتوأمة مع مدينة القدس، ودعوة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، للتوأمة مع المؤسسات المقدسية المماثلة دعما لمدينة القدس المحتلة وتعزيزا لصمود أهلها ومؤسساتها.

14- الإشادة بجهود جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف في الدفاع عن المقدسات وحمايتها وتجديد رفض كل محاولات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المساس بهذه الرعاية والوصاية الهاشمية، وتثمين الدور الأردني في رعاية وحماية وصيانة المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس في إطار الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية، التي أعاد التأكيد عليها الاتفاق الموقع بين جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، بتاريخ 2013/3/31، والتعبير عن الدعم والمؤازرة لإدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية في الدور الذي تقوم به في الحفاظ على الحرم والذود عنه في ظل الخروقات الإسرائيلية والاعتداءات على موظفيها، ومطالبة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالتوقف عن اعتداءاتها على الإدارة وموظفيها.

15- الإشادة بالجهود التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية رئيس لجنة القدس في الدفاع عن المدينة المقدسة ودعم صمود

الشعب الفلسطيني. والإشادة بالجهود التي تبذلها وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس.

16- التأكيد على أهمية الاتصالات التي يجريها الوفد الوزاري العربي المُشكل بموجب قرار مجلس الجامعة الوزاري رقم 8221 بتاريخ 2017/12/9، والطلب إلى الوفد الوزاري مواصلة جهوده واتصالاته وتقديم تقريره لمجلس الجامعة القادم.

17- الإشادة بمؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس، الذي عقد في القاهرة 17-18 يناير/ كانون الثاني 2018، والعمل على تحقيق توصياته لحماية القدس الشريف والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم للمدينة والأماكن المقدسة فيها، ودعم صمود أهلها بكافة الأشكال. وتبني اقتراحه بأن يكون عام 2018، عاماً للقدس الشريف.

18- الدعوة إلى دعم وزيارة القدس والمقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية والتشديد على زيارة المسجد الأقصى/ الحرم القدسي الشريف لكسر الحصار المفروض عليه، وشد الرحال إليه لحمايته من مخططات الجماعات اليهودية المتطرفة، وفي هذا السياق تثمين الزيارات التي قام بها المسؤولون العرب لمدينة القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك، وخاصة الزيارتين الأخيرتين لمعالي الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية بسلطنة عُمان، معالي يوسف بن علوي، ومعالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي للمملكة المغربية السيد ناصر بوريطه.

19- الدعم والمساندة الكاملين لصمود الشعب الفلسطيني ومؤسساته في مدينة القدس المحتلة، ودفاعهم عن المدينة والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك في مواجهة الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية، والتصدي للمحاولات الإسرائيلية لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم.

20- التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني، إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الإستراتيجية للتنمية

القطاعيـــة في القـــدس الشرقيـــة (2018–2022)، التي قدّمـــتها دولـــة فلسطين، بهدف إنقاذ المدينة المقدســـة وحمايـــة مقدســـاتها وتعزيز صمود أهلها، في مواجهة الخطط والممارسات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس الشرقية، وتهجير أهلها.

21- التأكيد على قرار مجلس الجامعة على المـــستوى الـــوزاري رقـــم 8228 د.ع (149)، حول الموافقة على الخطة الإعلامية الدوليـــة للتصدي للقرار الأمريكي الأحادي بـــالاعتراف بالقـــدس عاصـــمة لدولـــة الاحتـــلال الإســـــرائيلي، ودعـــوة وزارات ومؤســـسات الإعلام العربية إلى التعاون والمساهمة مع الأمانة العامة في تنفيـــذ هذه الخطة.

22- استمرار تكليف المجموعة العربية في نيويورك بمواصلة تحركاتها لدى المجموعات الإقليمية والسياسية في الأمـــم المتحـــدة، لكـــشف خطورة ما يتعرض له المسجد الأقصى المبـــارك مـــن إجـــراءات وممارسات إسرائيلية تهويدية خطيرة، وذات انعكاسات وخيمة على الأمن والسلم الدوليين.

23- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير حـــول الإجراءات التي تم اتخاذها بهذا الشأن إلى الدورة المقبلة للمجلس.

(ق.ق: 709 د.ع (29) – ج 3 – 2018/4/15)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته: متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد في الرياض بتاريخ 2018/4/12،
- وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، بخصوص متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية،

يُقـــرر:

1- التأكيد مجدداً على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين. وإعادة التأكيد على حق دولة فلسطين بالسيادة على كافة الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ومجالها الجوي، ومياهها الإقليمية، وحدودها مع دول الجوار.

2- إعادة التأكيد على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، وحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق مبادرة السلام العربية لعام 2002 بكافة عناصرها، والتي نصت على أن السلام مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها، يجب أن يسبقه إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967، واعترافها بدولة فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وحل قضيتهم بشكلٍ عادل وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948. ورفض أي صفقة أو مبادرة لحل الصراع لا تنسجم مع المرجعيات الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط.

3- إعادة التأكيد على رفض وإدانة قرار الولايات المتحدة الأميركية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، ونقل سفارتها إليها، واعتباره قراراً باطلاً، وخرقاً خطيراً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصِّلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل، وأن لا أثر قانوني لهذا القرار، الذي يقوض جهود تحقيق السلام، ويعمق التوتر، ويفجر الغضب، ويهدد بدفع المنطقة إلى المزيد من العنف والفوضى وعدم الاستقرار.

4- مطالبة جميع الدول بالالتزام بقراري مجلس الأمن 476 و478 لعام (1980)، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة على أساس "الاتحاد من أجل السلم"، رقم (A/RES/ES-10/19 2017)، الذي أكد على أن أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الديمغرافية، ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة، ويجب إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعا جميع الدول للامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف عملاً بقرار مجلس الأمن 478 (1980)، والذي أكد أيضاً على أن مسألة القدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي التي يجب حلها عن طريق المفاوضات وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

5- دعوة الدول الأعضاء إلى اتخاذ جميع الإجراءات العملية اللازمة لمواجهة أي قرار يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، والحيلولة دون اتخاذ أي قرارات مماثلة، وذلك تنفيذاً لقرارات القمم والمجالس الوزارية العربية المتعاقبة.

6- تأييد ودعم خطة تحقيق السلام التي قدمها فخامة الرئيس محمود عبّاس، رئيس دولة فلسطين، في مجلس الأمن يوم 2018/2/20.

7- العمل مع الأطراف الدولية الفاعلة لتأسيس آلية دولية متعددة الأطراف، تحت مظلة الأمم المتحدة، لرعاية عملية السلام، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لإعادة إطلاق عملية سلام ذات مصداقية ومحددة بإطار زمني، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران عام 1967.

8- تأييد ودعم قرارات فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، وقرارات أُطر منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، والعمل مع دولة فلسطين على تحقيق الهدف من تلك القرارات على كافة الصعد.

9- تقديم التحية للشعب الفلسطيني البطل الصامد على أرضه، والدعم لنضاله المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي الغاشم، دفاعاً عن مقدساته وحقوقه غير القابلة للتصرف. وإدانة الجرائم الإسرائيلية الممنهجة واسعة النطاق ضد أبناء الشعب الفلسطيني، المدنيين العزّل، والتي ترقى إلى جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ هذه الجرائم التي كان آخرها الاعتداء على المتظاهرين الفلسطينيين السلميين، الذين خرجوا في مسيرة العودة السلمية، يوم الجمعة 30 مارس/ آذار 2018، في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة على خطوط قطاع غزة المحاصر، والتي راح ضحيتها مئات الشهداء والجرحى من المدنيين العزّل.

10- مطالبة مجلس الأمن، والجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان ومفوضه السامي ومقرريه، باتخاذ الإجراءات اللازمة، لتشكيل لجنة تحقيق دولية في أحداث يوم 2018/3/30، والعمل على تمكين هذه اللجنة من فتح تحقيق ميداني محدد بإطار زمني، وضمان إنفاذ آلية واضحة لمساءلة ومحاكمة المسؤولين الإسرائيليين عن هذه

الجريمة، وعدم إفلاتهم من العقاب العادل، وإنصاف الضحايا.

11- مطالبة مجلس الأمن بإنفاذ قراراته ذات الصلة بحماية المدنيين الفلسطينيين، لاسيما القرار 904 (1994) والقرار 605 (1987)، القاضية بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة وضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل. ودعوة الدول الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لتحمل مسؤولياتها وكفالة احترام وإنفاذ الاتفاقية في أرض دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من خلال وقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإعمال القواعد الآمرة للقانون الدولي.

12- حث المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على فتح تحقيق عاجل في جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني الأعزل.

13- تبني ودعم توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والعمل على حشد التأييد الدولي لهذا التوجه، وتكليف المجموعة العربية في نيويورك بعمل ما يلزم بهذا الشأن.

14- العمل المباشر مع الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين، من خلال زيارات واتصالات ثنائية ومتعددة الأطراف لحثها على الاعتراف بدولة فلسطين على خطوط يونيو/ حزيران 1967، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، وذلك كأساس ورافعة لعملية السلام، وشرح الأهمية الإستراتيجية لمثل هذا الاعتراف في إنقاذ حل الدولتين وتعزيز فرص السلام والأمن في المنطقة والعالم.

15- تبني ودعم حق دولة فلسطين بالانضمام إلى المنظمات والمواثيق الدولية بهدف تعزيز مكانتها القانونية والدولية، وتجسيد استقلالها وسيادتها على أرضها المحتلة.

16- دعم الجهود والمساعي الفلسطينية الهادفة إلى مساءلة

إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، عن جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الإجراءات والتشريعات العنصرية التي تتخذها لشرعنة نظامها الاستعماري وإدامته، وتقديم المساندة الفنية والمالية اللازمة لهذه المساعي الفلسطينية، وتفعيل تشكيل لجنة قانونية استشارية في إطار الجامعة العربية لتقديم المشورة حول رفع قضايا أمام المحاكم الدولية بشأن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته ومقدساته، وكذلك بشأن المظالم التاريخية التي لحقت بالشعب الفلسطيني، بما فيها "وعد بلفور" عام 1917، وتقديم مقترحات عملية بهذا الشأن.

17- التأكيد على أن مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الاستعماري، هي أحد الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وإنقاذ حل الدولتين وعملية السلام، ودعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف جميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ومستوطناته المخالفة للقانون الدولي، ومتابعة العمل مع الجهات الدولية لإصدار قاعدة البيانات للشركات التي تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة.

18- مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ جميع قراراته ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، بما فيها 242 (1967) و338 (1973) و1515 (2003)، وقرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام (2016)، والذي أكد، ضمن جملة أمور أخرى، على أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام، وطالب إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والذي أكد على أن المجتمع الدولي لن يعترف بأي تغييرات في حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من

خلال المفاوضات. ودعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم تقاريره مكتوبة حول متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

19- إعادة التأكيد على رفض الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية. وإدانة السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى سنّ تشريعات عنصرية ممنهجة لتقويض أسس السلام العادل في المنطقة، وطمس الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس الشرقية المحتلة، وسلب وضم أراضٍ فلسطينية تحت مسمى ضم الكتل الاستيطانية غير القانونية، وكذلك تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنات المقامة على أراضي الملكية الخاصة للمواطنين الفلسطينيين في دولة فلسطين المحتلة عام 1967، ومحاولات تشريع عقوبة الإعدام ضدّ الفلسطينيين، ومحاولات تشريع منع دخول النشطاء الدوليين في مجال مقاطعة إسرائيل إلى الأرض الفلسطينية المحتلة.

20- إعادة التأكيد على اعتبار أن إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، من خلال ممارساتها وسياساتها وقوانينها، تقضي على حل الدولتين وتؤسس نظام فصل عنصري (أبارثايد) ضد الشعب الفلسطيني، في انتهاك لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة (1945)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله (1965)، والاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها (1973)، وكافة التقارير والقرارات الدولية ذات الصلة. ومطالبة دول العالم والمنظمات والمحاكم الدولية بالتصدي لهذه السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تُجرّمها القوانين الدولية ذات الصلة.

21- التأكيد على تنفيذ قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8231 د.ع (149)، بشأن مواجهة الاستهداف الإسرائيلي للقضية الفلسطينية والأمن القومي العربي في

أفريقيا، وتنفيذ إعلان فلسطين الصادر عن قمة ملابو العربية الأفريقية 2016، وتعزيز العمل مع الاتحاد الأفريقي لـــدعم قضية فلسطين وقراراتها في المحافل الدولية، والتصدي لأي محاولات إسرائيلية للالتفاف على مكانة قضية فلسطين فـــي أفريقيا، والتي بُنيت على القيم المشتركة المناهضة للاستعمار والاضطهاد والفصل العنصري. والتحذير من إقامة مؤتمرات إسرائيلية أفريقية، وحث الدول الأفريقية على عدم المشاركة بأي منها. والترحيب بتشكيل لجنـــة وزاريـــة بهـــذا الـــشأن والطلب إليها مواصلة العمل وفق الخطة المعدة لهذا الغرض.

22- التأكيد على تنفيذ قرار المجلـــس رقـــم 8118 د.ع (147) بتاريخ 2017/3/7، بشأن التصدي لترشيح إسرائيل لـــشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لعامي 2019-2020، لعدم انطباق مقومات الترشح بموجب ميثاق الأمم المتحدة، حيـــث أنها قوة احتلال ذات سجل طويل من الانتهاكـــات الجـــسيمة لقرارات الشرعية الدولية، ومبادئ القانون الدولي، وحقـــوق الإنسان. ودعوة الدول الأعضاء إلى التصدي لهـــذا الأمـــر الخطير من خلال علاقاتها الثنائيـــة ومتعـــددة الأطـــراف. والترحيب بتشكيل لجنة وزارية للتصدي لهذا الأمر والطلب إليها مواصلة عملها وفق الخطة المعدة لتحقيق الهدف.

23- الدعوة إلى استمرار العمل العربي والإسلامي المشترك على مستوى الحكومات والبرلمانات والاتحادات لـــدعم القـــضية الفلسطينية. واستمرار تكليف الأمين العام للجامعة بالتـــشاور مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي والتنسيق معه في مختلف المواضيع والإجراءات التي تخص القضية الفلسطينية، وآليات تنفيذ القرارات العربية والإسلامية في هذا الشأن.

24- رفض أي مشروع لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، أو أي تجزئة للأرض الفلسطينية، والتأكيد على مواجهة المخططات الإسرائيلية التي تهدف إلى فصل قطاع غزة عن باقي أرض دولة فلسطين، والتحذير من تماهي أي طـــرف مـــع هـــذه المخططات.

25- التأكيد على احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس، وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية، ودعوة الفصائل والقوى الفلسطينية إلى سرعة إتمام المصالحة الوطنية وفق اتفاق القاهرة الموقع في مايو/ أيار 2011 وآليات وتفاهمات تنفيذه وأخرها اتفاق القاهرة 2017، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من تحمل مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة، وإجراء الانتخابات العامة في أقرب وقت ممكن، وذلك لتحقيق الشراكة السياسية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والترحيب بعقد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني يوم 2018/4/30، والتطلع لنجاح أعماله. والإشادة بالجهود الحثيثة التي تبذلها جمهورية مصر العربية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، ودعوتها للاستمرار في تلك الجهود.

26- إدانة محاولة الاغتيال الآثمة التي تعرض لها رئيس الوزراء ورئيس المخابرات العامة لدولة فلسطين، من خلال تفجير عبوة ناسفة أثناء مرور موكبهما في شمال قطاع غزة يوم 2018/3/13، والتأكيد على ضرورة استكمال التحقيقات في هذه الحادثة على أسس صحيحة، وتقديم مرتكبيها والمسؤولين عنها للمحاكمة.

27- الترحيب برئاسة المملكة العربية السعودية، رئيس الدورة 29 للقمة العربية، للجنة مبادرة السلام العربية، وتوجيه الشكر والتقدير للمملكة الأردنية الهاشمية على الجهود الحثيثة والمتميزة التي بذلتها خلال رئاستها السابقة للجنة.

28- الترحيب بالجهود الحثيثة التي تبذلها دولة الكويت، من خلال عضويتها في مجلس الأمن، في متابعة تطورات القضية الفلسطينية، والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وخاصةً ما قامت به خلال رئاستها لمجلس الأمن في شهر فبراير/ شباط 2018، من عقد جلسة لمجلس الأمن حول الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية

الفلسطينية، بمشاركة فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، وأيضاً عقد جلسة غير رسمية لمجلس الأمن تحت مسمى (Arria Formula) (اريا) برئاسة معالى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح وذلك يوم الخميس الموافق 2018/2/22 حول (آفاق حل الدولتين من أجل السلام) والتي تركزت حول تنفيذ القرار رقم 2334 (2016).

29- استمرار تكليف المجموعتين العربيتين في مجلس حقوق الإنسان واليونسكو، بالتحرك مع الدول والمجموعات الإقليمية لدعم ومتابعة تنفيذ هذا القرار، وقرارات فلسطين في المنظمتين.

30- استمرار تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة:

- حشد الدعم والتأييد للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة، ومتابعة الجهود داخل مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإنهاء الاحتلال، ووقف كافة الممارسات الإسرائيلية غير القانونية.
- متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 بشأن الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني.
- متابعة حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
- اتخاذ كافة التدابير اللازمة للتصدي لترشيح إسرائيل لعضوية مجلس الأمن عامي 2019-2020، وأي ترشيح إسرائيلي لأي منصب في أجهزة ولجان الأمم المتحدة.
- متابعة تشكيل لجنة تحقيق دولية في أحداث ذكرى يوم الأرض 2018/3/30.

31- تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بذلك إلى الدورة المقبلة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

(ق.ق: 708 د.ع (29) – ج 3 – 2018/4/15)

تسمية مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية (29) بالظهران بـ"قمة القدس".

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- وبناءً على مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية،
- وتقديراً لمركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، وأمام التحديات الجِسام التي تمر بها القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى،

يُقـــرر:

الموافقة على مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بإطلاق تسمية "قمة القدس" على الدورة العادية (29) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.

(ق.ق: 707 د.ع (29) – ج 3 – 2018/4/15)

إعــلان الظـهران

نحن قادة الدول العربية المجتمعون في الظهران بالمملكة العربية السعودية يوم 29رجب 1439 هـ الموافق 15ابريل 2018م في الدورة العادية التاسعة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود.

نؤكد على أهمية تعزيز العمل العربي المشترك المبني على منهجية واضحة وأسس متينة تحمي امتنا من الأخطار المحدقة بها وتصون الأمن والاستقرار وتؤمن مستقبلاً مشرقاً واعداً يحمل الأمل والرخاء للأجيال القادمة وتسهم في إعادة الأمل لشعوبنا العربية التي عانت من ويلات ما يسمى بالربيع العربي وما تبعه من أحداث وتحولات كان لها الأثر البالغ في إنهاك جسد الأمة.

ولا غرو في أن الأمة العربية مرت بمنعطفات خطرة جراء الظروف والمتغيرات المتسارعة على الساحتين الإقليمية والدولية وأدركت ما يحاك ضدها من مخططات تهدف إلى التدخل في شؤونها الداخلية وزعزعة أمنها والتحكم في مصيرها الأمر الذي يدعونا إلى أن نكون أكثر توحداً وتكاتفاً وعزماً على بناء غد أفضل يسهم في تحقيق آمال وتطلعات شعوبنا ويحد من تدخل دول وأطراف خارجية في شؤون المنطقة وفرض أجندات خارجية تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان وتنشر الفوضى والجهل والإقصاء والتهميش.

ولإيماننا الراسخ بأن أبناء الأمة العربية الذين استلهموا تجارب الماضي وعايشوا الحاضر هم الأقدر والأجدر على استشراف المستقبل وبنائه بحزم مكين وعزم لا يلين فإننا:

1- نؤكد مجدداً على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين.

2- نشدد على أهمية السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط كخيار عربي استراتيجي تجسده مبادرة السلام العربية التي تبنتها جميع الدول العربية في قمة بيروت في العام 2002م ودعمتها منظمة التعاون الإسلامي التي ما تزال تشكل الخطة الأكثر شمولية لمعالجة جميع قضايا الوضع النهائي وفي مقدمتها قضية اللاجئين التي توفر الأمن والقبول والسلام لإسرائيل مع جميع الدول العربية، ونؤكد على التزامنا بالمبادرة وعلى تمسكنا بجميع بنودها.

نؤكد بطلان وعدم شرعية القرار الأمريكي بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، مع رفضنا القاطع الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، حيث ستبقى القدس الشرقية عاصمة فلسطين العربية، ونحذر من اتخاذ أي إجراءات من شأنها تغيير الصفة القانونية والسياسية الراهنة للقدس حيث سيؤدي ذلك إلى تداعيات مؤثرة على الشرق الأوسط بأكمله.

نرحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القدس ونقدم الشكر للدول المؤيدة له مع تأكيدنا على الاستمرار في العمل على إعادة إطلاق مفاوضات سلام فلسطينية إسرائيلية جادة وفاعلة تنهي حالة الفشل السياسي التي تمر بها القضية بسبب المواقف الإسرائيلية المتعنتة، آملين أن

تتم المفاوضات وفق جدول زمني محدد لإنهاء الصراع على أساس حل الدولتين الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من يوليو عام 1967م وعاصمتها القدس الشرقية إذ إن هذا هو السبيل لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، كما ندعم رؤية الرئيس الفلسطيني للسلام كما أعلنها في خطابه أمام مجلس الأمن في 20 فبراير 2018م.

نؤكد رفضنا كل الخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب التي تهدف إلى تغيير الحقائق على الأرض وتقويض حل الدولتين، ونطالب المجتمع الدولي بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وآخرها قرار مجلس الأمن رقم 2334 عام 2016 م الذي يدين الاستيطان ومصادرة الأراضي، كما نؤكد دعمنا مخرجات مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط المنعقد بتاريخ 15/1/ 2017م والذي جدد التزام المجتمع الدولي بحل الدولتين سبيلاً وحيداً لتحقيق السلام الدائم.

نطالب بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس والمؤكدة على بطلان كافة الإجراءات الإسرائيلية الرامية لتغيير معالم القدس الشرقية ومصادرة هويتها العربية الحقيقية، ونطالب دول العالم بعدم نقل سفاراتها إلى القدس أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل.

نؤكد على ضرورة تنفيذ قرار المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو الصادر عن الدورة 200 بتاريخ 10/18/ 2016 م، ونطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته إزاء الانتهاكات الإسرائيلية والإجراءات التعسفية التي تطال المسجد الأقصى والمصلين فيه، واعتبار إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية السلطة القانونية الوحيدة على الحرم في إدارته وصيانته والحفاظ عليه وتنظيم الدخول إليه.

3- ندين بأشد العبارات ما تعرضت له المملكة العربية السعودية من استهداف لأمنها عبر إطلاق ميلشيات الحوثي الإرهابية التابعة لإيران (119) صاروخا بالستيا على مكة المكرمة والرياض وعدد من مدن المملكة، نؤكد دعمنا ومساندتنا للمملكة العربية السعودية في كل ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها ومقدراتها، ونطالب المجتمع الدولي بضرورة تشديد العقوبات على إيران وميليشياتها ومنعها من دعـم الجماعـات الإرهابية ومن تزويد ميليشيات الحوثي الإرهابية بالصواريخ البالستية الإيرانية المنشاء والصنع التي يتم توجيهها من اليمن للمدن السعودية والامتثال للقرار الأممي رقم (2216) الذي يمنع توريد الأسلحة للحوثيين.

نؤكد دعمنا ومساندتنا لمملكة البحرين في كل ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها ومقدراتها من عبث التدخل الخارجي وأياديه الآثمة.

نساند جهود التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن لإنهاء الأزمة اليمنية على أساس المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن 2216 عام 2015 م وبما يؤمن استقلال اليمن ووحدته الترابية ويمنع التدخل في شؤونه الداخلية، ويحفظ أمنه وأمن دول جواره, كما نثمن مبادرات إعادة الإعمار ووقوف دول التحالف إلى جانب الشعب اليمني الشقيق من خلال مبادرة إعادة الأمل وما تقدمه من مساعدات إغاثية وعلاجية وتنموية من خلال مشاريع الإغاثة والأعمال الإنسانية التي يقدمها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية كما نرحب بقرار دول التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن فتح مطار صنعاء الدولي

ومينـاء الحديدة على البحر الأحمر لاستقبال المواد الاغاثية والإنسانية، ونشيد بالمساعدات التي قدمتها وتقدمها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت لليمن.

نشيد بحرص التحالف العربي البالغ على الالتزام بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في عملياته العسكرية في اليمن رغم كل الاستفزازات والممارسات الحوثية الإرهابية الخطيرة تجاه الشعب اليمني وأمن دول التحالف.

نرفض التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية وندين المحاولات العدوانية الرامية إلى زعزعة الأمن وما تقوم به من تأجيج مذهبي وطائفي في الدول العربية بما في ذلك دعمها وتسليحها للميليشيات الإرهابية في عدد من الدول العربية لما تمثله من انتهاك لمبادئ حسن الجوار ولقواعد العلاقات الدولية ولمبادئ القانون الدولي ولميثاق منظمة الأمم المتحدة.

مطالبة إيران بسحب ميليشياتها وعناصرها المسلحة التابعة لها من كافة الدول العربية وبالأخص سوريا واليمن.

نؤكد الحرص على التمسك بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية، وان تكون علاقاتنا مع الدول الأخرى مبنية على الاحترام المتبادل والتعاون الإيجابي بما يكفل إرساء دعائم الأمن والسلام والاستقرار ودفع عملية التنمية.

4- نشدد على ضرورة إيجاد حل سياسي ينهي الأزمة السورية، بما يحقق طموحات الشعب السوري الذي يئن تحت وطأة العدوان، وبما يحفظ وحدة سوريا، ويحمي سيادتها واستقلالها، وينهي وجود جميع القوات الخارجية والجماعات الإرهابية الطائفية فيها، استنادا إلى مخرجات جنيف (1) وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسوريا، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة القرار رقم 2254 لعام 2015م، فلا سبيل لوقف نزيف الدم إلا بالتوصل إلى تسوية سلمية، تحقق انتقالا حقيقياً إلى واقع سياسي تصوغه وتتوافق عليه كافة مكونات الشعب السوري عبر مسار جنيف الذي يشكل الإطار الوحيد لبحث الحل السلمي, ونحن ملتزمون مع المجتمع الدولي لتخفيف المعاناة الإنسانية في سوريا لتفادي أزمات إنسانية جديدة.

وقد تابعنا ما قامت به القوى الغربية في سوريا مؤخرا، وإننا إذ نؤكد على ضرورة تكاتف كل الجهود للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية نشدد على إدانتنا المطلقة لاستخدام السلاح الكيماوي ضد الشعب السوري الشقيق، ونطالب بتحقيق دولي مستقل يتضمن تطبيق القانون الدولي على كل من يثبت استخدامه هذا السلاح.

5- نجدد تضامننا مع لبنان وحرصنا على استقراره وسلامة أراضيه بوجه الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لسيادته، كما نعرب عن دعمنا للبنان في تحمله للأعباء المترتبة على أزمة النزوح السوري، ونشيد بنجاح مؤتمري روما وباريس بما يعكس حرص المجتمع الدولي والعربي على استقرار وازدهار لبنان.

6- نجدد التأكيد على أن أمن العراق واستقراره وسلامة ووحدة أراضيه حلقة مهمة في سلسلة منظومة الأمن القومي العربي، ونشدد على دعمنا المطلق للعراق في جهوده للقضاء على العصابات الإرهابية ونثمن الإنجازات التي حققها الجيش العراقي في تحرير محافظات ومناطق عراقية أخرى من الإرهابيين.

نؤيد الجهود الهادفة إلى إعادة الأمن والأمان إلى العراق وتحقيق المصالحة الوطنية عبر تفعيل عملية سياسية تفضي إلى العدل والمساواة وصولاً إلى عراق آمن ومستقر.

نشكر جهود دولة الكويت في استضافتها لمؤتمر إعادة اعمار العراق، كما نشكر الدول المساهمة في إعادة الاعمار متمنين للعراق الأمن والازدهار والتقدم في إطار حاضنته العربية التي يلتئم شملنا تحت مظلتها.

7- نشدد على أهمية دعم المؤسسات الشرعية الليبية، ونؤيد الحوار الرباعي الذي استضافته جامعة الدول العربية بمشاركة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة؛ وكذا دعم جهود التوصل إلى اتفاق ينهي الأزمة من خلال مصالحة وطنية وفقا لاتفاق "الصخيرات" تحفظ وحدة ليبيا الترابية وتماسك نسيجها المجتمعي؛ مع الإشادة بدور دول الجوار الليبي ودعوتها للاستمرار في تقديم الدعم لدفع مسار التسوية السياسية في ليبيا.

ونؤكد وقوفنا مع دولة ليبيا في جهودها لدحر العصابات الإرهابية واستئصال الخطر الذي تمثله بؤرها وفلولها على ليبيا وعلى جوارها.

8- نلتزم بتهيئة الوسائل الممكنة وتكريس كافة الجهود اللازمة للقضاء على العصابات الإرهابية وهزيمة الإرهابيين في جميع ميادين المواجهة العسكرية والأمنية والفكرية، والاستمرار في محاربة الإرهاب وإزالة أسبابه والقضاء على داعميه ومنظميه وممولية في الداخل والخارج كإيران وأذرعها في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، مؤملين وقوف العالم الحر لمساندتنا ودعمنا لننعم جميعاً بالسلام والأمن والنماء.

نؤكد حرصنا على منع استغلال الإرهابيين لتقنية المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي في التجنيد والدعاية ونشر الفكر المتطرف والكراهية التي تشوه صورة الدين الإسلامي الحنيف.

9- ندين وبشدة محاولات الربط بين الإرهاب والإسلام، ونطالب المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة إصدار تعريف موحد للإرهاب، فالإرهاب لا دين ولا وطن ولا هوية له، ونطالب حكومات دول العالم كافة بتحمل مسؤولياتها لمكافحة هذه الآفة الخطرة.

نستنكر تشويه بعض الجماعات المتطرفة في العالم لصورة الدين الإسلامي الحنيف من خلال الربط بينه وبين الإرهاب، ونحذر من أن مثل هذه المحاولات لا تخدم إلا الإرهاب ذاته.

ندين أعمال الإرهاب والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان ضد أقلية الروهنغا المسلمة في ميانمار، ونطالب المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته والتحرك بفاعلية دبلوماسياً وقانونياً وإنسانياً لوقف تلك الانتهاكات، وتحميل حكومة ميانمار المسؤولية الكاملة حيالها.

10- نؤكد على سيادة دول الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبو موسى) ونؤيد جميع الإجراءات التي تتخذها لاستعادة سيادتها عليها، وندعو إيران إلى الاستجابة لمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة لإيجاد حل سلمي لقضية الجزر الثلاث من خلال المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

11- نؤكد التضامن الكامل مع الأشقاء في جمهورية السودان من أجل صون السيادة الوطنية للبلاد وتعزيز جهود ترسيخ السلام والأمن وتحقيق التنمية.

12- نؤكد دعمنا لجهود الدول العربية المطلة على البحر الأحمر الرامية لتعزيز الامن فيه وفي ممراته المائية الدولية باعتباره ركيزة من ركائز السلم والامن الإقليمي والدولي.

13- نؤكد دعمنا المتواصل لجمهورية الصومال الفيدرالية لنشر الأمن والاستقرار ومحاربة الإرهاب، وإعادة بناء وتقوية المؤسسات الوطنية ومواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية .

14- نؤكد دعمنا المتواصل لمبادرة الحوار الوطني بجمهورية القمر المتحدة والوقوف إلى جوار جمهورية القمر لتحقيق رؤية الوصول إلى مصاف الدول الصاعدة بحلول عام 2030م.

15- ندعم الجهود السودانية والصومالية والقمرية للاستفادة من مبادرة مؤسسات التمويل الدولية بشأن الدول المثقلة بالديون.

16- نرحب بدعوة المملكة العربية السعودية إقامة القمة العربية الثقافية، آملين أن تسهم في دفع عجلة الثقافة والتنوير وإذكاء جذوة القيم العلمية والأخلاقية العربية الأصيلة للحاق بركب الثقافة الذي تخلفت عنه الأمة جراء الحروب والفتن والقلاقل.

17- نؤكد على أهمية الدور الذي يضطلع به البرلمان العربي في مسيرة العمل العربي المشترك وندعم قيامه بالمهام المناطة به على أكمل وجه عبر المبادرات الداعمة للنهوض بأمتنا في سبيل تحقيق مزيد من الازدهار والرقي والتقدم لشعوب المنطقة، وبما يتوافق مع توجهات جامعة الدول العربية بالإضافة إلى تعزيز دوره الاستشاري من اجل تحقيق المستقبل المأمول للتنمية المستدامة، وإيجاد الفرص وتكريس قيم العدالة وحقوق الإنسان والمواطنة والمساواة لتعزيز الهوية العربية والحيلولة دون التفكك والصراع المذهبي أو الطائفي وتوحيد الصف العربي لخدمة شعوب المنطقة وتحقيق تطلعات دولها.

18- نقدر الجهود المبذولة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي خاصة ومنظمات ومجالس الجامعة العربية ومنظماتها عامة في متابعة قرارات القمم السابقة والعمل على تنفيذها بهدف تطوير التعاون الاقتصادي العربي، وزيادة التبادل التجاري وتدعيم وربط البنى التحتية في مجالات النقل والطاقة، وتعزيز الاستثمارات العربية ــ العربية بما يحقق التنمية الاقتصادية والإقليمية ويوفر فرص العمل للشباب العربي، ونثمن في هذا السياق ما تحقق من انجازات في مجال التنمية المستدامة، متطلعين إلى استمرار تنمية الشراكة مع القطاع الخاص وإيجاد بيئة استثمارية محفزة مقدرين الجهود المبذولة لإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والاتحاد الجمركي.

19- نعرب عن صادق الشكر ووافر الامتنان للمملكة العربية السعودية ملكاً وحكومة وشعباً على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى الإعداد المحكم للقمة ونعبر عن خالص الاحترام وفائق التقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود على إدارته الحكيمة لأعمال القمة وعلى ما بذله من جهود مخلصة لدعم العمل العربي المشترك وتعزيز التنسيق والتعاون في سبيل خدمة الوطن العربي والتصدي للتحديات التي تواجهه.

———

محاولة إسرائيل إلزام جميع السفارات والممثليات الأجنبية بنقل مقار بعثاتها إلى مدينة القدس:

يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتية:
اطلعت لجنة الشؤون السياسية على مذكرة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن محاولة إسرائيل إلزام السفارات والممثليات الأجنبية بنقل مقارها إلى القدس،
وتوصي بالموافقة على ما يأتي:

1- أن تقوم الدول العربية بإجراء اتصالات ثنائية مكثفة مع مختلف دول العالم التي لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل لتجعلها لا ترضخ للضغط الإسرائيلي كي تنقل سفاراتها وممثلياتها إلى مدينة القدس، تضامنا مع الحق العربي وتجاوبا مع قرارات الأمم المتحدة، على أن توضح الدول العربية لتلك الدول خطورة هذا الإجراء الإسرائيلي وما ينطوي عليه من نتائج سيئة على مستقبل مدينة القدس العربية، وانعكاساته على كافة العلاقات بين الدول العربية والإسلامية وأية دولة قد تنقل مقر سفارتها إلى مدينة القدس.
2- تقوم الأمانة العامة بإبلاغ هذا القرار إلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لعرضه على المؤتمر القادم لوزراء الخارجية واتخاذ القرار المناسب بشأنه.
3- أن يعرض الموضوع على اللجنة العامة للحوار العربي الأوروبي لدراسته مع المجموعة الأوروبية لحثها على اتخاذ موقف مؤيد للحق العربي تجاه هذا الموضوع.
4- أن يرفع القرار إلى الوفد الدائم لجامعة الدول العربية في نيويورك لعرضه على المجموعة العربية ومتابعته بالاشتراك مع مجموعة الدول الإسلامية.

(ق 3800/ د.ع 71/ ج 2 - 1979/3/25)

قرار إسرائيل اعتبار القدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني:

اطلع المجلس على مذكرة الأمانة العامة بشأن قرار إسرائيل اعتبار القدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني، وإذ يؤكد المواقف التي اتخذتها الدول العربية والإسلامية بهذا الشأن يقرر ما يلي:

1- إزاء تحدي العدو الصهيوني باتخاذ القدس عاصمة لإسرائيل، فإن الدول العربية سوف تجابه بإصرار هذا التحدي بالتأكيد على التزامها بتحرير القدس لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتعتبر هذا الالتزام واجبا عربيا وإسلاميا.

2- ينوه المجلس بقرارات لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي ويدعو إلى التنسيق المستمر بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبين الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

3- دعوة الدول العربية والإسلامية لاستخدام جميع إمكاناتها ضد جميع الدول التي تتعامل مع قرار إسرائيل بضم القدس أو تؤيده أو تشجعه أو تسهم فيه، أو تساعد على تنفيذه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

4- فرض المقاطعة السياسية والاقتصادية على:

أ- الدول التي لها سفارات أو ممثليات في مدينة القدس الشريف.

ب- الدول التي تنقل أو تعلن عن نقل سفاراتها أو ممثلياتها إلى القدس.

ج- الدول التي تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

5- ويدعو المجلس دول العالم إلى الوقوف بحزم في وجه القرار الإسرائيلي لما يشكله من خطورة على الحقوق الوطنية الشرعية للشعب العربي الفلسطيني وعلى الحقوق القومية للأمة العربية ولما يمثله من اعتداء على القوانين والأعراف الدولية ومن تحد لقرارات الأمم المتحدة ومنظماتها ومن انتهاك فاضح للقيم والمقدسات الحضارية والتراثية والدينية.

(ق 3949/ د.ع 74/ ج 3 - 1980/9/15)

محاولة إسرائيل الضغط على بعض دول أمريكا اللاتينية لنقل سفاراتها إلى القدس

إن مجلس الجامعة،

بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة بشأن محاولة إسرائيل الضغط على بعض دول أمريكا اللاتينية لنقل سفاراتها إلى القدس،
- وعلى ما أوصت به لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــــرر

1- استمرار بذل الجهود لتعزيز التعاون بين الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية، وتطوير العلاقات بين الجانبين ثنائيا وجماعيا، وحث الـدول العربيـة علـى تعزيـز التمثيـل الدبلوماسي العربي في أمريكا اللاتينية.

2- مواصلة السعي لكسب التأييد والتفهم للحق العربي من خلال الزيارات التي تقـوم بهـا الوفود العربية إلى دول أمريكا اللاتينية تنفيذا لقرار مجلس الجامعة رقم 4201 بتاريخ 1982/9/23 وكذلك من خلال الاتصالات بين المسؤولين في دول أمريكـا اللاتينيـة والدول العربية.

3- تدعيم العلاقات الثقافية والإعلامية بدول أمريكا اللاتينية.

4- التأكيد على الفقرة الثالثة من قرار مجلس الجامعة رقم 4201 في 1982/9/23 بـشأن الاتصال بالجاليات العربية الأصل في أمريكا اللاتينية من أجل حثها على بذل الجهـود لتدعيم أواصر الصداقة والتعاون بين بلدانها وبين الدول العربية.

5- مواصلة الاتصالات بمنظمة الدول الأمريكية لتطوير إمكانيات ومجالات التعاون بـين الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية.

6- تعزيز الاتصالات مع المسؤولين في دول أمريكا اللاتينية لإشعار هذه الدول بخطـورة نقل سفاراتها إلى القدس وبذل المساعي لديها للحيلولة دون تنفيذه.

7- اتخاذ إجراءات فورية تنفيذا لقرارات مؤتمرات القمة العربية ومجلس الجامعـة ضـد الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس، مع مقاطعة ترشيحاتها الدولية.

(ق 4289/ د.ع 80/ ج 3 - 1983/9/14)

اعتداءات إسرائيل المتكررة تجاه مدينة القدس
ومحاولة نقل السفارة الأمريكية إليها

إن مجلس الجامعة،

- بعد اطلاعه:
  - على مذكرة منظمة التحرير الفلسطينية بشأن ما يجري في الكونغرس الأمريكي من مساع لنقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس الشريف،
  - وعلى مذكرة الأمانة العامة حول الموضوع،
  - وعلى ما أوصت به لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يستذكر قرارات مؤتمرات القمة العربية وبوجه خاص مؤتمري القمة العاشر والحادي عشر،
- وقرارات مجلس الجامعة السابقة في الموضوع،
- وقرار مجلس الأمن رقم 478 بتاريخ 1980/8/20 الذي يقرر عدم الاعتراف بالقانون الأساسي والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل والتي تسعى إلى تغيير طابع المدينة المقدسة والذي يطلب إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الموافقة على هذا القرار ومطالبة الدول التي أقامت بعثاتها الدبلوماسية في مدينة القدس أن تسحب تلك البعثات من مدينة القدس،

يُقـــرر

1- بذل الجهود والمساعي لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لعدم الاستجابة للضغوط الصهيونية التي تهدف إلى نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس لما يمثله هذا الإجراء من انتهاك للحق العربي المشروع الذي لا جدال فيه ولكونه يشكل موقفا عدائيا تجاه الأمة العربية.

2- أن تقوم الدول العربية بتكثيف اتصالاتها الثنائية مع مختلف دول العالم التي لها علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني لحثها على عدم الاستجابة للضغوط الصهيونية لنقل ممثلياتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس الشريف.

3- اتخاذ الإجراءات لتنفيذ قرارات القمة العربية وخاصة قرار القمة الحادي عشر تجاه أية دولة تنقل بعثتها الدبلوماسية إلى القدس الشريف أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل.

4- الطلب إلى الأمين العام إبلاغ هذا القرار إلى جلالة ملك المغرب بصفته رئيسا للجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي ورئيس مؤتمر القمة الإسلامي.

5- تأييد طلب منظمة التحرير الفلسطينية عقد دورة طارئة لمجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية والترحيب باستضافة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لهذه الدورة، والطلب إلى الأمين العام إبلاغ هذا القرار إلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

(ق 4328/ د.ع 81/ ج 2 - 1984/3/31)

بيـــــان
بشأن التوصل إلى موقف موحد إزاء العديد من القضايا العربية الهامة

عقد مجلس الجامعة جلسته المستأنفة يومي 18و19 أكتـــوبر/ تـــشرين أول 1986 ونـــاقش الموضوعات المدرجة في جدول أعماله بروح من الإخاء والتعاون وتوصل إلى موقف موحد إزاء العديد من القضايا العربية الهامة وبما يحفظ المصالح العربية مستوحيا توجهاته من روح ميثاق جامعة الدول العربية وقراراتها، ومن الإرادة العربية لمواجهة التحديات الخطيرة التـــي تجابه الأمة العربية.

وإدراكا من المجلس للانعكاسات السلبية للخلافات العربية على الأوضـــاع العربيـــة العامـــة ومسيرة العمل العربي المشترك فانه يؤكد على ضرورة العمل على إزالتها واستمرار الجهود المبذولة لتطويقها انطلاقا من الحرص على وحدة الصف العربي ومناعته وتعزيز التـــضامن بين أقطار الأمة العربية، كما رأى المجلس أنه من المتحتم الدعوة إلى عقـــد مـــؤتمر القمـــة العربي في أسرع وقت ممكن وكلف معالي رئيس دورة مجلس الجامعة ومعالي الأمين العـــام للجامعة بالمبادرة لإجراء المشاورات والاتصالات بالملوك والرؤساء العرب لتحديـــد زمـــان انعقاد مؤتمر القمة ومكانه.

واستعرض المجلس التطورات التي مر بها الصراع العربي الإســـرائيلي وقـــضية العـــرب المركزية – قضية فلسطين – منذ قرارات قمة فاس فأكد تمسكه بتلك القرارات كحـــد أدنـــى وضرورة العمل المشترك من اجل تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وبما يؤمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ويـــؤمن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة وفي تقرير مصيره بنفسه وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه فلسطين بعاصمتها القدس بقيـــادة منظمـــة التحريـــر الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وأكد المجلس رفضه القاطع للحلول والمبادرات الجزئية والمنفردة ورفض التفاوض المباشـــر مع العدو الصهيوني وتطرق المجلس إلى لقاء ايفران وقرر إحالة الموضوع إلى مؤتمر القمة العربي القادم. كما أكد أن السبيل إلى السلام العادل والشامل هو عقد مؤتمر دولـــي برعايـــة الأمم المتحدة.

وفي نفس الوقت الذي يسجل فيه المجلس إدانته لسياسة القبضة الحديدية للكيـــان الـــصهيوني داخل فلسطين والأراضي العربية المحتلة فإنه يشيد بنضال ســـكان هـــذه المنـــاطق ويحيـــي صمودهم ضد الاحتلال. وقد توقف المجلس أمام ما تتعرض له المخيمات الفلسطينية في لبنان

من اعتداءات ويناشد المسؤولين وجميع القيادات اتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم تكرارها بما يحفظ أمن هذه المخيمات.

وقد ناقش المجلس الحرب العراقية الإيرانية واعتبر هذا الموضوع في قلب اهتمامات الأمة العربية لما يشكله استمرار هذه الحرب واحتمالات انتشارها من أخطار جسيمه على الأمة العربية وعلى قضاياها المصيرية.

وأكد المجلس رفضه القاطع لاحتلال أي جزء من الأرض العربية في العراق كما أكد على ضرورة إنهاء الحرب وفقا لميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية.

واستعرض المجلس العدوان والتهديدات الأمريكية ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وأكد إدانتها.

وأكد المجلس خطورة الموقف الذي اتخذته حكومة ساحل العاج بنقل سفارتها إلى القدس فأكد استنكاره الشديد لهذا الإجراء المنافي للقرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة والقمم الأفريقية وعن مجالس التعاون العربي الأفريقي ودعا إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة وفق القرارات التي صدرت عن اجتماعات القمة العربية ومجلس الجامعة وخاصة تنفيذ قرار مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي يقضى بأن تقوم الدول العربية بقطع جميع العلاقات مع أية دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو تنقل سفارتها إليها.

كما سجل استياءه الشديد لإقدام بعض الدول الأفريقية على إعادة علاقاتها بإسرائيل مما يؤثر سلبيا على علاقات هذه الدول بالدول العربية.

وأكد المجلس إيمانه بجامعة الدول العربية وبدورها القومي كأداة مثلى لتنظيم العمل العربي المشترك خدمة لقضايا الأمة العربية وتحقيقاً لأهدافها.

وعبر المجلس عن حرصه الشديد على توفير الوسائل الكفيلة بإنجاح العمل العربي المشترك، وعلى تطوير الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة لإعطائها القدرة الفضلى على تحقيق الأهداف التي رسمها ميثاق الجامعة وقراراتها.

كما سجل المجلس إكباره للجهود التي يبذلها الأمين العام لصيانة العمل العربي المشترك وتطويره.

(بيان رقم 12/ د.ع.م 86 - 1986/10/18)

في مجال الشؤون الدولية

مشروع قانون معروض على الكونغرس الأمريكي
لنقل مقر للسفارة الأمريكية إلى القدس

إن مجلس الجامعة،

- **بعد اطلاعه:**

- على مذكرة الأمانة العامة في شأن مشروع قانون معروض على الكونغرس الأمريكي لبناء مقر للسفارة الأمريكية في القدس،
- وعلى قرارات مؤتمرات القمة العربية، وخاصة مؤتمري القمة العاشر والحادي عشر،
- وعلى قرارات مجلس الجامعة السابقة في الموضوع،
- وعلى ما أوصت به لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــــرر

1- متابعة الجهود لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإقناعها بعدم الاستجابة للمساعي الرامية إلى نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، لما يمثله هذا الإجراء من اعتداء على الحقوق العربية، ومن خرق لقرارات الأمم المتحدة، ولانعكاساته السلبية على العلاقات.

2- تكثيف الجهود العربية في جميع المؤتمرات والمحافل الدولية لتأكيد ضرورة احترام قرارات الأمم المتحدة والمحافل الدولية المتعلقة بمدينة القدس.

3- تكليف الأمانة العامة بتنسيق الجهود مع منظمة المؤتمر الإسلامي لتنفيذ القرارات العربية الإسلامية المتعلقة بمدينة القدس.

4- تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع مجلس السفراء العرب في واشنطن لمتابعة التطورات المستجدة، وتقديم تقرير حول هذا الموضوع إلى مجلس الجامعة في دورته القادمة.

(ق 4652/ د.ع 87/ ج 3 - 1987/4/6)

- ج -

قضية القدس

إن مجلس الجامعة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة بشأن قضية القدس،
  - وعلى قرارات مؤتمرات القمة العربية،
  - وعلى قراراته السابقة بشأن الموضوع،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- واستذكارا لقرارات الأمم المتحدة، ومنظماتها المتخصصة المتعلقة بوضع مدينة القدس وخاصة في الدورة الطارئة الاستثنائية العاشرة وقراريها رقمي 2/10 و3/10 بهذا الشأن،

يُقـــــرر

1- إدانة إسرائيل على تعنتها وإصرارها على الاستيطان في جبل أبو غنيم بالرغم من معارضة واستنكار المجتمع الدولي، ودعوة الدول العربية إلى اتخاذ قراري الجمعية العامة رقم 2/10 في 1997/4/24 ورقم 3/10 في 1997/7/15 منطلقا لحملة إعلامية واسعة توضح استراتيجية إسرائيل التوسعية التي تعرقل عملية السلام وتعرضها للخطر.

2- المحافظة على عروبة القدس، ومواجهة الحملة الإسرائيلية لتهويدها ولطمس معالمها العربية والإسلامية، وتثبيت وجود المؤسسات الوطنية القائمة فيها، ورفض الممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد المدينة، والمتمثلة في تغيير البرامج التعليمية للفلسطينيين، وسحب هويات المواطنين المقدسيين، وإغلاق المكاتب الفلسطينية، وإدانة محاولات المستوطنين الاعتداء على الأماكن المقدسة، وخاصة جماعة "أمناء جبل الهيكل".

3- دعم المواطنين في القدس، وجوارها العربي عن طريق إقامة مشاريع إنتاجية لإنعاش الاقتصاد الذي يخنقه الحصار الإسرائيلي المضروب على المدينة، وتنفيذ برامج إسكانية، وتكثيف عمليات البناء العربي فيها.

4- أن تتبنى جامعة الدول العربية بالتنسيق مع منظمة المؤتمر الإسلامي حملات شعبية في الدول العربية والإسلامية من أجل إنقاذ القدس، وتشكيل لجنة تحضيرية من المنظمتين لوضع خطة عمل لهذه الحملات، مع مراعاة أن تقوم كل منظمة بدعوة المنظمة الأخرى لحضور الاجتماعات التي تعقدها وأجهزتها ولجانها ذات الاختصاص.

5- رفض وإدانة قرار الكونجرس الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، واعتماده مبلغ مائة مليون دولار لنقل السفارة الأمريكية إليها، واعتبار القرارات ضربة قاضية لجهود السلام ودعوة الإدارة الأمريكية الاستمرار في دورها كراع نزيه لعملية السلام.

(ق 5676 ج/ د.ع 108/ ج 4 - 1997/9/21)

- ج -

قضية القدس

إن مجلس الجامعة،

بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى المخططات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس سواء عن طريق الاستعمار الاستيطاني، أو سحب الهويات، أو عدم الترخيص بالبناء للفلسطينيين، واستيلاء المستوطنين على منازلهم وطردهم منها،
- وعلى توصية مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في دورته الثانية والستين،
- وعلى قراراته السابقة،
- وعلى قرارات مؤتمرات القمة العربية، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة،
- وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر

1- التذكير بقرار مؤتمر القمة الحادي عشر وقرارات مجلس الجامعة التي تنص على قطع العلاقات مع أية دولة تنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، ومتابعة موقف حكومة جمهورية بنما في هذا الشأن.

2- الترحيب بالموقف الذي اتخذه الرئيس الأمريكي إزاء محاولات الكونجرس تطبيق قانون نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس ودعوة الاتحاد البرلماني العربي إلى اتخاذ الموقف المناسب وإجراء الاتصالات اللازمة مع الكونجرس الأمريكي لتوضيح وجهة النظر العربية إزاء هذا الموضوع.

3- استمرار الدول العربية في بذل جهودها لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مدينة القدس، بتقديم الدعم المباشر، وكذلك عن طريق الدعوة إلى التآخي بين القدس والعواصم العربية والإسلامية، لتبنى مشاريع لتعزيز الصمود العربي في المدينة.

4- استمرار الاتصال، وتعزيز الصلات بحاضرة الفاتيكان للحفاظ على الحقوق العربية في القدس وقضية فلسطين.

5- توثيق التعاون مع الكنائس الشرقية ودعم المبادرات التي تقوم بها في تأييد الحقوق العربية في القدس، وقضية فلسطين، واتخاذ موقف موحد إزاء ما تقوم به الكنيسة الأرثوذكسية في القدس، من تصرف في أراض وأملاك لصالح إسرائيل.

6- دعوة المنظمات الدولية، وخاصة منظمة اليونسكو للضغط على إسرائيل لمنعها من تهديد أساسات المسجد الأقصى، وما يحيط به من أبنية بما تجريه من حفريات بجواره، ورفض الادعاءات الباطلة التي تستند إليها إسرائيل لتهويد المواقع الإسلامية المقدسة في المدينة، ودعوة الدول العربية والإسلامية إلى تكثيف الجهود لاتخاذ قرار لحماية القدس في المؤتمر العام لليونسكو الذي سيعقد في أكتوبر/ تشرين أول 1999.

7- استمرار الأمانة العامة في إجراء الاتصالات للعمل على منع عقد المؤتمر السنوي السادس والستين للاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومؤسساتها بمدينة القدس عام 2000 كونها مدينة تحت الاحتلال، والعمل على نقل هذه الدورة إلى مكان آخر.

8- مطالبة المجتمع الدولي، وخاصة الدولتين راعيتي عملية السلام، بالعمل على رفع الحصار الجائر عن مدينة القدس، والضغط على إسرائيل لوقف كافة الممارسات، والإجراءات غير الشرعية والمخالفة لجميع المواثيق والمعاهدات والاتفاقات الدولية.

9- دعوة المنظمات الدولية والمحلية العاملة في مجال حقوق الإنسان إلى فضح الممارسات الإسرائيلية الرامية إلى إفراغ المدينة من سكانها العرب وحرمانهم من هويتهم المقدسية، وحقهم وحق أولادهم في الإقامة في مدينتهم، وإدانة هذه الممارسات.

10- دعوة الأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى التنسيق فيما بينهما لدعم بيت مال إنقاذ القدس، لتمكينه من أداء المهام الموكلة إليه.

11- دعوة جميع الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية إلى التدخل لوقف الممارسات الإسرائيلية إزاء المؤسسات الفلسطينية، وبشكل خاص بيت الشرق باعتبار هذه الممارسات انتهاكا للقانون الدولي، واتفاقية جنيف، وخطابات الضمانات المعطاة للجانب الفلسطيني من السيد/ جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في إطار مؤتمر مدريد للسلام، ومن الحكومة الإسرائيلية في إطار الخطاب الموجه لوزير خارجية النرويج السابق حول المحافظة على المؤسسات الفلسطينية في القدس وعدم التعرض لها.

12- التقدير الكامل لجهود منظمة المؤتمر الإسلامي، وما صدر عنها من قرارات بشأن القدس، وما قامت به من أعمال ونشاطات لمنع تهويد المدينة المقدسة وعدم المساس بالأماكن الدينية، والتخفيف من معاناة أبناء القدس.

13- تكليف الأمين العام متابعة تنفيذ ما جاء في هذا القرار.

(ق 5883 ج/ د.ع 112/ ج 4 - 1999/9/13)

بيان دورة القدس
الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية
بشأن قضية فلسطين

إن مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الرابع عشر بعد المائة المنعقد على مستوى وزراء الخارجية بالقاهرة يومي 3 – 4 سبتمبر/ أيلول 2000، تدارس تطورات قضية فلسطين، بعد أن استمع إلى خطاب فخامة الرئيس ياسر عرفات، الذي استعرض التطورات الجارية على المسار الفلسطيني مركزا على قضية القدس، وقضية اللاجئين، وقضية الأرض بوصفها جميعا عصب التسوية المنشودة والقائمة على أساس السلام الشامل والعادل استنادا إلى مبادئ الشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

والمجلس إذ يذكر بقرار مؤتمر القمة العربي عام 1996، وبقراره 5092 لعام 1991، حيث اتخذ السلام كخيار استراتيجي، يؤكد أن الأمة العربية ما زالت حريصة كل الحرص على إنجاز السلام، استنادا للقرار 242 الذي أكد على عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، ودعا إسرائيل إلى الانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة إلى حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، بما فيها القدس الشرقية، والجولان العربي السوري المحتل، كما أكد على ذلك أيضا القرار رقم 338.

إن مجلس الجامعة يطالب راعيي عملية السلام، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من التزامها بعملية السلام، بتطبيق قواعد العدالة وأن تعمل على رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني، الذي عانى منذ أكثر من نصف قرن من سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي، المنافية لقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ويطالب مجلس الجامعة المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن بالاعتراف بدولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف، عند إعلانها، التزاما من مجلس الأمن بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

ويؤكد مجلس الجامعة أن أي حل لا يأخذ قضية القدس في الاعتبار لن يكتب له النجاح، كما يؤكد رفضه لأية محاولة لانتقاص السيادة الفلسطينية على القدس الشريف، وان أي تغيير أو إجراء أحدثته إسرائيل في مدينة القدس سواء بالاستيطان أو مصادرة الأراضي، أو الاستيلاء على الأملاك، وضم شطري المدينة، هي إجراءات باطلة، ولاغية، حسب قراري مجلس الأمن 252 (1968) 267 (1969)، وغيرهما من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما يؤكد المجلس على البعد الروحي للقدس الشريف بالنسبة لجميع المسلمين والمسيحيين في العالم، وعلى ضرورة العمل الإسلامي المسيحي المشترك للحفاظ على مدينة القدس وطابعها الديني والتاريخي والحضاري.

ويذكر مجلس الجامعة بقرار مجلس الأمن رقم 478 (1980) الذي يدعو دول العالم إلى عدم نقل سفاراتها إلى القدس، وبقرار مؤتمر القمة العربي الحادي عشر (عمان 1980) ويؤكد على قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل بدون تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة وفق قرارات الشرعية الدولية والتسوية الشاملة التي تكفل إقامة دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

إن مجلس الجامعة يرى أن حق العودة هو حق أساسي كفلته جميع الشرائع الدولية ومواثيق حقوق الإنسان ويطالب الأمم المتحدة بتفعيل عمل لجنة التوفيق الدولية التي أنشئت بمقتضى القرار رقم 194 تاريخ 1948/12/11، لتطبيق هذا القرار وبخاصة الفقرة الحادية عشرة منه المتعلقة بالعودة والتعويض عن الأضرار التي لحقت باللاجئين الفلسطينيين، وكذلك تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 237 المتعلق بعودة النازحين نتيجة عدوان عام 1967، والقرارات اللاحقة بهذا الشأن.

إن مجلس الجامعة إذ يدين الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، كالاستيطان والاستمرار في مصادرة الأراضي، وشق الطرق وهدم المنازل، يطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة، دعوة إسرائيل إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وبخاصة القرار رقم 465 (1980) الذي يدين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، ويدعو إسرائيل إلى تفكيك جميع المستوطنات بما فيها المستوطنات في القدس، وكذلك قرارات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة التي أدانت في خمس قرارات منفصلة استمرار الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة، وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطالبتها بالوقف الفوري وإلغاء جميع التدابير التي اتخذتها بصورة غير قانونية مخالفة للقانون الدولي، ضد المقادسة الفلسطينيين.

ويدعو مجلس الجامعة المجموعة الدولية من خلال الأمم المتحدة وبالتحديد مجلس الأمن الدولي إلى إيجاد الآلية اللازمة لضمان تنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

وإذ يذكر المجلس بقرارات الجمعية العامة ابتداء من القرار 181 وحتى القرار 3236، بتأييد حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة على أرضه، يطالب بقبول دولة فلسطين فور إعلانها، عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

ويؤكد مجلس الجامعة دعمه ومساندته لحق الشعب الفلسطيني في ممارسة سيادته الكاملة على جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلت في يونيو/ حزيران عام 1967، وفى إقامة دولته

المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، كما يؤكد دعمه ومساندته لموقف دولة فلسطين الذي يستند على التمسك بالسيادة على القدس الشريف بما فيها جميع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

(بيان رقم 54/ د.ع 114 - 2000/9/3)

- ج -

قضية القدس

إن مجلس الجامعة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى توصية مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في دورته الخامسة والستين،
  - وعلى قرارات مؤتمرات القمة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة،
  - وعلى قراراته السابقة المتعلقة بالموضوع،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يتابع بقلق استمرار تردى الأوضاع في مدينة القدس نتيجة الممارسات الإسرائيلية المستمرة لتهويد المدينة، وطرد المواطنين الفلسطينيين والاستيلاء على ممتلكاتهم وتوسيع المستوطنات القائمة، وفرض الحصار بصورة متكررة،

يُقـــرر

1- التأكيد على السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية وأهميتها كعاصمة للدولة الفلسطينية، ولضمان التواصل الجغرافي ولحرية الحركة والنشاط الاقتصادي للشعب الفلسطيني.

2- التأكيد على عروبة القدس وآثارها ومقدساتها وبخاصة حائط البراق باعتباره أثرا إسلاميا فلسطينيا عربيا، والتأكيد على ما جاء في وثيقة لجنة الفقهاء الدولية (ديسمبر 1930)، التي شكلتها بريطانيا مع عصبة الأمم، والتي أثبتت الحق العربي في حائط المبكى.

3- تحميل إسرائيل مسؤولية أي خطر يهدد حائط البراق بالاعتداء عليه من قبل السلطات الإسرائيلية أو المتطرفين اليهود، بأي شكل كان.

4- التأكيد على الموقف العربي الثابت بشان عدم شرعية محاولات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والتذكير بقرار مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان عام 1980 الخاص بقطع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل.

5- مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لوقف كافة ممارساتها وإجراءاتها غير الشرعية في القدس، والمخالفة لجميع المواثيق والمعاهدات والاتفاقات الدولية وخاصة فيما يتعلق بالاستيطان ومصادرة الأراضي والحفريات، وسحب الهويات وفرض الحصار.

6- دعوة الهيئات الإنسانية والحقوقية إلى مساندة الدعوى القضائية لإثبات عدم شرعية استئجار الولايات المتحدة الأمريكية للأراضي التي تنوى بناء سفارة أمريكية عليها.

7- تكثيف الجهود مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) لتفعيل قرار المجلس التنفيذي رقم 159 م ت/1، 4، 3 المتعلق بالقدس وقرار المؤتمر العام رقم 30م/28 لتأمين إنجاز المهمة المنوطة بالخبير الأمريكي أوليغ جربار المكلف بإعداد تقرير حول التراث الثقافي للقدس وفقا لروح اتفاقية عام 1972 الخاصة بحماية التراث العالمي والثقافي والطبيعي.

8- مناشدة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية الامتناع عن المشاركة في مؤتمرات تعقد في مدينة القدس ما دامت المدينة محتلة ولم يتم التوصل إلى حل بشأنها.

9- تكليف الأمانة العامة بتكثيف الاتصالات مع كافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن وغيرها لشرح قضية القدس وتأكيد الموقف العربي نحوها، وكذا تأكيد هذا الموقف في المؤتمرات والمحافل الدولية، والعمل على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية خاصة القرار 242 الذي ينص على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة والقرار 252 الذي يؤكد على عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس.

10- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتفعيل دور صندوق الأقصى في تمويل مشاريع للمحافظة على الهوية العربية والإسلامية للقدس، وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية وفك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي ولمواجهة سياسة العزل والحصار.

(ق 6053 ج/ د.ع 115/ ج 2 - 2001/3/12)

تطورات ومستجدات قضية فلسطين بكافة أبعادها
(الانتفاضة، القدس، اللاجئون، الأونروا، الاستيطان، التنمية)

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة المتعلقة بالموضوع،

يُقـــــرر

أ- **<u>الانتفاضة</u>:**

1- توجيه تحية تقدير وإكبار إلي الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة، والي أرواح شهدائه، وجرحاه وكل ضحايا العدوان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة.

2- مواصلة التحرك السياسي العربي في الأمم المتحدة، ولدى الأطـراف المعنيـة لوقف العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وقيادتـه، ولتـوفير الحمايـة الدولية له، وذلك طبقا لقرارات الشرعية الدولية وإعلان مـؤتمر جنيـف فـي 2001/12/5 بشأن تطبيق بنود اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

3- حث المنظمات والهيئات الشعبية العربية على مواصلة دعمها لصمود الـشعب الفلسطيني، وانتفاضته الباسلة، ودعوة الدول العربية إلى تشجيع قيام مثل هـذه الهيئات في الدول التي لم تنشأ فيها.

4- دعم جهود القانونين العرب في توثيق جرائم الحـرب الإسـرائيلية وملاحقـة مرتكبيها الإسرائيليين قضائياً وإعلاميا.

(*) **تحفظ وفد جمهورية العراق:**

في الوقت الذي يؤكد فيه وفد جمهورية العراق دعم العراق الكامل لنضال الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وحق الدول العربية في تحرير أراضيها المحتلة، ومواجهة العدوان الصهيوني، فإنـه يسجل تحفظه على عبارات ما يسمى بالتسوية السلمية والمفاوضات الجارية وما يتعلق بهما، أو أية تحركات أو تجمعات إقليمية تشارك فيها (إسرائيل)، أو تقارير أو مبادرات تصب في إطار ما يسمى بالمفاوضات والتسوية السلمية، وعلـى أي قرارا أو توصية تنتقص من حق شعب فلسطين في مواصلة انتفاضته الباسلة ضد الاحتلال والعدوان الصهيوني من أجل تحرير كامل ترابه الوطني من النهر إلى البحر.

ب- **القدس:**

1- التأكيد على عروبة مدينة القدس، والتصدي لمحاولات إسرائيل تهويد المدينة، وتدنيس آثارها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لوقف هذه الممارسات.

2- إدانة ملاحقة سلطات الاحتلال الإسرائيلي لرجال الدين الإسلامي والمسيحي، ودعوة الدول الأعضاء والأمانة العامة لبذل الجهود لدى الهيئات الدولية المعنية لوقف هذه الممارسات وضمان حرية الأديان في القدس المحتلة.

3- التأكيد على عدم شرعية محاولة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، واعتبار إقدام أية دولة على نقل سفارتها إلى القدس قبل التوصل إلى حل حول الوضع النهائي للمدينة، انتهاكا للقوانين والأعراف الدولية. وتأكيد الالتزام بقرار مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الخاص بقطع جميع العلاقات مع أية دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو تنقل سفارتها إليها.

ج- **اللاجئون:**

التأكيد على تحميل إسرائيل المسؤولية القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء واستمرار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ورفض محاولات التوطين بكافة أشكاله، والتمسك بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948.

د- **الأونروا:**

1- ضرورة استمرار وكالة الأونروا في تقديم خدماتها، وعدم إنهاء أو توقف أو تقليص تلك الخدمات، حتى يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار 194.

2- حث الدول العربية على تنفيذ قرار مجلس الجامعة رقم 4645 لعام 1987، برفع نسبة مساهماتها في الميزانية السنوية للوكالة، لتصل إلى المستوى الذي كانت عليه عام 1981، وهو 7.8%.

ه- **الاستيطان:**

1- العمل على تفعيل إعلان جنيف الصادر في 2001/12/5، والذي يدعو إلى الامتناع عن القيام بأي انتهاكات لاتفاقية جنيف الرابعة، ويؤكد على انطباق الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، وعلى عدم شرعية إقامة وتوسيع المستعمرات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس

الشرقية، وذلك تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم 465 لعام 1980 والقرارات الدولية الأخرى ذات الصلة.

2- مطالبة الاتحاد الأوروبي بتفعيل قراره الخاص بحظر استيراد منتجات المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية، ومناشدة الدول والمنظمات غير الحكومية بذل الجهود من أجل مقاطعة هذه المنتجات، وقطع العلاقات التجارية مع منتجيها وموردیها.

3- مطالبة المجتمع الدولي بالعمل على وضع حد للجرائم والتعديات التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي وتحميل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية هذه الجرائم.

و- <u>التنمية</u>:

1- تكليف الأمانة العامة مواصلة التحرك لتنسيق وتنشيط جهود المنظمات، الأهلية العربية والمنظمات الدولية، الهادفة إلى دعم صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة نتائج سياسات الاحتلال.

2- الإعراب عن التقدير للجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل دعم صمود الشعب الفلسطيني من خلال الحرص على وصول المساعدات الرسمية العربية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية ورعايته للتبرعات الشعبية لصالح "حساب دعم صمود الشعب الفلسطيني رقم 124448" المفتوح لدى البنك العربي بالقاهرة (فرع المهندسين)، والتأكيد على أهمية الاستمرار في تلك الجهود.

(ق 6152/ د.ع 117/ ج 3 - 2002/3/10)

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى التقرير التمهيدي للأمين العام،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يستذكر بيان وقرارات قمة بيروت بهذا الخصوص وقرار مبادرة السلام العربية،
- وإذ يؤكد على قراره رقم 6152 بتاريخ 2002/3/10 في دورته العادية (117) في هذا الشأن،
- وإذ يحيي ويشيد بصمود أبناء الشعب الفلسطيني في مواجهة عسف وظلم وبطش العدو الإسرائيلي، وإذ يدين بشدة الممارسات اللاإنسانية التي ترتكب على مدار الساعة في الأراضي العربية المحتلة مخالفة كافة الشرائع والمواثيق الدولية والإنسانية وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، وإذ يحذر من خطورة ما ترتكبه إسرائيل من قتل واعتقال وأسر يومي لأبناء الشعب الفلسطيني وزجهم في السجون الإسرائيلية وممارسة أبشع أنواع التعذيب ضدهم، ومحاولة إبعاد بعض المواطنين وإذ يطالب بالإفراج الفوري عن المعتقلين والمحتجزين ووقف محاولات الإبعاد،

يُقـــرر

أ- **<u>الانتفاضة</u>:**

1- بذل كل الجهود العربية لفضح كافة أشكال الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الشعب الفلسطيني بما فيها الاغتيالات والقتل والاعتقالات الجماعية والإبعاد، والتدمير المنهجي للمؤسسات الفلسطينية والممتلكات العامة والخاصة، ودعوة المجتمع الدولي إلى توفير الحماية الدولية العاجلة للشعب الفلسطيني، وإلزام إسرائيل – كقوة احتلال – بالتعويض اللازم.

2- التأكيد على إن الممارسات الإسرائيلية العدوانية تجاه المواطنين الفلسطينيين وآخرها إجراءات الإبعاد، تعد مخالفة صريحة لكل المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وتعتبر من جرائم الحرب، وتوجيه مجالس السفراء العرب بالخارج، وبعثات الجامعة لإثارة هذه الانتهاكات

في الاتصالات السياسية والدبلوماسية وفي المجالات الإعلامية وإطلاع الرأي العام على حقائق الأوضاع في الأراضي الفلسطينية.

3- تكثيف الجهود العربية السياسية والإعلامية والدبلوماسية، الرامية إلى تأكيد الالتزام بالقرارات والاتفاقيات الدولية التي تشكل جوهر عملية السلام وحق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه الوطنية واختيار قيادته، ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، ومقاومة المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى إعادة إدارتها المدنية والعسكرية في الأراضي الفلسطينية.

4- تشكيل لجنة بإشراف الأمين العام، وبالتنسيق مع مندوبية دولة فلسطين من متخصصين في القانون والسياسة والإعلام لمتابعة أوضاع المعتقلين والأسرى والمبعدين، وإعداد المعلومات والوثائق اللازمة لإثارة قضيتهم على كافة الأصعدة الدولية، الرسمية والشعبية.

5- مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بإعادة النظر في سياسة تزويد إسرائيل بالأسلحة في ضوء قيام هذه الأخيرة باستخدامها ضد المدنيين والأهداف المدنية الفلسطينية.

6- تكثيف الاتصالات مع المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية (منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش وغيرها) لإعداد تقارير عن الانتهاكات الإسرائيلية وإرسال لجان تقصي الحقائق إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

7- قيام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتنسيق مع مندوبية دولة فلسطين بإصدار كتيبات باللغات المختلفة تتناول قضية الأسرى والمعتقلين والمحتجزين وأشكال التعذيب التي يتعرضون لها في السجون والمعتقلات الإسرائيلية.

8- قيام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتنسيق مع المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لتسجيل جرائم الحرب التي تقوم بها سلطات الاحتلال جماعات وأفرادا لتقديمهم إلى المحاكم المختصة وفق القانون الدولي.

ب- <u>القدس</u>:

1- التأكيد على عدم شرعية محاولة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، واعتبار إقدام أية دولة على نقل سفارتها إلى القدس قبل التوصل إلى حل حول الوضع النهائي للمدينة انتهاكا للقوانين والأعراف الدولية. وتأكيد الالتزام بقرار مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الخاص بقطع جميع العلاقات مع أية دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو تنقل سفارتها إليها.

2- مواصلة الجهود العربية لمواجهة محاولات إسرائيل تسجيل بعض الأماكن الأثرية في القدس الشرقية كأماكن دينية يهودية، وتكثيف هذه الجهود في إطار اليونسكو والهيئات الدولية المعنية الأخرى لحماية الآثار والمقدسات في الأراضي الفلسطينية من اعتداءات إسرائيل.

3- الإشادة بالجهود والمساعي التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس من أجل المحافظة على الهوية الدينية المتميزة لمدينة القدس الشريف وبعمل جلالته الدؤوب لوقف المخططات الإسرائيلية التي تستهدفها.

4- التأكيد على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة وقرار مجلس الأمن رقم 242 على مدينة القدس باعتبارها أرضاً فلسطينية محتلة، والعمل على تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة، وبخاصة قرار مجلس الأمن رقم 252 الذي يؤكد عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس وضمها.

5- التأكيد على مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لوقف كافة ممارساتها المخالفة لقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وعدم شرعية قرارات محكمة العدل الإسرائيلية العليا بشأن هدم المنازل العربية في القدس أو إخلائها وتمليكها لجمعيات استيطانية يهودية.

6- التحرك السياسي والإعلامي نحو الرأي العام العالمي لمواجهة إجراءات فصل مدينة القدس عن محيطها العربي ومحاولات تمزيقها جغرافيا واجتماعيا وتحويلها إلى ثكنة عسكرية.

7- الموافقة على تخصيص مبلغ 50 ألف دولار أمريكي لإقامة معرض في العاصمة الأمريكية واشنطن خلال عام 2003 للتأكيد على عروبة مدينة القدس الشريف.

ج- **<u>اللاجئون</u>:**

1- تأكيد مسؤولية إسرائيل القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واستمرارها، والتمسك بضرورة حلها وفقًا لقرارات الشرعية الدولية.

2- ضرورة التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948.

3- التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ورفض محاولات التوطين بكافة أشكالها، ومقاومة أي ادعاءات إسرائيلية بوجود رابط بين التهجير القسري الذي

حول الفلسطينيين إلى لاجئين وبين هجرة اليهود من الدول العربية باعتبارها ادعاءات كاذبة.

4- إدانة الاعتداءات الهمجية الإسرائيلية ضد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة ما حدث في مخيم جنين وما نجم عنها من تدمير آلاف المنازل وتشريد سكانها، ودعوة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتقديم العون اللازم لإعادة إسكان اللاجئين الفلسطينيين الذين هدمت منازلهم.

5- إدانة إسرائيل لرفضها استقبال فريق تقصي الحقائق الذي شكله الأمين العام للأمم المتحدة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 1405 بشأن الجرائم الإسرائيلية في مخيم جنين والمدن الفلسطينية الأخرى وكذلك لمنعها منظمات الإغاثة الدولية من تقديم المساعدات لسكان المخيمات ومنعها أيضا شهود العيان من الإدلاء بشهاداتهم لمعدي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، مما جعله لا يعكس بشكل كامل حقيقة ما ترتكبه إسرائيل من مجازر وجرائم بشعة في حق سكان مخيم ومدينة جنين.

د- **<u>الأونروا:</u>**

1- التأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به وكالة الأونروا في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، وضرورة استمرار هذا الدور دون توقف أو تقليص إلى أن يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948.

2- مطالبة المجتمع الدولي بتوفير الحماية اللازمة لمنشآت وكالة الأونروا وأنشطتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة من الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

3- مناشدة البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسات العربية والإسلامية المانحة، تقديم الدعم المالي لبرامج الأونروا الطارئة لمواجهة الظروف الصعبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

4- الترحيب بموقف كل من السكرتير العام للأمم المتحدة والمفوض العام للأونروا في الرد على الادعاءات الخاصة بدعم الأونروا لما يسمى بالمنظمات "الإرهابية" الفلسطينية في المخيمات وبيان زيف هذه الادعاءات وخلوها من أية مصداقية.

ه- **<u>الاستيطان:</u>**

التأكيد على أن سياسة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلية غير شرعية وتمثل عقبة أمام تحقيق تسوية سلمية بين الفلسطينيين وإسرائيل، ومطالبة المجتمع الدولي بالعمل على وقف التوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، ولاسيما قرار مجلس الأمن رقم 465 الذي يؤكد عدم شرعية

الاستيطان. وكذلك المطالبة بتطبيق توصيات خطة ميتشل الخاصة بوقف الاستيطان والتي أكدها بيان الاجتماع الرباعي في نيويورك بتاريخ 2002/7/17.

و- <u>التنمية</u>:

1- دعوة الدول العربية التي لم تفي بعد بالتزاماتها طبقاً لقرارات القمة إلى المسارعة في تسديد الحصص المتبقية للستة أشهر الأولى التي تبدأ في 2002/4/1 وتنتهي في 2002/9/1.

2- في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي وفرض الحصار الاقتصادي والعسكري المتواصل والمدمر وكافة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية الجائرة والتعسفية الموجهة ضد الشعب الفلسطيني، وعلى ضوء البند الأول من قرار القمة للدعم المالي لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصندوقي الأقصى والانتفاضة المقرر في قمة بيروت والذي نص علي قابلية التجديد التلقائي والإلزامي لمدة ستة أشهر أخرى طالما استمر العدوان الإسرائيلي ونظرا لاحتياجات السلطة الوطنية الفلسطينية لسداد التزاماتها لدفع مرتبات 130 ألف يعيلون مليون مواطن فلسطيني، فان كافة الدول العربية مدعوة للوفاء بما قررته القمة العربية باستمرار تقديم مساهمات لفترة الستة أشهر القادمة والتي تبدأ في 2002/10/1 وتنتهي في 2003/3/1.

3- التأكيد على قرار القمة العربية الخاص بتعزيز صندوقي الأقصى والانتفاضة بمبلغ 150 مليون دولار إضافي حيث قامت بعض الدول العربية مشكورة بالمساهمة بحصصها وينتظر أن تساهم دول عربية أخرى في تقديم دعم لهذين الصندوقين، والتأكيد على استمرار الدعم الشعبي العربي لصمود الشعب الفلسطيني.

4- الطلب إلى رئاسة القمة والأمين العام إجراء ما يرونه مناسبا من اتصالات ومشاورات لمتابعة تنفيذ قرار قمة بيروت 2002 في هذا الشأن.

5- التأكيد على أهمية استمرار الأمانة العامة في بذل الجهود لحشد الدعم الرسمي والشعبي العربي عبر الحملة القومية للتبرع التي أطلقتها لدعم صمود الشعب الفلسطيني ومؤسساته الوطنية.

6- حث الأمم المتحدة على إلزام إسرائيل بدفع تعويضات عن الخسائر والأضرار التي ألحقتها بالاقتصاد الفلسطيني ودفع أموال السلطة الفلسطينية التي تحتجزها من عائدات الجمارك والضرائب.

(ق 6211/ د.ع 118/ ج 3 - 2002/9/5)

قرار الكونجرس الأمريكي بشأن القدس

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري المنعقد في مقر الأمانة العامة بدورته غير العادية بتاريخ 2002/11/10،

- بعد أن أستمع إلى العرض الذي قدمه رئيس وفد دولة فلسطين بشأن قرار الكونجرس الأمريكي حول مدينة القدس،

يُقـــرر

1- التأكيد على أن القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام 1967 والتي يجب الانسحاب منها وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ولاسيما 242(1967)، 338(1973)، 252(1968)، 267(1969)، 271(1969)، 298(1971)، 465(1980)، 476(1980)، 478(1980)، وكذلك القرارات الخاصة بالقدس والتي تدعو إلى إلغاء جميع الإجراءات الإسرائيلية واعتبارها باطلة ولاغية.

2- الرفض المطلق لقرار الكونجرس الأمريكي الذي يعتبر خروجاً عن أحكام القانون الدولي والشرعية الدولية وانتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

3- تأييد قرار الرئيس ياسر عرفات باعتبار القدس عاصمة لدولة فلسطين المستقلة، والتأكيد على الموقف العربي الداعم لصمود الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية في مواجهة المخططات الإسرائيلية لتهويد القدس.

4- الطلب إلى الإدارة الأمريكية اتخاذ الخطوات اللازمة التي تكفل عدم الالتزام بالفقرة الخاصة بوضع القدس كما وردت في الفقرة 214 من مشروع قانون ميزانية وزارة الخارجية الأمريكية، واستمرار الجهود للتوصل إلى حل عادل لقضية القدس يكفل الحقوق العربية المشروعة فيها.

5- تفعيل قرارات مؤتمرات القمة العربية، والتي أكدت بطلان كافة الإجراءات التي اتخذتها وتتخذها إسرائيل لتغيير معالم القدس، والتي طالبت فيها دول العالم بعدم نقل سفارتها إلى القدس وقطع جميع العلاقات مع الدول التي تقوم بذلك.

6- دعوة الاتحاد البرلماني العربي والبرلمانات العربية إلى القيام باتخاذ ما يلزم من إجراءات حيال هذا القرار الخطير.

7- تأييد الدعوة إلى عقد اجتماع عاجل للجنة القدس لمواجهة تبعات هذا القرار.

8- دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته لوضع قراراته بشأن قضية فلسطين موضع التنفيذ وفي مقدمتها تلك القرارات المتعلقة بالقدس، ومطالبة الأمين العام للأمم المتحدة

أن يوجه رسالة واضحة إلى الولايات المتحدة الأمريكية يبين فيها أن قرار الكونجرس الأمريكي الخاص بموضوع القدس مخالفة صريحة لقرارات الشرعية الدولية والتي كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد صادقت عليها.

9- مناشدة الفاتيكان رفض الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس، والعمل على حماية المدينة المقدسة من مخاطر الإجراءات الإسرائيلية.

(ق 6259/ د.غ.ع/ ج 2 - 2002/11/10)

متابعة تطورات

(القدس، الاستيطان، الجدار، الانتفاضة، اللاجئون، الأونروا، التنمية)

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى التقرير التمهيدي للأمين العام ونشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يستنكر قرارات القمم العربية، وبخاصة قمة بيروت (2002)، وقمة شرم الشيخ (2003)، وقمة تونس (2004)، وقمة الجزائر (2005)، وقمة السودان (2006)،
- وإذ يؤكد على قراره رقم 6608 د.ع (125) بتاريخ 2006/3/4،
- وإذ يعبر عن تقديره واعتزازه بالشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية المنتخبة، وإصراره على نيل حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وصموده في وجه الحصار الظالم،
- وبعد أن أصبحت الانتفاضة تعبر عن مخزون نضالي وطني يؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه،
- وفي ظل استمرار الحكومة الإسرائيلية في عدوانها الوحشي ضد الشعب الفلسطيني والاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري خاصة في مدينة القدس، وتكثيف الاستيطان واتخاذ الإجراءات أحادية الجانب الهادفة لرسم الحدود النهائية لإسرائيل،
- وإذ يتابع بقلق شديد الحفريات التي تقوم بها إسرائيل أسفل المسجد الأقصى والتي تهدد بانهيار أساساته وتدميره تمهيدا لإقامة الهيكل المزعوم على أنقاضه، والإجراءات الأخرى الهادفة لتهويد المدينة المقدسة،

يُقـــرر

أولا: القدس:

1- التأكيد على التمسك بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، ورفض جميع الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التي تستهدف ضم المدينة وتهويدها وخلق حقائق جديدة على

الأرض لاستباق مفاوضات الوضع النهائي مما يحول دون إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة.

2- دعوة لجنة القدس إلى عقد اجتماع عاجل لبحث سبل مواجهة التطورات الخطيرة الخاصة باستكمال طوق جدار الفصل العنصري حول القدس واستمرار مخططات تهويد المدينة تنفيذا للمشروع الصهيوني بإقامة (حوض القدس).

3- إدانة الإجراءات والحفريات الإسرائيلية أسفل المسجد الأقصى والتي تهدد بانهياره ومطالبة إسرائيل (دولة الاحتلال) التوقف فورا عن كل هذه الإجراءات وتنفيذ التزاماتها طبقا للقانون الدولي واتفاقيات جنيف بالمحافظة على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية، ودعوة منظمة اليونسكو لتحمل مسؤولياتها في هذا الشأن.

4- مطالبة المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة – خاصة مجلس الأمن – باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرغام إسرائيل على وقف بناء جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس الذي يعزل أكثر من 100 ألف فلسطيني عن أراضيهم ومنازلهم ومؤسساتهم الصحية والتعليمية وهدم ما تم بناؤه من هذا الجدار، وذلك تنفيذا للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 2004/7/9، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (10/15) بتاريخ 2004/7/20.

5- إدانة القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلية على المواطنين الفلسطينيين للوصول إلى الأماكن الدينية المقدسة المسيحية والإسلامية، ودعوة المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية لرفع هذه القيود واحترام حرية ممارسة الشعب الفلسطيني لشعائره الدينية.

6- دعوة الدول والمنظمات العربية والإسلامية إلى مواصلة تقديم الدعم المادي والمعنوي لسكان القدس وللمؤسسات الفلسطينية فيها لمساعدتهم على مواصلة الصمود والحفاظ على ممتلكاتهم والتصدي لأي محاولات لسلطات الاحتلال وللمستوطنين للاستيلاء عليها، ودعوة لجنة القدس للقيام بدور فاعل في هذا المجال، والإشادة بقرار القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة القاضي بإنشاء جامعة الأقصى في مدينة القدس.

7- إدانة الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في منع سكان مدينة القدس والضفة الغربية من حرية التنقل إلا بعد الحصول على تصاريح مسبقة، والمرور عبر حواجز، وذلك بهدف عزل مدينة القدس وسكانها عن محيطها الفلسطيني، وخصوصا بعد استكمال بناء جدار الفصل العنصري حول القدس.

8- التأكيد على أهمية استمرار الأونروا والمنظمات الدولية الأخرى في الالتزام بقرارات الشرعية الدولية بخصوص القدس، بما في ذلك الإبقاء على مراكزها وإداراتها ومكاتبها الرئيسية في القدس المحتلة، وعدم نقلها إلى خارجها.

9- إدانة محاولات إسرائيل الرامية إلى إقامة خط ترام بين المستوطنات الإسرائيلية ومدينة القدس، لما يمثله ذلك من دعم للمستوطنات غير الشرعية وتمهيد للاستيلاء على مدينة القدس العربية، ودعوة الدول والمنظمات الدولية للعمل على وقف هذا المشروع والامتناع عن الإسهام في تنفيذه بما في ذلك الشركات المساهمة في تنفيذه لمخالفته لقرارات الشرعية الدولية.

10- دعوة وسائل الإعلام العربية لتخصيص أسبوع لدعم القدس ومواطنيها وتوضيح ما تتعرض له المدينة المقدسة من أخطار التهويد وتغيير طابعها التاريخي والسكاني ودعوة اللجنة الدائمة للإعلام العربي لتعزيز البرامج والمشروعات الخاصة بدعم القدس.

11- قيام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بإصدار طابع بريدي يخصص ريعه لدعم صمود مدينة القدس وأهلها.

12- إدانة الحفريات الإسرائيلية تحت المسجد الأقصى المبارك التي تهدد بانهياره، وكذا محاولات إسرائيل السيطرة على شؤون إدارة الأوقاف الإسلامية.

13- مطالبة الدول العربية والمنظمات الدولية المعنية التصدي للمخططات إسرائيل الهادفة إلى بناء متحف على الأرض المصادرة من مقبرة مأمن الله (أقدم مقبرة إسلامية) تضم قبور آلاف من الشخصيات التاريخية، والسعي لدى منظمة اليونسكو الدولية لإيقاف هذا الانتهاك الخطير لأحد معالم التراث الإنساني الإسلامي في مدينة القدس، وكذا التصدي للمشروع الصهيوني الرامي إلى رفع أبنية كنيس يهودي في البلدة القديمة لتغطي على المعالم الإسلامية والمسيحية، ومواصلة مخططها لتهويد القدس.

14- إدانة المحاولات المستمرة التي تقوم بها منظمات يهودية لإعداد حملات شهرية لاقتحام المسجد الأقصى بدعوى بناء الهيكل المزعوم، ودعم جهود المواطنين المقدسيين في مواجهة هذه الاعتداءات ودعوة المنظمات الدولية ذات العلاقة للتضامن معهم في هذا المجال.

15- دعوة المجتمع الدولي وبخاصة مجلس الأمن الدولي المسؤول عن حفظ الأمن والسلام الدوليين، ومنظمة اليونسكو الدولية لتحمل المسؤولية في الحفاظ على المسجد الأقصى وحمايته من التهديدات الإسرائيلية، وحماية كافة المقدسات والأوقاف الإسلامية والمسيحية، ووقف الاعتداءات التي يتعرض لها رجال الدين المسيحيين والمسلمين في المدينة والأراضي الفلسطينية كافة.

16- دعوة جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لتفعيل التعاون بينهما وتطـــويره بما يخدم قضية فلسطين والحفاظ على الهوية العربية الإسلامية لمدينة القدس والحفـــاظ على مقدساتها وصيانة آثارها الدينية والتاريخية.

17- الترحيب بالقرار الذي اتخذته كل من كوستاريكا والسلفادور بنقل سفارتيهما من القدس إلى تل أبيب، ودعوة الدول العربية لإعادة فتح سفاراتها في هذين البلدين.

ثانيا: الاستيطان:

1- التأكيد على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، والتأكيد على ضرورة التصدي لمحاولات الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ إجراءات أحادية الجانب وخلـــق وقائع جديدة على الأرض.

2- رفض أي محاولة من أي طرف أو جهة باعتبار المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تمثل أمراً واقعاً في انتهاك صريح وواضح للقانون الدولي والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

3- إدانة الوجود الاستيطاني الإسرائيلي في الجولان العربي السوري المحتل، وإدانة تكثيف الاستيطان فيه والتأكيد على عروبة هذه الأرض كجزء لا يتجزأ من الأراضي السورية.

4- مطالبة المجتمع الدولي بذل جهوده لوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضـــي الفلسطينية المحتلة والجولان العربي السوري المحتل وتنفيـــذ القـــرارات الدوليـــة ذات الصلة لاسيما قراري مجلس الأمن رقم 465 لعـــام 1980 ورقـــم 497 لعـــام 1981 اللذين يؤكدان على عدم شرعية الاستيطان وضرورة تفكيك المستوطنات القائمة.

5- دعوة الاتحاد الأوروبي ودول العالم مواصلة الـــضغط علـــى إســـرائيل لوقـــف بنـــاء المستعمرات الاستيطانية وتفكيك القائم منها واتخاذ إجراءات تنفيذ فورية لمنع منتجـــات المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية من الاستفادة من أي تسهيلات وإعفاءات جمركيـــة في الأسواق الأوروبية.

6- رفض السياسات الإسرائيلية في مجال الهجرة لمخالفتها للشرعية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة، وتحذير الدول المصدرة للمهاجرين من خطورة الهجرة اليهودية على الـــسلام والاستقرار في المنطقة وعلى علاقتها ومصالحها مع الدول العربية، والعمل على إبراز مدى صلف وعدوانية المواقف الإسرائيلية في هذا الخصوص.

7- إدانة الممارسات الإسرائيلية في استخدام الأراضي الفلسطينية المحتلة للـــتخلص مـــن نفاياتها الصلبة والنفايات الخطرة والسامة الناتجة عن اســـتخدام ســـكان المـــستوطنات

الإسرائيلية، لما يتركه ذلك من تأثيرات صحية وبيئية سلبية على المواطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعوة المنظمة الدولية للبيئة للتحقيق في هذه المخالفات والعمل على تلافي آثارها الخطيرة على الشعب الفلسطيني.

8- التحذير من خطورة تسارع النشاط الاستيطاني في مدينة القدس الشرقية ومحيطها بهدف فصل المدينة وبشكل نهائي عن باقي أراضي الضفة الغربية، مما سيجعل المدينة عام 2008 في قلب إسرائيل ومحاطة بمدن استيطانية، الأمر الذي سيجعل التفاوض بشأنها أمراً مستحيلاً.

ثالثاً: جدار الفصل العنصري:

1- مناشدة جميع الدول والمنظمات والهيئات الدولية المعنية الاستجابة الفورية لما طالبت به محكمة العدل الدولية بشأن عدم الاعتراف بالوضع الناشئ عن إقامة هذا الجدار والامتناع عن تقديم أي مساعدة لعملية بنائه وتفكيك ما تم إنشاؤه منه والتعويض عن الأضرار الناتجة عنه.

2- التأكيد على أهمية إشراك المنظمات غير الحكومية العربية والإسلامية والدولية في حشد التأييد اللازم لتنفيذ ما ورد في الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن جدار الفصل العنصري وضرورة وقف بنائه وإزالته.

3- دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في التصدي لأي عملية تهجير إسرائيلية جديدة لأبناء الشعب الفلسطيني تفرضها الضغوط المعيشية القاسية التي يعاني منها اللاجئون وغير اللاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نتيجة الممارسات الإسرائيلية، ونتيجة إقامة جدار الفصل العنصري، ودعوة وكالة الغوث الدولية إلى الاستمرار في التعريف بأخطار إقامة هذا الجدار على اللاجئين الفلسطينيين، وحرمانهم من الوصول إلى منشآت الوكالة وخدماتها التعليمية والصحية والاجتماعية.

4- التحذير من خطورة الإسراع في استكمال بناء جدار الفصل العنصري حول القدس والمسمى بـ(غلاف القدس) وتأثيراته السلبية على أوضاع السكان الفلسطينيين المقدسيين القاطنين خارج الجدار، وذلك بعزلهم عن مصادر رزقهم وأماكن عملهم وحرمانهم من حقهم في المواطنة داخل مدينة القدس.

5- التأكيد على دعوة الأمانة العامة والدول العربية إلى وضع خطة تحرك لدفع المجتمع الدولي لتنفيذ الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في 2004/7/9 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول عدم شرعية جدار الفصل العنصري الصادر في

2004/7/20، وقيام الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد سجل الأضرار المترتبة عن الجدار كما نص على ذلك قرار الجمعية العامة.

رابعاً: الانتفاضة:

1- توجيه تحية اعتزاز وتقدير إلى الشعب الفلسطيني ونضاله وتضحياته وإلى قيادته الشرعية المنتخبة وعلى رأسها الرئيس محمود عباس لصمودهم في وجه الممارسات الوحشية التي تقوم بها إسرائيل، ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لسحب قواتها من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان إلى خطوط الرابع من حزيران 1967، والأراضي المحتلة في الجنوب اللبناني، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، طبقا لما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية التي قامت على أساسها عملية السلام، وفي مقدمتها القرار 194 لعام 1948 ومبادرة السلام العربية.

2- مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لوقف الاعتداءات العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تتعرض إلى قصف جوي وبحري ومدفعي متواصل وتوغلات عسكرية واغتيال للقيادات الفلسطينية، وتحميل المجتمع الدولي مسؤولية ما يجري من قتل وتدمير، وخاصة بعد قيام الولايات المتحدة بإجهاض صدور قرار من مجلس الأمن يطلب الوقف الفوري لهذه الاعتداءات، وبعد معارضة الدول الأوروبية الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، وامتناع حكومة الاتحاد السويسري (الدولة الوديعة لاتفاقيات جنيف) عن التصويت لصالح القرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني الأمر الذي رأت فيه إسرائيل ضوءا أخضر للاستمرار في اعتداءاتها الوحشية.

3- التأكيد على ضرورة سرعة إنهاء الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة كنتيجة للحصار الجائر الذي تفرضه إسرائيل، ونتيجة لقطع المساعدات الدولية عن السلطة الفلسطينية، ومطالبة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لممارسة الضغط من أجل سرعة وصول المساعدات الإنسانية من غذاء ودواء إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لمنع كارثة إنسانية وشيكة تهدد بتفجر الأوضاع.

4- دعوة الأمانة العامة إلى استمرار التنسيق مع المجتمع الدولي والمنظمات والمجالس العربية المتخصصة الحكومية وغير الحكومية لتركيز الجهود على معالجة الأوضاع المعيشية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية جراء الممارسات والإجراءات القمعية الإسرائيلية وإجراءات الإغلاق والحصار وتأثيراتها السلبية، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والطفولة والإغاثة.

5- مطالبة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة العمل على إنهاء الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة وضمان حرية العبور في معبر رفح طبقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في 15 نوفمبر/ تشرين ثاني 2005، وخاصة أن المعبر هو المتنفس الوحيد لأهالي قطاع غزة في ظل الاحتلال، والعمل على تنفيذ الشروط الدولية التي صاحبت تنفيذ الخطة الإسرائيلية لفك الارتباط عن قطاع غزة، بعد أن تحول القطاع بالفعل إلى سجن كبير، وامتنعت إسرائيل عن تنفيذ وعودها فيما يتعلق بفتح المعابر، وبناء الميناء، وإعادة بناء المطار، وإنشاء ممر آمن بين القطاع والضفة الغربية.

6- دعوة الحكومة السويسرية السعي لاستئناف عقد مؤتمر جنيف للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، والمطالبة بحماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خاصة في ضوء استمرار انتهاك القوات الجوية الإسرائيلية لاتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولي الإنساني وقصفها للمستشفيات وعربات الإسعاف والطواقم الطبية.

7- دعوة الأمانة العامة ومجالس السفراء العرب وأجهزة الإعلام العربية إلى التحذير من خطورة الأوضاع المأساوية التي يعيشها المختطفون والمعتقلون والأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون والمعتقلات الإسرائيلية في ظل ممارسات بشعة تتنافى مع كافة الشرائع والمواثيق الدولية، ومطالبة المجتمع الدولي وخاصة المنظمات الإنسانية والحقوقية الدولية لممارسة الضغط على إسرائيل للإفراج عنهم، وكشف الأوضاع اللاإنسانية التي يتعرضون لها وبخاصة المعتقلين والأسرى من الأطفال والنساء.

8- دعوة الأمانة العامة لمتابعة مؤشرات التصويت على القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي/ الإسرائيلي في الأمم المتحدة وكافة الهيئات الدولية، والاتصال بالدول التي تتخذ مواقف سلبية في هذا الشأن لشرح وجهة النظر العربية ومحاولة تغيير مواقفها.

خامساً: اللاجئون:

1- تأكيد التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ورفض محاولات التوطين بكافة أشكاله، والذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة وضرورة التصدي لما يشاع خلاف ذلك، ودعوة الأمانة العامة والدول الأعضاء إلى مواصلة وتكثيف جهودها على الساحة الدولية، وفي الأمم المتحدة، لتأكيد هذا الحق وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار الجمعية العامة رقم 194 (1948)، ووفقاً لمبادرة السلام العربية وتأكيد مسؤولية إسرائيل القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء واستمرار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

2- مواصلة إدانة المخططات الإسرائيلية الرامية إلى التدمير الوحشي لمخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودعوة كافة الدول والمجموعات والمنظمات العالمية للتدخل الفوري، وبذل أقصى الجهود لمعالجة آثار الكارثة الإنسانية في هذه المناطق.

3- التأكيد على ضرورة توفير الحماية وسبل العيش الكريم للاجئين الفلسطينيين في العراق ودعوة الأمانة العامة القيام بالاتصالات اللازمة بهذا الشأن.

سادساً: الأونروا:

1- التأكيد على التفويض الممنوح للأونروا وفق قرار إنشائها (قرار الجمعية العامة رقم 302 لعام 1949) وعدم المساس بولايتها أو مسؤوليتها وعدم تغيير أو نقل مسؤوليتها إلى جهة أخرى، والعمل على أن تبقى الأونروا ومرجعيتها القانونية الأمم المتحدة ورفض أي محاولات أو مقترحات يمكن أن تؤدي إلى إقحام المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أو غيرها من المنظمات والهيئات في مهام عمل الأونروا وكذا التأكيد على ضرورة استمرار الأونروا بتحمل مسؤولياتها في تقديم الخدمات للاجئين داخل المخيمات وخارجها في كافة مناطق عملياتها حتى يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلا عادلا وشاملا وفق ما نصت عليه مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة 194.

2- التأكيد على أهمية استمرار توفير الدعم المالي اللازم لبرامج ونشاطات وكالة الغوث الدولية الاعتيادية والطارئة، ودعوة الأمانة العامة وبعثاتها في الخارج ومجالس السفراء العرب إلى مواصلة تفعيل قنوات الاتصال المختلفة مع الدول المانحة كافة، لحثها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه وكالة الغوث الدولية وتمكين الوكالة من القيام بمهامها كاملة وعدم تحميل الدول العربية المضيفة أعباء إضافية تقع أساساً ضمن مسؤولية الأونروا.

3- الإشادة بمجهودات الأمين العام للجامعة في السعي لتوفير الدعم اللازم للأونروا ومساندتها في أداء خدماتها للاجئين الفلسطينيين.

4- مطالبة الدول المانحة بالوفاء بالتزاماتها تجاه موازنة الأونروا ومطالبتها بدعم برنامج الطوارئ الذي لا زالت الحاجة له ماسة نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية وآثارها.

5- دعوة الدول المانحة إلى الاستجابة لمتطلبات خطة الأونروا متوسطة المدى حتى تستطيع الوكالة تنفيذ توصيات مؤتمر الأونروا في جنيف الذي انعقد في حزيران/ يونيو 2004 بما يوفر احتياجات اللاجئين الفلسطينيين ومخيماتهم وبما لا يتعارض مع الأنظمة والقوانين المعمول بها في الدول العربية المضيفة.

6- إدانة الممارسات والإجراءات الإسرائيلية التي تعرقل إيصال الخدمات والمساعدات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعوة المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لرفع هذه القيود لتتمكن الوكالة من ممارسة أعمالها وكذا توفير الحماية اللازمة لطواقمها العاملة في تقديم هذه الخدمات.

7- تحميل سلطات الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية الأعباء الإضافية التي تتكبدها الأونروا نتيجة إجراءات الإغلاق والحصار وتقييد حركة إيصال المساعدات لمستحقيها ومطالبتها بالتعويض عن هذه الخسائر.

8- الترحيب بجهود منظمة المؤتمر الإسلامي وسعيها المتواصل لحث الدول الأعضاء فيها على دعم الأونروا.

9- الترحيب بمساهمات الدول العربية في دعم موازنة الأونروا ودعوتها والهيئات الرسمية وغير الحكومية إلى مواصلة دعم برامج الأونروا الاعتيادية والطارئة.

10- تقديم الشكر إلى الجمهورية اللبنانية على جهودها البناءة والمتميزة في أدائها طوال مدة رئاستها للجنة الاستشارية للأونروا.

11- دعوة الأونروا التنسيق مع الدول العربية المضيفة في إعداد وتنفيذ برامجها بما يتوافق مع سياسات هذه الدول.

سابعاً: التنمية:

1- دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته ومواصلة التزامه واستئناف تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية وعدم اللجوء إلى فرض شروط سياسية على الجانب الفلسطيني لتقديم تلك المساعدات.

2- توجيه الشكر للدول العربية التي قامت بدعم الاقتصاد الفلسطيني وفتحت أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات الفلسطينية المنشأ عبر إعفاء سلعه ومنتجاته من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، ودعوة باقي الدول العربية للالتزام بتنفيذ القرارات العربية الصادرة بهذا الشأن، ودعوة الدول التي تقوم بالإعفاء الجزئي للسلع والمنتجات المستوردة من الأراضي الفلسطينية، إلى الإعفاء الكامل لها وعدم إخضاع تلك المنتجات إلى أي استثناءات من الإعفاءات الممنوحة، واعتماد شهادة المنشأ الفلسطينية، بما يضمن الانسياب الميسر للسلع والمنتجات الفلسطينية للأسواق العربية ويدعم صمود الاقتصاد الفلسطيني في مواجهة سياسات العزل والإغلاق والحصار الإسرائيلية.

3- التأكيد على ضرورة ممارسة ضغط دولي على إسرائيل للالتزام بكل بنود اتفاقية المعابر الموقعة مع الجانب الفلسطيني في نوفمبر/ تشرين ثاني 2005، لضمان حرية

حركة الأفراد والبضائع في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة وبينها وبين محيطها العربي، وإعادة فتح مطار غزة وبناء الميناء.

4- توجيه الشكر والتقدير للشعوب العربية التي شكل دعمها وتضامنها وتكافلها عوناً بالغ الأهمية للشعب الفلسطيني وأسهم في توفير الاحتياجات الأساسية لكثير من الأسر الفلسطينية ومكنها من الصمود في وجه العدوان التدميري والحصار الإسرائيلي، ودعوة المؤسسات الشعبية العربية والجمعيات الخيرية والأفراد إلى الاستمرار في مواصلة وتكثيف هذا الدعم وتعظيم مردوده من خلال انتظام تدفق وتنسيق قنواته وتخطيط أوجه استخدامه.

5- مطالبة المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بدفع التعويضات المستحقة للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية جراء الخسائر الناجمة عن العدوان الإسرائيلي المتصل للعام السادس على التوالي.

(ق 6669/ د.ع 126/ ج 2 - 2006/9/6)

متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية
والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2016/9/8،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- إذ يؤكد على جميع قراراته السابقة بخصوص متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية، وآخرها قراره رقم 8050 – د.ع (146) بتاريخ 2016/9/8،

يُقرر

1- التأكيد مجدداً على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين. وإعادة التأكيد على حق دولة فلسطين بالسيادة على كافة الأرض الفلسطينية التي احتلت عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ومجالها الجوي، ومياهها الإقليمية، وحدودها مع دول الجوار.

2- التأكيد على أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي، وأن الشرط المسبق لتحقيقه هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلت عام 1967، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة، وإطلاق سراح جميع الأسرى من سجون الاحتلال، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، استناداً إلى القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، وقرارات القمم العربية المتعاقبة، والتمسك والالتزام بمبادرة السلام العربية كما طُرحت في عام 2002.

3- تحذير إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) من التمادي في استفزاز مشاعر العرب والمسلمين حول العالم، من خلال التصعيد الخطير لسياساتها وخطواتها غير القانونية التي تهدف إلى تهويد وتقسيم المسجد الأقصى المبارك، ويعتبر المجلس أن أي قوانين ترمي إلى إقرار مثل هذه الأعمال لاغية وباطلة؛ ويحذر من أن هذه المخططات من شأنها أن تشعل صراعاً دينياً في المنطقة، تتحمل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المسؤولية الكاملة عنه.

4- التضامن الكامل مع الشعب الفلسطيني، وإدانة كافة الجرائم التي ترتكبها حكومة الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء الشعب الفلسطيني، ودعوة المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، إلى تحميل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المسؤولية المباشرة عن جرائم وإرهاب حكومة الاحتلال والمستوطنين ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل وممتلكاته، والمطالبة بتطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على الأرض الفلسطينية، وإحالة مرتكبي هذه الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

5- الدعوة إلى مواصلة الجهود العربية التي أقرتها قمة شرم الشيخ د.ع (26) بموجب القرار رقم 615 بتاريخ 2015/3/29، بشأن إجراء ما يلزم من اتصالات ومشاورات لحشد الدعم الدولي لإعادة طرح وتبني مشروع قرار في مجلس الأمن يؤكد الالتزام بأسس ومبادئ ومرجعيات مبادرة السلام العربية وحل الدولتين، ويضع جدولاً زمنياً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين، وإنجاز التسوية النهائية، مع آلية رقابة دولية تضمن التنفيذ الدقيق، واستمرار التشاور بهذا الشأن مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن والمجموعات الإقليمية والدولية.

6- مطالبة المجتمع الدولي بإيجاد الآلية المناسبة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام (2016)، والذي أكد، ضمن جملة أمور أخرى، على أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام، وطالب إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والذي أكد على أن المجتمع الدولي لن يعترف بأي تغييرات في حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات.

7- الرفض المطلق للقرار الذي اتخذه مجلس النواب الأمريكي في 2017/1/6، والذي ندد بقرار مجلس الأمن 2334، والإعراب عن القلق الشديد إزاء مثل هذا النهج الذي تتبعه المؤسسات التشريعية الأمريكية، والذي يقوض القانون الدولي ويتناقض مع دور

ومسؤوليات الولايات المتحدة كعضو دائم في مجلس الأمن، وينحاز للاحتلال الإسرائيلي على حساب حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

8- الترحيب بانعقاد مؤتمر باريس للسلام في 2017/1/15 بحضور عربي ودولي كبير، والمطالبة بإيجاد آلية دولية فعالة لمتابعة وتنفيذ عناصر البيان الصادر عنه نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين، وتحقيق حل الدولتين، ضمن إطار زمني محدد. ودعوة الدول الراعية والحاضرة للمؤتمر والتي لم تعترف بعد بدولة فلسطين، لاسيما جمهورية فرنسا صاحبة المبادرة، إلى الاعتراف بدولة فلسطين كمساهمة فعالة منها لتحقيق حل الدولتين.

9- مطالبة جميع الدول بالالتزام بقراري مجلس الأمن 476 و478 لعام (1980)، ومبادئ القانون الدولي، التي تعتبر القانون الإسرائيلي بضم القدس الشرقية المحتلة، لاغٍ وباطل، وعدم إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس أو نقل تلك البعثات إليها. ودعوة الدول الأعضاء، والأمين العام، ومجالس السفراء العربية، وبعثات الجامعة، بالعمل على متابعة أي توجه لخرق قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي في هذا الشأن، والتصدي له بفاعلية.

10- مطالبة مجلس الأمن بإصدار قرار بشأن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإنفاذ قراراته ذات الصلة لاسيما القرار (904) لعام 1994 والقرار(605) لعام 1987 القاضية بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية وضرورة توفير الحماية الدولية بالأراضي الفلسطينية بما فيها القدس. ودعوة الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لتحمل مسؤولياتها وكفالة احترام وإنفاذ الاتفاقية في أرض دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من خلال وقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

11- التأكيد على دعم انضمام دولة فلسطين إلى المنظمات والمعاهدات والمواثيق الدولية، بصفة ذلك حق أصيل لها.

12- التأكيد مجدداً على الرفض القاطع للاعتراف بإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) كدولة يهودية.

13- رفض أي مشروع لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، أو أي تجزئة للأرض الفلسطينية، والتأكيد على مواجهة المخططات الإسرائيلية التي تهدف إلى فصل قطاع غزة عن باقي أرض دولة فلسطين، والتحذير من تماهي أي طرف مع هذه المخططات.

14- استمرار تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بالتشاور والتنسيق مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي في مختلف المواضيع والإجراءات التي تخص القضية الفلسطينية، وآليات تنفيذ القرارات العربية والإسلامية في هذا الشأن.

15- استمرار دعم قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الداعية إلى إعادة النظر في كل العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية الفلسطينية مع إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، بما يضمن إجبارها على احترام الاتفاقيات الموقعة، واحترام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

16- التأكيد على احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس، وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية وتشكيل حكومة وحدة وطنية، والتأكيد على الالتزام بوحدة التمثيل الفلسطيني، والتأكيد على أن الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، تشكل الضمانة الحقيقية للحفاظ على الحقوق الوطنية الفلسطينية. وحث كافة الفصائل الفلسطينية على الذهاب إلى انتخابات عامة وفق الاتفاقات المعقودة بينها.

17- إدانة سياسة الحكومة الإسرائيلية الهادفة إلى تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنات المقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين في دولة فلسطين المحتلة، وخاصة ما يُسمى بـ"قانون التسوية"، مما يعني تشريع البناء الاستيطاني والضم والتوسع في المنطقة المسماة (ج) من أراضي الضفة الغربية المحتلة، والذي يؤدي إلى تدمير حل الدولتين.

18- دعم صمود فلسطينيي الداخل عام 1948 في أرضهم ودفاعهم عن حقوقهم في وجه السياسات والتشريعات التحريضية والعنصرية المدانة، التي تقودها حكومة الاحتلال الإسرائيلي ضدهم، والدعوة إلى إحياء يوم 30 يناير/ كانون ثاني من كل عام، باعتباره يوماً عالمياً للتضامن مع أهل الداخل الفلسطيني عام 1948.

19- الدعوة إلى استمرار العمل العربي والإسلامي المشترك على مستوى الحكومات والبرلمانات والاتحادات لتوسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، ودعوة الدول التي لم تعترف بها بعد للقيام بذلك.

20- تشكيل لجنة قانونية استشارية في إطار جامعة الدول العربية لتقديم المشورة حول رفع قضايا أمام المحاكم الدولية بشأن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته ومقدساته، وكذلك بشأن المظالم التاريخية التي لحقت بالشعب الفلسطيني، بما فيها "وعد بلفور" عام 1917، وتقديم مقترحات عملية في هذا الشأن.

21- استمرار تكليف المجموعة العربية في مجلس حقوق الإنسان بجنيف، والمجموعة العربية في اليونسكو، بالتحرك مع الدول والمجموعات الإقليمية المختلفة للتصويت لصالح قرارات فلسطين في هذه المحافل الدولية، ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عنها.

22- استمرار تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة:

- متابعة الجهود داخل مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإنهاء الاحتلال، ولوقف كافة الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية.
- متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 بشأن الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني في دولة فلسطين.
- حشد الدعم والتأييد للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة، وكافة التحركات الأخرى التي تسعى لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وكافة الأراضي العربية المحتلة.
- متابعة قبول طلب دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
- مطالبة الأمم المتحدة متابعة توثيق حقوق وأملاك اللاجئين في ارض فلسطين التاريخية للحفاظ عليها وتحديثها، بما في ذلك سجلات الأراضي لضمان حل عادل لمحنة اللاجئين وفقاً للقرار 194 (د-3).
- مطالبة الأمم المتحدة بالقيام بتحمل مسؤولياتها واتخاذ الإجراءات اللازمة وفق آلية مناسبة للتطبيق لمنع التصرف بأملاك اللاجئين الفلسطينيين في أراضي فلسطين عام 1948، باعتبارها لاغية وباطلة وغير قانونية.

(ق: رقم 8109 - د.ع (147) - ج 2 - 2017/3/7)

التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2016/9/8،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة بخصوص مدينة القدس المحتلة، وآخرها قراره رقم 8051 – د.ع (146) بتاريخ 2016/9/8،

يُقـــرر

أولاً:

1- التأكيد مجدداً أن القدس الشرقية هي عاصمة دولـــة فلـــسطين، ورفـــض أي محاولـــة للانتقاص من السيادة الفلسطينية على القدس الشريف.

2- الإدانة الشديدة والرفض القاطع لجميع السياسات والخطط الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف ضم المدينة المقدسة وتشويه هويتها العربية، وتغيير تركيبتها السكانية، وعزلها عن محيطها الفلسطيني.

3- التأكيد على رفض وإدانة كافة الانتهاكات التي تقـــوم بهـــا إســـرائيل (القـــوة القائمـــة بالاحتلال) للاماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وخاصة المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمسجد الأقصى المبارك، وتقسيمه زمانياً ومكانياً، وتقـــويض حريـــة صلاة المسلمين فيه وإبعادهم عنه، وفرض السيطرة علـــى إدارة الأوقـــاف الإســـلامية والمسيحية في القدس المحتلة.

4- إدانة الاعتداءات المتكررة من المسؤولين والمستوطنين المتطرفين الإسرائيليين على حرمة المسجد الأقصى المبارك، تحت دعم وحماية ومشاركة الحكومة الإسرائيلية، واعتبار المساس به خط أحمر سيؤدي إلى تقويض الأمن والسلم الدوليين.

5- التحذير من المخطط الإسرائيلي الهيكلي المعروف بالمخطط 2020، والذي يرمي إلى اعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، وتغيير أسماء بوابات المسجد الأقصى وأسواره الإسلامية ووضع لوحات عليها تحمل أسماء توراتية، وهدم المباني والآثار الإسلامية في منطقة حائط البراق، وحفر شبكة أنفاق أسفل المسجد الأقصى المبارك والمدينة المقدسة.

6- إدانة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لمصادرتها أراضي المواطنين المقدسيين لإقامة مستوطنات جديدة وتوسيع مستوطنات قائمة بما فيها المشروع الاستيطان المُسمى (E1)، من خلال بناء آلاف الوحدات الاستيطانية داخل أسوار البلدة القديمة وخارجها.

7- التنديد بمواصلة إقامة جدار الفصل العنصري حول القدس لتطويقها، ومطالبة المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن، اتخاذ الإجراءات اللازمة لإرغام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) على وقف بناء جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس، وإزالة ما تم بناؤه من هذا الجدار، تنفيذا للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 2004/7/9، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (10/15) بتاريخ 2004/7/20.

8- إدانة مواصلة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لمصادرة وهدم البيوت في مدينة القدس، خدمة لمشاريعها الاستيطانية في المدينة المقدسة، وكذلك مواصلة تجريف آلاف الدونمات لصالح إنشاء مشروع ما يُسمى بـ"القدس الكبرى"، وبناء طوق استيطاني يمزق التواصل الجغرافي الفلسطيني بهدف إحكام السيطرة عليها.

9- إدانة الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في تطبيق قانون عنصري يستهدف حق المقدسيين الفلسطينيين من الإقامة في مدينتهم، والذي بموجبه يتم سحب بطاقات الهوية من آلاف الفلسطينيين المقدسيين الذين يعيشون في ضواحي القدس المحتلة أو خارجها، وإدانة استئناف إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) تطبيق ما يسمى بـ"قانون أملاك الغائبين" والذي يستهدف مصادرة عقارات المقدسيين ممن سُحبت هوياتهم، ومطالبة كافة المؤسسات والجهات الدولية الضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لوقف قراراتها وقوانينها العنصرية والتي تعمل على تفريغ المدينة من سكانها الأصليين، عبر إبعادهم عن مدينتهم قسراً، وفرض الضرائب الباهظة عليهم، وعدم منحهم تراخيص البناء.

10- إدانة الإجراءات الإسرائيلية التعسفية بإغلاق المؤسسات الوطنية العاملة في القدس، والمطالبة بإعادة فتح هذه المؤسسات وعلى رأسها بيت الشرق والغرفة التجارية، لتمكينها من تقديم الخدمات للمواطنين المقدسيين وحماية الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة.

11- مطالبة جميع الدول بتنفيذ القرارات الصادرة عن الدورات المتعاقبة للمجلس التنفيذي لليونسكو بخصوص القضية الفلسطينية، وخاصة قرار "فلسطين المحتلة" رقم 19 الصادرة عن الدورة 199 للمجلس، المنعقدة في باريس بتاريخ 2016/10/18، والذي أكد على أن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم الشريف هو تراث إسلامي خالص، وان باب المغاربة جزء لا يتجزأ منه، والتأكيد على الإدانة الشديدة لرفض إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) السماح للبعثة الفنية من اليونسكو للقيام بمهمة الرصد في المدينة القديمة في القدس وجدرانها، ودعوة المجلس التنفيذي لليونسكو إلى تجديد ولاية البعثة وبإلزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالالتزام بقرارات الشرعية الدولية وقرارات اليونسكو المتعلقة بتراث القدس القديمة وأسوارها التي تم إدراجها على لائحة التراث العالمي من قبل الأردن عام 1981 والتراث المهدد بالخطر عام 1982.

12- مطالبة المنظمات الدولية المعنية التصدي لمخططات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) الهادفة إلى بناء متحف على الأرض المصادرة من مقبرة مأمن الله (أقدم مقبرة إسلامية) في القدس المحتلة التي تضم قبور الآلاف من الشخصيات التاريخية والدينية، ومطالبة منظمة اليونسكو الدولية العمل على إيقاف الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة لمعالم التراث الإنساني الإسلامي في المدينة.

13- دعوة الأمانة العامة لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر الدولي للدفاع عن القدس والذي عقد في الدوحة يومي 26 – 2012/2/27 وذلك في إطار تنفيذ قرار قمة بغداد الدورة (23) رقم 551 الفقرة (31).

14- دعوة العواصم العربية مجددا للتوأمة مع مدينة القدس، ودعوة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، للتوأمة مع المؤسسات المقدسية المماثلة دعما لمدينة القدس المحتلة وتعزيزا لصمود أهلها ومؤسساتها.

15- إعادة التأكيد على أهمية الاتفاق الموقع بين جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين (ملك المملكة الأردنية الهاشمية) وفخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، بتاريخ 2013/3/31، بهدف الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك والمقدسات وحمايتها بكل السبل الممكنة،. والإشادة بجهود جلالته في الدفاع عن المقدسات وحمايتها، وتجديد

رفض كل محاولات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المساس بهذه الرعاية والوصاية الهاشمية.

16- الإشادة بجهود منظمة التعاون الإسلامي الرامية إلى التصدي للإجراءات الإسرائيلية المستهدفة للقدس الشريف وخاصة الجهود التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية رئيس لجنة القدس في الدفاع عن المدينة المقدسة ودعم صمود الشعب الفلسطيني. والإشادة بالجهود التي تبذلها وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس.

17- مطالبة منظمة التعاون الإسلامي والمراجع الدينية والثقافية في العالم تعبئة الرأي العام العالمي لوقف تدمير المقدسات الإسلامية والمسيحية وحمايتها، ووقف الاعتداءات التي يتعرض لها رجال الدين المسيحيين والمسلمين في مدينة القدس المحتلة وكافة الأرض الفلسطينية المحتلة، وحث فريق الاتصال الوزاري التابع لمنظمة التعاون الإسلامي على مواصلة تحركه في العواصم الدولية النافذة لحماية القدس الشريف.

18- دعوة جميع المسلمين في كافة أنحاء العالم لدعم وزيارة القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك لكسر الحصار المفروض عليه، وشد الرحال إليه لحمايته من مخططات الجماعات اليهودية المتطرفة.

19- دعوة مجلس وزراء الإعلام العرب لتعزيز البرامج والمشروعات الخاصة بدعم مدينة القدس المحتلة، ودعوة وسائل الإعلام العربية تخصيص برامج إعلامية حول مدينة القدس ومواطنيها، وكشف ما تتعرض له المدينة من أخطار التهويد.

20- التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني، إلى توفير التمويل وتنفيذ المشروعات التنموية الخاصة بقطاع التعليم والصحة والشباب والرفاه الاجتماعي والقطاع الاقتصادي والإسكان في القدس، ودعوتها للتحرك العاجل واتخاذ مواقف حازمة لإنقاذ المدينة المقدسة وحماية مقدساتها وتعزيز صمود أهلها والحفاظ على عروبتها.

21- تكليف مجالس السفراء العرب بتكثيف نشاطاتها في فضح الممارسات الإسرائيلية ضد أهل القدس والمقدسات، وبذل جهودها للمحافظة على عروبة مدينة القدس.

22- استمرار تكليف المجموعة العربية في نيويورك بمواصلة تحركاتها لدى المجموعات الإقليمية والسياسية في الأمم المتحدة، لكشف خطورة ما يتعرض له المسجد الأقصى المبارك من إجراءات وممارسات إسرائيلية تهويدية خطيرة والتي لها انعكاسات وخيمة على الأمن والسلم الدوليين.

23- دعوة الدول العربية التي لم تسدد التزاماتها بالدعم الإضافي لصندوقي الأقصى والقدس إلى الإيفاء بهذه الالتزامات، وذلك تنفيذا لقرارات القمم العربية المتعاقبة بهذا الشأن.

24- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير حول الإجراءات التي تم اتخاذها بهذا الشأن إلى الدورة القادمة للمجلس.

ثانيـــاً:

1- مطالبة جميع الدول بالالتزام بقراري مجلس الأمن 476 و478 لعام 1980، ومبادئ القانون الدولي، التي تعتبر القانون الإسرائيلي بضم القدس، لاغٍ وباطل، وعدم إنشاء بعثات دبلوماسية فيها أو نقل السفارات إليها.

2- اعتبار إنشاء أي بعثة دبلوماسية في القدس أو نقلها إلى المدينة، اعتداءً صريحاً على حقوق الشعب الفلسطيني وجميع المسلمين والمسيحيين، وانتهاكاً خطيراً للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية الصادرة بتاريخ 2004/7/9، ومن شأنها أن تُشكل تهديداً جدياً للسلم والأمن في المنطقة، علاوة على أنها تساهم في نسف حل الدولتين، وتعزيز التطرف والعنف.

3- الطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير حول تطورات هذا الموضوع إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته المقبلة (28).

(ق: رقم 8110 - د.ع (147) - ج 2 - 2017/3/7)

متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية
والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2017/9/12،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
  - وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، بخصوص متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية،

يُقـــرر

1- التأكيد مجدداً على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين. وإعادة التأكيد على حق دولة فلسطين بالسيادة على كافة الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ومجالها الجوي، ومياهها الإقليمية، وحدودها مع دول الجوار.

2- التأكيد على تمسك والتزام الدول العربية بمبادرة السلام العربية كما طُرحت في قمة بيروت عام 2002، وعلى أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي، وأن الشرط المسبق لتحقيقه هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلت عام 1967، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة، وإطلاق سراح جميع الأسرى من سجون الاحتلال، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، استناداً إلى القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، وقرارات القمم العربية، ومبادرة السلام العربية لعام 2002.

3- مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ جميع قراراته ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، بما فيها 242 (1967) و338 (1973) و1515 (2003)، وقرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام (2016)، والذي أكد، ضمن جملة أمور أخرى، على أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام، وطالب إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والذي أكد على أن المجتمع الدولي لن يعترف بأي تغييرات في حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات.

4- إدانة السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى سنّ تشريعات عنصرية ممنهجة لتقويض أسس السلام العادل في المنطقة، وطمس الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس الشرقية المحتلة، ومحاولات تشريع عقوبة الإعدام ضدّ الفلسطينيين، ومحاولات تشريع منع دخول النشطاء الدوليين في مجال مقاطعة إسرائيل إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، وسلب وضم أراضٍ فلسطينية تحت مسمى ضم الكتل الاستيطانية غير القانونية، وكذلك تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنات المقامة على أراضي الملكية الخاصة للمواطنين الفلسطينيين في دولة فلسطين المحتلة عام 1967.

5- اعتبار أن إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، من خلال ممارساتها وسياساتها وقوانينها، قد أسست نظام فصل عنصري (أبارثايد) ضد الشعب الفلسطيني، في انتهاك لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة (1945)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله (1965)، والاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها (1973)، وكافة التقارير والقرارات الدولية ذات الصلة. ومطالبة دول العالم والمنظمات والمحاكم الدولية بالتصدي لهذه السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تُجرّمها القوانين الدولية ذات الصلة.

6- إدانة سياسة الحكومة الإسرائيلية الهادفة إلى القضاء على حل الدولتين، ودعوة جميع الدول التي تؤيد هذا الحل ولم تعترف بعد بدولة فلسطين، لاسيما الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ودول الاتحاد الأوروبي، إلى سرعة الاعتراف بدولة فلسطين، كمساهمة لتحقيق السلام من خلال حل الدولتين.

7- إدانة ورفض قرار الحكومة الإسرائيلية والذى يقضي بتشكيل مجلس استيطاني غير شرعي لإدارة الشؤون الخدماتية للمستوطنين غير القانوني في قلب البلدة القديمة من

مدينة الخليل، وهذا يعنى من قبل سلطات الاحتلال إلغاء لصلاحية بلدية الخليل ونقلها لبلدية المستوطنين بما في ذلك منح التراخيص والبناء والخدمات التحتية وتغيير معالم المدينة القديمة واستباحة حقوق السكان وإيقاع المزيد من الظلم والمعاناة على المواطنين وإجبارهم على الرحيل. وهذا يُشكل انتهاكاً خطيراً للاتفاقيات السابقة بين الجانبين وللقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وآخرها قرار لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو بوضع البلدة القديمة في مدينة الخليل والحرم الإبراهيمي الشريف على لائحة اليونسكو للتراث العالمي المهدد بالخطر.

8- مطالبة جميع الدول بالالتزام بقراري مجلس الأمن 476 و478 لعام (1980)، الذين يعتبران القانون الإسرائيلي بضم القدس الشرقية المحتلة، لاغ وباطل، وعدم إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس أو نقل تلك البعثات إليها. ودعوة الدول الأعضاء، والأمين العام، ومجالس السفراء العربية، وبعثات الجامعة، للعمل على متابعة أي توجه لخرق قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي في هذا الشأن، والتصدي لذلك التوجه بفاعلية. والتأكيد على قرارات مجلس الجامعة بمختلف مستوياته في هذا الشأن.

9- التأكيد على تنفيذ قرار مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين رقم 8159 د.غ.ع 2017/6/12، بشأن مواجهة التغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية على حساب القضية الفلسطينية، وتنفيذ إعلان فلسطين الصادر عن قمة ملابو العربية الأفريقية 2016، وتعزيز العمل مع الاتحاد الأفريقي لدعم قضية فلسطين، والتصدي لأي محاولات إسرائيلية للالتفاف على مكانة القضية الفلسطينية في القارة الأفريقية، والتي بُنيت على القيم المشتركة المناهضة للاستعمار والاضطهاد والتمييز العنصري. والتحذير من تنامي التغلغل الإسرائيلي على حساب القضية الفلسطينية بما فيه إقامة المؤتمرات بين الجانبين، بما في ذلك المؤتمر المُزمع عقده في جمهورية توجو، وحث الدول الأفريقية على عدم المشاركة بأي مؤتمرات إسرائيلية أفريقية.

10- التأكيد على تنفيذ قرار المجلس رقم 8118 د.ع (147) بتاريخ 2017/3/7، بشأن رفض ترشيح إسرائيل لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لعامي 2019-2020، لعدم انطباق مقومات الترشح بموجب ميثاق الأمم المتحدة، حيث أنها قوة احتلال ذات سجل طويل من الانتهاكات الجسيمة لقرارات الشرعية الدولية، ومبادئ القانون الدولي، وحقوق الإنسان. ودعوة الدول الأعضاء إلى التصدي لهذا الأمر الخطير من خلال علاقاتها الثنائية ومتعددة الأطراف، والطلب من الأمين العام إجراء المشاورات اللازمة مع الدول الأعضاء لتشكيل لجنة وزارية بهذا الخصوص.

11- دعوة مجلس الأمن إلى قبول دولة فلسطين بعضوية كاملة في الأمم المتحدة، والتأكيد على تبني ودعم انضمام دولة فلسطين إلى المنظمات والمعاهدات الدولية، كحق أصيل لها. بما في ذلك سعي دولة فلسطين للانضمام إلى منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، ومنظمة السياحة العالمية.

12- مطالبة مجلس الأمن بإنفاذ قراراته ذات الصلة، لاسيما القرار (904) لعام 1994 والقرار(605) لعام 1987، القاضية بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية وضرورة توفير الحماية الدولية بالأراضي الفلسطينية بما فيها القدس. ودعوة الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لتحمل مسؤولياتها وكفالة احترام وإنفاذ الاتفاقية في أرض دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من خلال وقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

13- التنديد بمحاولات إحياء مناسبة مرور مائة عام على وعد بلفور المشؤوم في بريطانيا، ومطالبة الحكومة البريطانية بالاعتراف بدولة فلسطين على اعتبار أنها تتحمل المسؤولية التاريخية عن معاناة الشعب الفلسطيني.

14- تفعيل تشكيل لجنة قانونية استشارية في إطار جامعة الدول العربية لتقديم المشورة حول رفع قضايا أمام المحاكم الدولية بشأن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته ومقدساته، وكذلك بشأن المظالم التاريخية التي لحقت بالشعب الفلسطيني، بما فيها "وعد بلفور" عام 1917، وتقديم مقترحات عملية في هذا الشأن.

15- التأكيد مجدداً على رفض الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.

16- الدعوة إلى استمرار العمل العربي والإسلامي المشترك على مستوى الحكومات والبرلمانات والاتحادات لدعم القضية الفلسطينية. واستمرار تكليف الأمين العام للجامعة بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي والتنسيق معه في مختلف المواضيع والإجراءات التي تخص القضية الفلسطينية، وآليات تنفيذ القرارات العربية والإسلامية في هذا الشأن.

17- استمرار دعم قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، بشأن إعادة النظر في العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية الفلسطينية مع إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، بما يضمن دفعها لاحترام الاتفاقيات الموقعة والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

18- رفض أي مشروع لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، أو أي تجزئة للأرض الفلسطينية، والتأكيد على مواجهة المخططات الإسرائيلية التي تهدف إلى فصل قطاع غزة عن باقي أرض دولة فلسطين، والتحذير من تماهي أي طرف مع هذه المخططات.

19- التأكيد على احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس، وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية وتشكيل حكومة وحدة وطنية وفق برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء الانتخابات العامة بأسرع وقت ممكن، والالتزام بوحدة التمثيل الفلسطيني والأرض الفلسطينية، مع التأكيد على أن الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، تشكل الضمانة الحقيقية للحفاظ على الحقوق الوطنية الفلسطينية، وفي هذا السياق دعم الجهود المصرية من أجل التوصل إلى مصالحة وطنية فلسطينية تساهم في وحدة الموقف الفلسطيني، وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه من التزاماتٍ في اتفاق القاهرة مايو/ أيار 2011.

20- استمرار تكليف المجموعتين العربيتين في مجلس حقوق الإنسان واليونسكو، بالتحرك مع الدول والمجموعات الإقليمية لدعم ومتابعة تنفيذ قرارات فلسطين في المنظمتين.

21- استمرار تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة:

- حشد الدعم والتأييد للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة، ومتابعة الجهود داخل مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإنهاء الاحتلال، ووقف كافة الممارسات الإسرائيلية غير القانونية.
- متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 بشأن الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني في دولة فلسطين.
- متابعة حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
- اتخاذ كافة التدابير اللازمة للتصدي لترشيح إسرائيل لعضوية مجلس الأمن عامي 2019-2020، وأي ترشيح إسرائيلي لأي منصب في أجهزة ولجان الأمم المتحدة.

22- تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بذلك إلى الدورة المقبلة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

(ق: رقم 8163 - د.ع (148) - ج 3 - 2017/9/12)

إعلان الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها بالقدس
عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل سفارتها إليها

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة بمقر الأمانة العامة بالقاهرة يوم السبت الموافق 2017/12/9 بناءً على طلب المملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين برئاسة جمهورية جيبوتي، لبحث تداعيات قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي،

- إذ يستذكر قراراته التي تؤكد موقفه الثابت في رفض الاحتلال الإسرائيلي، وأن القدس الشرقية أرض محتلة وعاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، وجميع القرارات العربية والدولية ذات الصلة،
- وإذ يؤكد:

- التمسك بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخصوصا القرارات 465 و476 و478 و2334 التي تؤكد أن جميع الإجراءات والقرارات الأحادية التي تستهدف تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم فيها، أو فرض واقع جديد عليها، لاغية وباطلة لن توجد حقاً ولن تنشئ التزاما، وخرقاً صريحاً للاتفاقات الموقعة، والتي نصت على عدم اتخاذ أي خطوات من شأنها الإجحاف بنتائج مفاوضات الوضع النهائي، وبما فيها القدس، وعدم استباقها، والتي تؤكد أن القدس قضية من قضايا الوضع النهائي،
- أن القدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية التي لن يتحقق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة إلا بقيامها حرة مستقلة ذات سيادة على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصِّلة ومبادرة السلام العربية،
- أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة، وخصوصا حقه في تقرير مصيره وفي الدولة والعودة والحريّة، هو تهديد للأمن والسلم في المنطقة والعالم،
- التمسك بالسلام على أساس حل الدولتين وفق المرجعيات الدولية المعتمدة ومبادرة السلام العربية خياراً استراتيجياً ودعوة المجتمع الدولي التحرك بشكل فاعل وجاد لتحقيق هذا الحل،

- أن هذا التحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدس هو تطور خطير وضعت به الولايات المتحدة نفسها في موقع الانحياز للاحتلال وخرق القوانين والقرارات الدولية وبالتالي فإنها عزلت نفسها كراع ووسيط في عملية السلام،

يُقـــرر

أولاً : رفض قرار الولايات المتحدة الأميركية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، ونقل سفارتها إليها وإدانته واعتباره قراراً باطلاً، وخرقاً خطيراً للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصِّلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل، وأن لا أثر قانوني لهذا القرار، الذي يقوض جهود تحقيق السلام، ويعمق التوتر، ويفجر الغضب، ويهدد بدفع المنطقة إلى هاوية المزيد من العنف والفوضى وإراقة الدماء وعدم الاستقرار.

ثانياً : التحذير من أن العبث بالقدس ومحاولات تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم فيها، واستمرار محاولات إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، تغيير الهوية العربية للمدينة، والاعتداء على مقدساتها الإسلامية والمسيحية، استفزاز لمشاعر المسلمين والمسيحيين على امتداد العالمين العربي والإسلامي، ومحبي السلام في العالم أجمع.

ثالثاً : مطالبة الولايات المتحدة بإلغاء قرارها حول القدس، والعمل مع المجتمع الدولي على إلزام إسرائيل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وإنهاء احتلالها لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ الرابع من يونيو/ حزيران العام 1967، عبر حل سلمي يضمن قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية سبيلا لا بديل عنه لإنهاء الصراع.

رابعاً : دعوة جميع الدول الاعتراف بالدولة الفلسطينية على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

خامساً : العمل على استصدار قرار من مجلس الأمن يؤكد أن قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل يتناقض مع قرارات الشرعية الدولية وأن لا أثر قانوني لهذا القرار. بما في ذلك طلب استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ القرار المناسب في هذا الخصوص.

سادساً : تكليف لجنة مبادرة السلام العربية بتشكيل وفد من أعضائها للعمل مع المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية على:

أ- الحد من التبعات السلبية لقرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ومواجهة آثاره.

ب- تبيان خطورة هذا القرار في ضوء المكانة الوطنية والتاريخية والدينية للقدس عند المسلمين والمسيحيين على امتداد العالمين العربي والإسلامي.

ج- العمل مع المجتمع الدولي على إطلاق جهد فاعل ومنهجي للضغط على إسرائيل لالتزام قرارات الشرعية الدولية، ووقف كل الخطوات الأحادية التي تستهدف فرض حقائق جديدة على الأرض، خصوصا بناء المستوطنات، ومصادرة الأراضي، ومحاولات تفريغ القدس من سكانها العرب المسلمين والمسيحيين، وعلى حل الصراع على أساس حل الدولتين.

سابعاً : التنسيق، على أساس هذا القرار، مع دول منظمة التعاون الإسلامي وأمانتها العامة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ودول عدم الانحياز والدول الصديقة.

ثامناً : تكليف الأمانة العامة للجامعة بإعداد خطة إعلامية دولية توضح خطورة القرار الأمريكي، وتعري الممارسات الإسرائيلية في القدس وآثارها في تفريغ المدينة المقدسة من سكانها العرب المسلمين والمسيحيين، وتهديد المقدسات الإسلامية والمسيحية، وتؤكد الوضع القانوني للقدس مدينة محتلة، وتقديمها إلى القمة العربية؛ واستنهاض الطاقات الوطنية الشعبية والثقافية في الدول العربية لزيادة الوعى حول أهمية قضية القدس مواكبة ودعماً للتحرك الدبلوماسي باتجاه المجتمع الدولي والرأي العام العالمي بما في ذلك من خلال الجاليات العربية المنتشرة في العالم.

تاسعاً : الالتزام بقرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية 28 في عمَّان بزيادة موارد صندوقي القدس والأقصى دعما لصمود الشعب الفلسطيني وعلى وجه الخصوص المقدسيين الأبطال المرابطين على أرضهم والمتمسكين بمبادئهم.

عاشراً : توجيه الشكر للدول والمنظمات التي اتخذت موقفاً واضحاً لصالح السلام العادل الذي يلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في الحرية وإقامة الدولة المستقلة، والتزمت الشرعية الدولية برفضها القرار الأميركي،

حادي عشر : تكليف الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ هذا القرار مع كافة الأطراف ذات الـــصلة، ورفع تقريرها إلى المجلس قبل اجتماعه القادم.

ثاني عشر : إبقاء مجلس الجامعة في حالة انعقاد، والعودة للاجتماع في موعد أقصاه شـــهر من اليوم، لتقويم الوضع، والتوافق على خطوات مستقبلية في ضوء المستجدات، بما في ذلك عقد قمة استثنائية عربية في المملكة الأردنية الهاشـــمية بـــصفتها رئيسا للدورة الحالية للقمة العربية .

(ق: رقم 8221 – د.غ.ع – 2017/12/9)

- **يتحفظ الوفد العراقي على القرار لأنه لا يرقى إلى مستوى الحدث.**
- **إن لبنان إذ يؤيد صدور القرار بكافة مندرجاته يود أن يسجل اعتراضه على عدم ملاقاة بنوده لمستوى خطـــورة قضية القدس.**

التحرك العربي لمواجهة قرار الإدارة الأمريكية بشأن القدس

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، في جلسته المنعقدة برئاسة جمهورية جيبوتي، في مقر الأمانة العامة بالقاهرة يوم الخميس 1 فبراير/ شباط 2018، استكمالاً لأعمال دورته غير العادية بشأن قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل سفارتها إليها، التي عقدت يوم 9 ديسمبر/ كانون الأول 2017، وتنفيذاً للقرار رقم 8221 الصادر عن تلك الدورة،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة على كافة المستويات بشأن مدينة القدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، بما فيها ما يتعلق بمواجهة الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال ونقل البعثات الدبلوماسية إليها،
- وإذ يؤكد عزمه مواصلة التحرك لمواجهة قرار الولايات المتحدة المشار إليه، والتوجهات المماثلة المخالفة لقواعد القانون الدولي،
- وإذ يؤكد عزمه على مساندة دولة فلسطين في مواجهة الخطط والممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى الاستيلاء على مدينة القدس الشريف واستكمال تهويدها وسرقة هويتها العربية الإسلامية والمسيحية،
- وبعد استماعه إلى الإيجاز الذي قدمه معالي السيد أيمن الصفدي وزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية، رئاسة الدورة (28) للقمة العربية، ورئيس لجنة مبادرة السلام العربية، حول نتائج اجتماع الوفد الوزاري المشكل بموجب قرار مجلس الجامعة السابق، والذي انعقد في عمان بتاريخ 6 يناير/ كانون الثاني 2018، والجهود والاتصالات التي قام بها الوفد الوزاري،
- وبعد استماعه أيضاً إلى الإيجاز الذي قدمه معالي د. رياض المالكي، وزير الخارجية والمغتربين لدولة فلسطين، حول آخر التطورات السياسية والميدانية التي أعقبت قرار الإدارة الأمريكية بخصوص القدس،
- وكذلك الاستماع إلى مداخلة معالي الأمين العام ومداولات أصحاب المعالي رؤساء وفود الدول الأعضاء،

يُقـــرر

1- الترحيب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة على أساس "الاتحاد من أجل السلم"، رقم A/RES/ES-10/19، الصادر بتاريخ 21 ديسمبر/ كانون الأول 2017، الذي أكد على أن أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى

تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الديمغرافية، ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة، ويجب إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعا جميع الدول للامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف عملاً بقرار مجلس الأمن 478 (1980)، والذي أكد أيضاً على أن مسألة القدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي التي يجب حلها عن طريق المفاوضات وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

2- إعادة التأكيد على رفض أي قرار يعترف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، ونقل البعثات الدبلوماسية إليها، لمخالفته قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، واتخاذ جميع الإجراءات العملية اللازمة لمواجهته والحيلولة دون اتخاذ أي قرارات مماثلة، وذلك تنفيذاً لقرارات القمم والمجالس الوزارية العربية المتعاقبة.

3- تأييد ودعم قرارات فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، وكافة قرارات الأُطر القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، والعمل مع دولة فلسطين على تحقيق الهدف من تلك القرارات على كافة الصعد.

4- إعادة التأكيد على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، وحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق مبادرة السلام العربية لعام 2002 بكافة عناصرها والتي نصت على أن السلام مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها، يجب أن يسبقه إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967، واعترافها بدولة فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وحل قضيتهم بشكلٍ عادل وفق مبادرة السلام العربية لعام 2002 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948. ورفض أي صفقة أو مبادرة لحل الصراع لا تنسجم مع المرجعيات الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط.

5- التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة كافة أشكال النضال ضد الاحتلال وفقاً لأحكام القانون الدولي، بما في ذلك المقاومة الشعبية السلمية، وتسخير الطاقات العربية الممكنة لدعمها.

6- العمل مع الأطراف الدولية الفاعلة لتأسيس آلية دولية متعددة الأطراف، تحت مظلة الأمم المتحدة، لرعاية عملية السلام، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لإعادة إطلاق عملية سلام ذات مصداقية ومحددة بإطار زمني، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران عام 1967.

7- تبني ودعم توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والعمل على حشد التأييد الدولي لهذا التوجه، وتكليف المجموعة العربية في نيويورك بعمل ما يلزم بهذا الشأن.

8- العمل المباشر مع الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين، من خلال زيارات واتصالات ثنائية ومتعددة الأطراف لحثها على الاعتراف بدولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية التي تعتبر جزء لا يتجزء من الأرض الفلسطينية، وذلك كأساس ورافعة لعملية السلام، وشرح الأهمية الاستراتيجية لمثل هذا الاعتراف في تعزيز فرص السلام والأمن في الشرق الأوسط والعالم.

9- تبني ودعم حق دولة فلسطين بالانضمام إلى المنظمات والمواثيق الدولية بهدف تعزيز مكانتها القانونية والدولية، وتجسيد استقلالها وسيادتها على أرضها المحتلة.

10- دعم الجهود والمساعي الفلسطينية الهادفة إلى مساءلة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، عن جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الإجراءات والتشريعات العنصرية التي تتخذها لتقنين نظامها الاستعماري وإدامته، وتقديم المساندة الفنية والمالية اللازمة لهذه المساعي الفلسطينية.

11- التأكيد على أن مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الاستعماري، هي أحد الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وإنقاذ حل الدولتين وعملية السلام، ودعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى مقاطعة ووقف جميع أشكال التعامل مع منظومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ومستوطناته غير القانونية المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك حظر استيراد منتجاتها أو الاستثمار فيها، بشكل مباشر أو غير مباشر لمخالفتها للقانون الدولي، ومتابعة العمل مع الجهات الدولية لإصدار قاعدة البيانات للشركات التي تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة.

12- الإشادة بمؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس، الذي عقد في القاهرة 17-18 يناير/ كانون الثاني 2018، والعمل على تحقيق توصياته لحماية القدس الشريف والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم للمدينة والأماكن المقدسة فيها، ودعم صمود أهلها بكافة الأشكال. وتبني اقتراحه بأن يكون عام 2018، عاماً للقدس الشريف.

13- تثمين جهود البرلمان العربي وتحركاته الفاعلة لحماية القدس ونصرة القضية الفلسطينية، ودعوة جميع البرلمانات العربية إلى التحرك الفاعل مع نظيراتها حول العالم لمواجهة تبعات وآثار القرار الأمريكي الأخير بشأن القدس، والخطط الإسرائيلية الهادفة إلى النيل من مكانة وهوية القدس الشريف.

14- دعوة الفصائل والقوى الفلسطينية إلى سرعة إتمام المصالحة الوطنية وفق اتفاق القاهرة الموقع في مايو/ أيار 2011 وآليات وتفاهمات تنفيذه وأخرها اتفاق القاهرة 2017، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من تحمل مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة، وإجراء الانتخابات العامة في أقرب وقت ممكن، وذلك لتحقيق الشراكة السياسية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. والإشادة بالجهود الحثيثة التي تبذلها جمهورية مصر العربية لتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية الفلسطينية، ودعوتها للاستمرار في جهودها البناءة بهذا الشأن.

15- رفض وإدانة محاولات إنهاء أو تقليص دور وولاية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، من خلال الحملات الإسرائيلية الممنهجة ضدها. والتحذير من خطورة أي قرار من أي دولة ينقص أو يخفض من الدعم المالي للوكالة. ودعوة المجتمع الدولي إلى الالتزام بتفويض الوكالة وتأمين الموارد والمساهمات المالية اللازمة لموازنتها وأنشطتها على نحو مستدام يمكنها من مواصلة القيام بدورها في تقديم الخدمات الأساسية لضحايا النكبة، باعتبار ذلك حق يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية الوفاء به وفقاً لمبادرة السلام العربية لعام 2002 ولقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948، بما يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة.

16- الطلب من الوفد الوزاري المُشكل بموجب قرار مجلس الجامعة الوزاري رقم 8221، مواصلة جهوده واتصالاته، وتقديم تقريره لمجلس الجامعة القادم.

17- توجيه الشكر للدول والمنظمات التي اتخذت مواقف رافضة للقرار الأمريكي بخصوص القدس، وداعمة للسلام العادل والشامل الذي يلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، التزاماً بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

18- أخذ العلم بالخطة الإعلامية المقترحة من الأمانة العامة تنفيذاً للبند الثامن من القرار 8221 وإحالتها إلى مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين لدراستها ثم رفعها إلى اجتماع مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في دورته العادية (149) في 6 و7 مارس/ آذار 2018.

19- تكليف الأمانة العامة، ومجالس السفراء العرب، والمجموعات العربية في المنظمات الدولية، بمتابعة تنفيذ فقرات هذا القرار مع كافة الأطراف ذات الصلة، ورفع تقارير إلى المجلس قبل اجتماعه القادم.

20- إبقاء مجلس الجامعة في حالة انعقاد، للتحرك على ضوء التطورات والمستجدات في قضية القدس الشريف والدفاع عنها وحمايتها.

(ق: رقم 8222 – د.غ.ع.م – 2018/2/1)

متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2017/9/12،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يأخذ علماً بعقد الاجتماع الأول للجنة الوزارية الخاصة بالتصدي لترشيح إسرائيل لمقعد غير دائم في مجلس الأمن لعامي 2019–2020 الذي عُقد في مقر الأمانة العامة بتاريخ 2018/3/7،
- وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، بخصوص متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية،

يُقـــرر

1- التأكيد مجدداً على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين. وإعادة التأكيد على حق دولة فلسطين بالسيادة على كافة الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ومجالها الجوي، ومياهها الإقليمية، وحدودها مع دول الجوار.

2- إعادة التأكيد على رفض وإدانة قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، ونقل سفارتها إليها، واعتباره قراراً باطلاً، وخرقاً خطيراً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصِّلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل، وأن لا أثر

قانوني لهذا القرار، الذي يقوض جهود تحقيق السلام، ويعمق التوتر، ويفجر الغضب، ويهدد بدفع المنطقة إلى المزيد من العنف والفوضى وعدم الاستقرار.

3- إدانة إعلان جمهورية جواتيمالا نيتها نقل سفارتها إلى مدينة القدس الشريف في خطوةٍ اتبعت قرار الإدارة الأمريكية بهذا الشأن، واعتبار ذلك انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومطالبتها بالتراجع عن هذا القرار غير القانوني والالتزام بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

4- دعوة الدول الأعضاء إلى اتخاذ جميع الإجراءات العملية اللازمة لمواجهة أي قرار يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، والحيلولة دون اتخاذ أي قرارات مماثلة، وذلك تنفيذاً لقرارات القمم والمجالس الوزارية العربية المتعاقبة.

5- إعادة التأكيد على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، وحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق مبادرة السلام العربية لعام 2002 بكافة عناصرها، والتي نصت على أن السلام مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها، يجب أن يسبقه إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967، واعترافها بدولة فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وحل قضيتهم بشكلٍ عادل وفق مبادرة السلام العربية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948. ورفض أي صفقة أو مبادرة لحل الصراع لا تنسجم مع المرجعيات الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط.

6- تأييد ودعم خطة تحقيق السلام التي قدمها فخامة الرئيس محمود عبّاس، رئيس دولة فلسطين، في مجلس الأمن يوم 2018/2/20.

7- العمل مع الأطراف الدولية الفاعلة لتأسيس آلية دولية متعددة الأطراف، تحت مظلة الأمم المتحدة، لرعاية عملية السلام، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لإعادة إطلاق عملية سلام ذات مصداقية ومحددة بإطار زمني، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران عام 1967.

8- مطالبة جميع الدول بالالتزام بقراري مجلس الأمن 476 و478 لعام (1980)، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة على أساس "الاتحاد من أجل السلم"، رقم (2017) A/RES/ES-10/19، الذي أكد على أن أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الديمغرافية، ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة، ويجب إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعا جميع الدول للامتناع عن إنشاء بعثات

دبلوماسية في مدينة القدس الشريف عملاً بقرار مجلس الأمن 478 (1980)، والذي أكد أيضاً على أن مسألة القدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي التي يجب حلها عن طريق المفاوضات وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

9- تأييد ودعم قرارات فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، وقرارات أُطر منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، والعمل مع دولة فلسطين على تحقيق الهدف من تلك القرارات على كافة الصعد.

10- تبني ودعم توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والعمل على حشد التأييد الدولي لهذا التوجه، وتكليف المجموعة العربية في نيويورك بعمل ما يلزم بهذا الشأن.

11- العمل المباشر مع الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين، من خلال زيارات واتصالات ثنائية ومتعددة الأطراف لحثها على الاعتراف بدولة فلسطين على خطوط يونيو/ حزيران 1967، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، وذلك كأساس ورافعة لعملية السلام، وشرح الأهمية الاستراتيجية لمثل هذا الاعتراف في إنقاذ حل الدولتين وتعزيز فرص السلام والأمن في المنطقة والعالم.

12- تبني ودعم حق دولة فلسطين بالانضمام إلى المنظمات والمواثيق الدولية بهدف تعزيز مكانتها القانونية والدولية، وتجسيد استقلالها وسيادتها على أرضها المحتلة.

13- دعم الجهود والمساعي الفلسطينية الهادفة إلى مساءلة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، عن جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الإجراءات والتشريعات العنصرية التي تتخذها لشرعنة نظامها الاستعماري وإدامته، وتقديم المساندة الفنية والمالية اللازمة لهذه المساعي الفلسطينية.، وتفعيل تشكيل لجنة قانونية استشارية في إطار جامعة الدول العربية لتقديم المشورة حول رفع قضايا أمام المحاكم الدولية بشأن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته ومقدساته، وكذلك بشأن المظالم التاريخية التي لحقت بالشعب الفلسطيني، بما فيها "وعد بلفور" عام 1917، وتقديم مقترحات عملية في هذا الشأن.

14- التأكيد على أن مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الاستعماري، هي أحد الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وإنقاذ حل الدولتين وعملية السلام، ودعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف جميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ومستوطناته المخالفة للقانون

الدولي، ومتابعة العمل مع الجهات الدولية لإصدار قاعدة البيانات للشركات التي تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة.

15- مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ جميع قراراته ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، بما فيها 242 (1967) و338 (1973) و1515 (2003)، وقرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام (2016)، والذي أكد، ضمن جملة أمور أخرى، على أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام، وطالب إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والذي أكد على أن المجتمع الدولي لن يعترف بأي تغييرات في حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات.

16- إعادة التأكيد على رفض الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية. وإدانة السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى سنّ تشريعات عنصرية ممنهجة لتقويض أسس السلام العادل في المنطقة، وطمس الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس الشرقية المحتلة، وسلب وضم أراضٍ فلسطينية تحت مسمى ضم الكتل الاستيطانية غير القانونية، وكذلك تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنات المقامة على أراضي الملكية الخاصة للمواطنين الفلسطينيين في دولة فلسطين المحتلة عام 1967، ومحاولات تشريع عقوبة الإعدام ضدّ الفلسطينيين، ومحاولات تشريع منع دخول النشطاء الدوليين في مجال مقاطعة إسرائيل إلى الأرض الفلسطينية المحتلة.

17- إعادة التأكيد على اعتبار أن إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، من خلال ممارساتها وسياساتها وقوانينها، تقضي على حل الدولتين وتؤسس نظام فصل عنصري (أبارثايد) ضد الشعب الفلسطيني، في انتهاك لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة (1945)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله (1965)، والاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها (1973)، وكافة التقارير والقرارات الدولية ذات الصلة. ومطالبة دول العالم والمنظمات والمحاكم الدولية بالتصدي لهذه السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تُجرّمها القوانين الدولية ذات الصلة.

18- التأكيد على تنفيذ قرار مجلس الجامعة على مستوى الوزاري رقم 8172 د.ع (148)، بشأن مواجهة الاستهداف الإسرائيلي للقضية الفلسطينية والأمن القومي العربي في القارة الأفريقية، وتنفيذ إعلان فلسطين الصادر عن قمة ملابو العربية الأفريقية 2016، وتعزيز العمل مع الاتحاد الأفريقي لدعم قضية فلسطين وقراراتها في المحافل الدولية،

والتصدي لأي محاولات إسرائيلية للالتفاف على مكانة القضية الفلسطينية في القارة الأفريقية، والتي بُنيت على القيم المشتركة المناهضة للاستعمار والاضطهاد والتمييز العنصري. والتحذير من إقامة مؤتمرات إسرائيلية أفريقية، وحث الدول الأفريقية على عدم المشاركة بأي منها. والترحيب بتشكيل لجنة وزارية في هذا الشأن والطلب إليها مواصلة العمل وفق الخطة المعتمدة لهذا الغرض.

19- التأكيد على تنفيذ قرار المجلس رقم 8118 د.ع (147) بتاريخ 2017/3/7، بشأن رفض ترشيح إسرائيل لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لعامي 2019-2020، لعدم انطباق مقومات الترشح بموجب ميثاق الأمم المتحدة، حيث أنها قوة احتلال ذات سجل طويل من الانتهاكات الجسيمة لقرارات الشرعية الدولية، ومبادئ القانون الدولي، وحقوق الإنسان. ودعوة الدول الأعضاء إلى التصدي لهذا الأمر الخطير من خلال علاقاتها الثنائية ومتعددة الأطراف. والترحيب بتشكيل لجنة وزارية للتصدي لهذا الأمر والطلب إليها مواصلة عملها وفق الخطة المعتمدة لتحقيق الهدف.

20- الدعوة إلى استمرار العمل العربي والإسلامي المشترك على مستوى الحكومات والبرلمانات والاتحادات لدعم القضية الفلسطينية. واستمرار تكليف الأمين العام للجامعة بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي والتنسيق معه في مختلف المواضيع والإجراءات التي تخص القضية الفلسطينية، وآليات تنفيذ القرارات العربية والإسلامية في هذا الشأن.

21- رفض أي مشروع لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، أو أي تجزئة للأرض الفلسطينية، والتأكيد على مواجهة المخططات الإسرائيلية التي تهدف إلى فصل قطاع غزة عن باقي أرض دولة فلسطين، والتحذير من تماهي أي طرف مع هذه المخططات.

22- التأكيد على احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس، وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية، ودعوة الفصائل والقوى الفلسطينية إلى سرعة إتمام المصالحة الوطنية وفق اتفاق القاهرة الموقع في مايو/ أيار 2011 وآليات وتفاهمات تنفيذه وأخرها اتفاق القاهرة 2017، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من تحمل مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة، وإجراء الانتخابات العامة في أقرب وقت ممكن، وذلك لتحقيق الشراكة السياسية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. والإشادة بالجهود الحثيثة التي تبذلها جمهورية مصر العربية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، ودعوتها للاستمرار في تلك الجهود.

23- استمرار تكليف المجموعتين العربيتين في مجلس حقوق الإنسان واليونسكو، بالتحرك مع الدول والمجموعات الإقليمية لدعم ومتابعة تنفيذ قرارات فلسطين في المنظمتين.

24- استمرار تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة:

- حشد الدعم والتأييد للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة، ومتابعة الجهود داخل مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإنهاء الاحتلال، ووقف كافة الممارسات الإسرائيلية غير القانونية.
- متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 بشأن الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني في دولة فلسطين.
- متابعة حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
- اتخاذ كافة التدابير اللازمة للتصدي لترشيح إسرائيل لعضوية مجلس الأمن عامي 2019-2020، وأي ترشيح إسرائيلي لأي منصب في أجهزة ولجان الأمم المتحدة.

25- الترحيب بالجهود التي بذلتها دولة الكويت من خلال ترأسها وعضويتها في مجلس الأمن في شهر فبراير/ شباط، بعقد جلسة لمجلس الأمن حول الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية، بمشاركة فخامة الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

26- الإشادة بالجهود التي بذلتها دولة الكويت العضو العربي غير الدائم في مجلس الأمن والرئيس الحالي لمجلس الأمن، والتي تمخضت عن عقد جلسة غير رسمية تحت مسمى (Arria Formula) (اريا) برئاسة معالى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح وذلك يوم الخميس الموافق 2018/2/22 حول (آفاق حل الدولتين من أجل السلام) والتي تركزت حول تنفيذ القرار رقم 2334 (2016).

27- تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بذلك إلى الدورة المقبلة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

(ق: رقم 8226 - د.ع (149) - ج 2 - 2018/3/7)

التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2017/9/12،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، بخصوص متابعة التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة،
- وإذ يأخذ علماً بعقد اجتماع لجنة مبادرة السلام العربية على المستوى الوزاري بتاريخ 2018/3/7 في مقر الأمانة العامة،

يُقـــرر

1- التأكيد مجدداً أن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين، ورفض أي محاولة للانتقاص من السيادة الفلسطينية عليها.

2- الإدانة الشديدة والرفض القاطع لجميع السياسات والخطط الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف ضم المدينة المقدسة وتشويه هويتها العربية، وتغيير تركيبتها السكانية، وعزلها عن محيطها الفلسطيني، بما في ذلك مصادقة برلمان الاحتلال الإسرائيلي على ما سُمّي بقانون "القدس الموحدة"، بداية شهر يناير/ كانون الثاني 2018، والتأكيد على أن هذه السياسات والخطط والممارسات، تشكل خرقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات 252 (1968) و267 (1969) و476 و478 (1980).

3- إدانة ورفض قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، ومطالبتها بإلغاء هذا القرار المخالف للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، والتحذير من العبث بالقدس ومحاولات تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم فيها واستفزاز مشاعر المسلمين والمسيحيين على امتداد العالمين

العربي والإسلامي، والتأكيد على متابعة تنفيذ قراري مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8221 د.غ.ع بتاريخ 2017/12/9، و8222 د.غ.ع.م 2018/2/1، في مواجهة القرار الأمريكي المذكور.

4- اعتبار توجه الولايات المتحدة الأمريكية لنقل سفارتها إلى مدينة القدس الشريف، واختيارها لذكرى نكبة الشعب الفلسطيني في هذا العام 2018، موعداً لهذه الخطوة غير القانونية، حلقة جديدة في مسلسل انتهاك القانون الدولي وعدم احترام قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بمدينة القدس الشريف، واستفزازاً لمشاعر الأمة العربية، وزيادة في توتير وتأجيج الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة والعالم.

5- رفض وإدانة كافة الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) للاماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وخاصة المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك، وتقسيمه زمانياً ومكانياً، وتقويض حرية صلاة المسلمين فيه وإبعادهم عنه، بمحاولة السيطرة على إدارة الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة والاعتداء على موظفي إدارة الأوقاف الإسلامية الأردنية في القدس ومنعهم من ممارسة عملهم ومحاولة فرض القانون الإسرائيلي على المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، والقيام بالحفريات الإسرائيلية أسفل المسجد الأقصى وأسواره.

6- إدانة الاعتداءات المتكررة من المسؤولين والمستوطنين المتطرفين الإسرائيليين على حرمة المسجد الأقصى المبارك، تحت دعم وحماية ومشاركة الحكومة الإسرائيلية، والتحذير من أن أي مساس بحرمة المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف سيكون له تبعات وانعكاسات خطيرة على الأمن والسلم الدوليين.

7- إدانة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لمصادرتها أراضي المواطنين المقدسيين وهدم بيوتهم أو احتلالها، خدمة لمشاريعها الاستيطانية داخل أسوار البلدة القديمة وخارجها، وكذلك مواصلة تجريف آلاف الدونمات لصالح إنشاء مشروع ما يُسمى بـ"القدس الكبرى"، بما فيها المشروع الاستيطاني المُسمى (E1)، وبناء طوق استيطاني يمزق التواصل الجغرافي الفلسطيني بهدف إحكام السيطرة عليها.

8- إدانة الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في تطبيق قانون عنصري يستهدف حق المقدسيين الفلسطينيين في الإقامة في مدينتهم، والذي بموجبه يتم سحب بطاقات الهوية من آلاف الفلسطينيين المقدسيين الذين يعيشون في ضواحي القدس المحتلة أو خارجها، وإدانة استئناف إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) تطبيق ما يسمى بـ"قانون أملاك الغائبين" والذي يستهدف مصادرة عقارات المقدسيين، ومطالبة كافة المؤسسات والجهات الدولية الضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لوقف قراراتها وقوانينها العنصرية والتي

تعمل على تفريغ المدينة من سكانها الأصليين، عبر إبعادهم عن مدينتهم قسراً، وفرض الضرائب الباهظة عليهم، وعدم منحهم تراخيص البناء.

9- إدانة الإجراءات الإسرائيلية التعسفية باستمرار إغلاق المؤسسات الوطنية العاملة في القدس، والمطالبة بإعادة فتحها، وعلى رأسها بيت الشرق والغرفة التجارية، لتمكينها من تقديم الخدمات للمواطنين المقدسيين وحماية الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة.

10- مطالبة جميع الدول بتنفيذ القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والمجلس التنفيذي لليونسكو بخصوص القضية الفلسطينية، بما في ذلك لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو، والتي أكدت على أن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف هو موقع إسلامي مخصص للعبادة وجزء لا يتجزأ من مواقع التراث العالمي الثقافي، وأدانت الاعتداءات والتدابير الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف.

11- دعوة العواصم العربية مجددا للتوأمة مع مدينة القدس، ودعوة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، للتوأمة مع المؤسسات المقدسية المماثلة دعما لمدينة القدس المحتلة وتعزيزا لصمود أهلها ومؤسساتها.

12- الإشادة بجهود جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف في الدفاع عن المقدسات وحمايتها وتجديد رفض كل محاولات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المساس بهذه الرعاية والوصاية الهاشمية، وتثمين الدور الأردني في رعاية وحماية وصيانة المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس في إطار الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية، التي أعاد التأكيد عليها الاتفاق الموقع بين جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، بتاريخ 2013/3/31، والتعبير عن الدعم والمؤازرة لإدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية في الدور الذي تقوم به في الحفاظ على الحرم والذود عنه في ظل الخروقات الإسرائيلية والاعتداءات على موظفيها، ومطالبة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالتوقف عن اعتداءاتها على الإدارة وموظفيها.

13- الإشادة بالجهود التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية رئيس لجنة القدس في الدفاع عن المدينة المقدسة ودعم صمود الشعب الفلسطيني. والإشادة بالجهود التي تبذلها وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس.

14- التأكيد على أهمية الاتصالات التي يجريها الوفد الوزاري العربي المُشكل بموجب قرار مجلس الجامعة الوزاري رقم 8221 بتاريخ 2017/12/9، والطلب إلى الوفد الوزاري مواصلة جهوده واتصالاته وتقديم تقريره لمجلس الجامعة القادم.

15- الإشادة بمؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس، الذي عقد في القاهرة 17-18 يناير/ كانون الثاني 2018، والعمل على تحقيق توصياته لحماية القدس الشريف والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم للمدينة والأماكن المقدسة فيها، ودعم صمود أهلها بكافة الأشكال. وتبني اقتراحه بأن يكون عام 2018، عاماً للقدس الشريف.

16- الدعوة إلى دعم وزيارة القدس والمقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية والتشديد على زيارة المسجد الأقصى/ الحرم القدسي الشريف لكسر الحصار المفروض عليه، وشد الرحال إليه لحمايته من مخططات الجماعات اليهودية المتطرفة.

17- الدعم والمساندة الكاملين لصمود الشعب الفلسطيني ومؤسساته في مدينة القدس المحتلة، ودفاعهم عن المدينة والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك في مواجهة الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية، والتصدي للمحاولات الإسرائيلية لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم.

18- الطلب من دولة فلسطين إعداد ورقة تصور شامل حول الزيارات العربية لمدينة القدس، على أن يشمل هذا التصور الآليات والضوابط التي تضمن تحقيق الهدف في تأكيد أن القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، وإسناد مؤسسات وأبناء الشعب الفلسطيني عامة وأهل القدس خاصة، وتعزيز صمودهم في وجه سياسات وخطط التهجير والتهويد التي تمارسها ضدهم إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) والهادفة لتغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم للمدينة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

19- التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني، إلى توفير التمويل وتنفيذ المشروعات التنموية الخاصة بالقطاعات الحيوية في القدس، بهدف إنقاذ المدينة المقدسة وحماية مقدساتها وتعزيز صمود أهلها.

20- استمرار تكليف المجموعة العربية في نيويورك بمواصلة تحركاتها لدى المجموعات الإقليمية والسياسية في الأمم المتحدة، لكشف خطورة ما يتعرض له المسجد الأقصى المبارك من إجراءات وممارسات إسرائيلية تهويدية خطيرة، وذات انعكاسات وخيمة على الأمن والسلم الدوليين.

21- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير حول الإجراءات التي تم اتخاذها بهذا الشأن إلى الدورة المقبلة للمجلس.

(ق: رقم 8227 - د.ع (149) - ج 2 - 2018/3/7)

الخطـــة الإعلاميـــة الدوليـــة
للتصدي للقرار الأمريكي الأحادي بالاعتراف بالقدس
عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى مشروع "الخطة الإعلامية الدولية للتصدي للقرار الأمريكي الأحادي بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي"،
  - وعلى القرار رقم 8221 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية في دورتـــه غيـــر العادية بتاريخ 2017/12/9،
  - وعلى القرار رقم 8222 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية في دورتـــه غيـــر العادية بتاريخ 2018/2/1،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر

1- الموافقة على الخطة الإعلامية الدولية للتصدي للقرار الأمريكي الأحـــادي بـــالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي بالصيغة المرفقة.

2- دعوة وزارات الإعلام أو الهيئات المعنية بشؤون الإعلام في الدول العربية الأعضاء، والمنظمات العربية المتخصصة، والهيئات والمنظمات العربية الممارسة لمهام إعلامية والحاصلة على صفة مراقب بمجلس وزراء الإعلام العرب إلى التعاون مـــع الأمانـــة العامة والمساهمة في تنفيذ الخطة الإعلامية الدولية.

(ق: رقم 8228 – د.ع (149) – ج 2 – 2018/3/7)

(مرفـــق)

ج01/149/(03/18)/12- د معدل(0042)

الخطة الإعلامية الدولية
للتصدي للقرار الأمريكي الأحادي
بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي

مقدم من قطاع الإعلام والاتصال
وقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

تنفيذا للبند الثامن من القرار رقم 8221
الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته غير العادية بتاريخ 2017/12/9
بشـــــــأن
"إعلان الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل سفارتها إليها"

وتنفيذا للبند الثامن عشر من القرار رقم 8222
الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته غير العادية بتاريخ 2018/2/1
بشـــــــأن
"التحرك العربي لمواجهة قرار الإدارة الأمريكية بشأن القدس"

2018

خلفيـــــة:

تجاوباً مع تطورات القضية الفلسطينية، وعلى وجـــه الخـــصوص التطـــورات المتعلقة بمدينة القدس الشريف، على مدار سنوات الصراع العربي الإسرائيلي، صدرت العديد من القرارات الأممية في هذا الشأن سواء عن الجمعية العامة للأمم المتحـــدة أو مجلس الأمن، وكان أولها القرار رقم 181 في عام 1947، والخاص بتقسيم فلسطين، حيث نص على: "أن تدويل القدس هو الطريقة المثلى لحماية المقدسات الدينيـــة"، كمـــا نص على: "تقسيم فلسطين إلى دولة عبرية وأخرى عربية، وتبقـــى القـــدس وبعـــض المناطق المحيطة بها تحت إدارة دولية". ثم صدرت العديد من القرارات ومن أبرزهـــا القرار رقم 242 في عام 1967، والذي نص على: "الانسحاب من الأراضـــي التـــي احتلت في عام 1967 ومن ضمنها القدس"، وكذلك القرار رقم 476 في عـــام 1980 بشأن "إعلان بطلان الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير طابع القدس والتأكيد على أنه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة، وإذ يضع في اعتباره الوضع الخاص فـــي القدس، خصوصاً ضرورة حماية البعد الروحي والديني الفريد للأماكن المقدســـة فـــي المدينة"، وكذلك القرار رقم 478 في عام 1980 بشأن رفض قرار الحكومة الإسرائيلية بضم القدس واعتبارها عاصمة أبدية لدولة إسرائيل، بالإضافة إلى القرار رقـــم 2334 في عام 2016 بشأن عدم اعتراف المجلس بأي تغييرات تجريها إسرائيل على حـــدود عام 1967 ومن ضمنها القدس بغير طريق المفاوضات.

وتحتل القضية الفلسطينية الصدارة في جدول أعمال مجلـــس جامعـــة الـــدول العربية بجميع مستوياته. حيث أصدر المجلس العديد من القرارات، التي تؤكـــد علـــى مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى سيادة دولة فلسطين علـــى كافة الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، بما فيها القدس الـــشرقية، وتقـــديم الدعم والتضامن للشعب الفلسطيني المناضل، وتؤكد كذلك على الرفض القاطع لجميـــع السياسات والبرامج والخطط الإسرائيلية غير الشرعية التي تـــستهدف ضـــم المدينـــة المقدسة وتشويه هويتها العربية، وتغيير تركيبتها الـــسكانية، وعزلهـــا عـــن محيطهـــا الفلسطيني، والإدانة والتصدي لأي سياسات أو مواقف صادرة عن دول أو مؤسسات أو شركات، تتعارض مع القانون الدولي وتقوض حل الدولتين وتدعم الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين. وكان أخر هذه القرارات هو القرار رقم 8221 بـــشأن "إعـــلان الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقـــل

سفارتها إليها"، والذي صدر عن اجتماع الدورة غير العادية لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية بتاريخ 2017/12/9.

مجلس وزراء الإعلام العرب والقضية الفلسطينية:

انطلاقا من قناعة مجلس وزراء الإعلام العرب التامة بأن للإعلام دور محوري في نشر القضية الفلسطينية والتعريف بها، والدفاع عنها، وكسب التأييد العالمي لها، اعتبر المجلس أحد البنود الدائمة على جدول أعماله، حيث أصدر العديد من القرارات بشأن دعم القضية الفلسطينية، والتي تؤكد على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، وعلى ضرورة فضح انتهاكات إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال للقوانين والاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى تكليف بعثات ومراكز الجامعة العربية في الخارج، وعلى وجه الخصوص اللجان الإعلامية مواصلة الجهود لمخاطبة وسائل الإعلام المختلفة في تلك الدول لشرح ما يجرى على الأراضي العربية المحتلة من انتهاك وتهويد لمدينة القدس الشريف، وفضح جرائم إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال بحق الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية. فضلاً عن اختيار المجلس لمدينة القدس كأول عاصمة للإعلام العربي وجعلها عاصمة أبدية له.

كما أصدر المجلس عدداً من الوثائق التي تدعم القضية الفلسطينية مثل "**خطة التحرك الإعلامي العربي في الخارج**"، والتي تعد القضية الفلسطينية أبرز محاورها الأساسية، وكذلك "**الاستراتيجية الإعلامية العربية**"، والتي ينص هدفها الأول على "**التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للأمة العربية وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة عاصمة لدولة فلسطين**". بالإضافة إلى "**ميثاق الشرف الإعلامي العربي**"، و"**الاستراتيجية الإعلامية العربية المشتركة لمكافحة الإرهاب**".

الخطة الإعلامية الدولية
للتصدي للقرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي

دوافع الخطة:

- بتاريخ 2017/12/6، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن القرار الأحادي لإدارته باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إليها. وبناءً عليه، عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري دورة غير عادية بتاريخ 2017/12/9، حيث أصدر قراره رقم 8221، والذي نص البند الثامن منه على: "***تكليف الأمانة العامة للجامعة بإعداد خطة إعلامية دولية توضح خطورة القرار الأمريكي، وتعري الممارسات الإسرائيلية في القدس وآثارها في تفريغ المدينة المقدسة من سكانها العرب المسلمين والمسيحيين، وتهديد المقدسات الإسلامية والمسيحية، وتؤكد الوضع القانوني للقدس مدينة محتلة، وتقديمها إلى القمة العربية؛ واستنهاض الطاقات الوطنية الشعبية والثقافية في الدول العربية لزيادة الوعي حول أهمية قضية القدس مواكبة ودعماً للتحرك الدبلوماسي باتجاه المجتمع الدولي والرأي العام العالمي بما في ذلك من خلال الجاليات العربية المنتشرة في العالم***".
- وجه معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بالتنسيق بين قطاع الإعلام والاتصال وقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالأمانة العامة لإعداد الخطة الإعلامية الدولية المطلوبة.

استراتيجية الخطة:

- التحرك لخلق رأي عام عربي وإسلامي ودولي مناصر لقضية القدس،
- إبراز الوضع القانوني لمدينة القدس المحتلة ومحاولات إسرائيل القوة القائم بالاحتلال غير المشروعة لتغيير ذلك الوضع وحدودها الجغرافية وتركيبتها السكانية،
- تسليط الضوء على الجوانب الإنسانية للمقدسيين بما يعكس صور معاناتهم على وجه التحديد، والشعب الفلسطيني عموماً.
- المواصلة والاستمرارية لأنشطة الخطة لإعادة الوعي بالقضية الفلسطينية عامة، وبالقدس خاصة.

أهداف الخطة:

- زيادة وعي المواطن العربي، وخصوصاً فئة الشباب، بأهمية مدينة القدس الشريف ورمزيتها بالنسبة للامة العربية والإسلامية.

- التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للأمة العربية، وعلى الهوية العربية للقدس الشريف المحتلة عاصمة لدولة فلسطين.
- توظيف الإعلام العربي وتكنولوجيا الاتصال لدعم قضية القدس والتصدي لمحاولات التوسع والاستيطان الذي تقوم به إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال.
- نشر قضية القدس على مستوى شعوب العالم، وتعريف المجتمع الدولي بتاريخ مدينة القدس الشريف وأهميتها بالنسبة للشعوب العربية والإسلامية، وفضح الانتهاكات الإسرائيلية بحق المدينة وأماكنها المقدسة والمقدسيين.
- إبراز مجموعة المواقف والقرارات العربية والدولية التي تدين إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، وتتضامن مع صفوف الشعب الفلسطيني بإقامة دولة على حدود عام 1967.
- تنبيه المجتمع الدولي للنتائج السلبية المتوقعة جراء القرار الأمريكي الأحادي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، والذي يتنافى مع القرارات الأممية التي صدرت في هذا الشأن.
- حشد الرأي العام العالمي لدعم قضية القدس، وخلق موقف دولي ضاغط لمواجهة القرار الأمريكي الأحادي.

المستهدفون من الخطة:

- الرأي العام العربي.
- الرأي العام الدولي.

الجهات المعنية بتنفيذ الخطة:

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال، وقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة)، بالتعاون مع القطاعات المعنية داخل الأمانة العامة.
- مجلس وزراء الإعلام العرب.
- وزارة الإعلام الفلسطينية.
- بعثات ومراكز الجامعة العربية في الخارج.
- مجالس السفراء العرب بالخارج.
- المنظمات العربية المتخصصة.
- المنظمات والهيئات الإعلامية العربية.
- الجاليات العربية في الخارج.
- الأرشيف الوطني الفلسطيني.

مراحل إعداد الخطة:

- تشكيل لجنة مشتركة من قطاعي الإعلام والاتصال وقطاع فلسطين والأراضي العربيـــة المحتلة.
- إعداد الخطة الإعلامية الدولية المقترحة وعرضها على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة لإقرارها.

الإطار الزمني للخطة:

يتم تحديده بعد اعتماد الخطة من مجلس الجامعة على مستوى القمة.

المحاور والأنشطة المقترحة للخطة الإعلامية الدولية

النشاط	آليات ووسائل التنفيذ	المستهدفون	الجهات المعنية بالتنفيذ	بدء التنفيذ/ الإطار الزمني/ المدى الزمني
المحور الأول: النشر الصحفي والإلكتروني والحملات الموجهة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي				
- تخصيص صفحة على البوابة الإلكترونية للجامعة العربية باسم القدس- وشارة دائمة على الصفحة الرئيسية تشمل كل ما يتعلق بالقدس باللغتين العربية والإنجليزية.	- التنسيق مع الجهات العربية والفلسطينية الرسمية (وزارة الإعلام، المندوبية/ وزارة الخارجية) للحصول على المادة التي يمكن استخدامها في هذه المواقع خاصة الجوانب التاريخية والقانونية لما له من دور كبير لإثبات الحق العربي في فلسطين - صياغة المادة الإعلامية وترجمتها	- الرأي العام العربي - الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال- إدارة الاتصال والتواصل الاجتماعي)	بعد اعتماد الخطة - وفور تجميع وتجهيز المادة الإعلامية - وحتى نهاية الحملة
- إنشاء صفحة خاصة على موقع الفيسبوك (Facebook) تحت اسم "القدس" تشمل كل ما يتعلق بالقدس باللغتين العربية والإنجليزية.		- الرأي العام العربي - الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال- إدارة الاتصال والتواصل الاجتماعي)	بعد اعتماد الخطة - وفور تجميع وتجهيز المادة الإعلامية - وحتى نهاية الحملة
- إطلاق هاشتاج # تحت اسم "نصرة القدس" باللغتين العربية والإنجليزية على كل وسائل التواصل الاجتماعي للجامعة العربية.		- الرأي العام العربي - الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال- إدارة الاتصال والتواصل الاجتماعي)	بعد اعتماد الخطة - وفور تجميع وتجهيز المادة الإعلامية - وحتى نهاية الحملة
- إطلاق حملة خاصة على شبكات التواصل الاجتماعي لتوضيح مكانة القدس والأراضي العربية المحتلة لدى العالم أجمع.	- الإعداد والتنسيق للحملة الإعلامية من قبل قطاع الإعلام والاتصال وقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة.	- الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة (قطاع الإعلام والاتصال- إدارة الاتصال والتواصل الاجتماعي وقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة)	- تحدد بالتنسيق بين قطاع الإعلام والاتصال وقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

المحور الثاني: الإنتاج الإعلامي				
- إعداد فيلم توثيقي عن القدس يتضمن المحاور التاريخية والسياسية والقانونية والدينية، وتكون مدته 30 دقيقة، باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.	- التنسيق مع الأرشيف الوطني الفلسطيني + مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي CULTNAT التابع لمكتبة الإسكندرية+ المندوبية الدائمة لدولة فلسطين، والاستعانة بالمواد التوثيقية المتاحة بمشروع توثيق ذاكرة جامعة الدول العربية (محور ذاكرة فلسطين) والذي تنفذه الإدارة	- الرأي العام العربي - الرأي العام الدولي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال- إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة)	(النصف الأول 2018) - ملحوظة: يتم خصم نفقات هذا النشاط من موازنة خطة التحرك الإعلامي المحدثة والتي أقرها مجلس وزراء الإعلام العرب يوليو/ تموز 2017، والتي اعتمدت القضية الفلسطينية محوراً رئيساً فيها.
- إعداد كتاب وثائقي حول القدس يتم إطلاقه خلال الاحتفال السنوي بيوم الوثيقة العربية بمقر الأمانة العامة (18 أكتوبر/ تشرين الأول) لعام 2018.	- الاستعانة بالمواد الوثائقية المتاحة بمشروع توثيق ذاكرة الجامعة العربية (فوتوغرافيا ووثائق وطوابع بريدية وغيرها)	- الجمهور العام - الباحثون والمفكرون والمثقفون	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال- إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة)	توبر/ تشرين الأول 2018) - ملحوظة: يتم خصم نفقات هذا النشاط من موازنة خطة التحرك الإعلامي المحدثة
- تنظيم يوم الوثيقة العربية لعام 2018 وكافة فعالياته حول القدس (ندوة ومعرض وثائقي واطلاق الكتاب الوثائقي حول القدس).	- التنسيق مع الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف	- الرأي العام العربي - الباحثين/ المفكرين/ المثقفين	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال- إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة)	توبر/ تشرين الأول 2018)
- تخصيص دورة من يوم الإعلام العربي لتكون محور فعالياته عن "القدس" بصفتها عاصمة دائمة للإعلام العربي.		- الرأي العام العربي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال)	

- إعداد مادة إعلامية مدققة ومترجمة إلى عدة لغات حول قضية القدس لمخاطبة الرأي العام العالمي بشكل موجه ومحدد تستعمل في البرامج واللقاءات الإعلامية.	- التنسيق مع سفارة دولة فلسطين ومندوبيتها الدائمة لإعداد المادة	- الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال) بالتعاون مع القطاعات المعنية.	النصف الثاني من عام 2018
- إنتاج نشرات إعلامية ومطويات حول مدينة القدس وقضيتها، توزع على الجهات والمؤسسات الإعلامية الأجنبية، من طرف بعثات الجامعة العربية في الخارج.	- الاستعانة بالوثائق المتاحة لدى إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة- والأرشيف الوطني الفلسطيني ووزارة الإعلام الفلسطينية	- الراي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة الإعلام/ إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة) - بعثات جامعة الدول العربية في الخارج	الربع الأول من 2018
- حشد كافة الطاقات الإعلامية البشرية والمادية في المؤسسات الإعلامية العربية، بهدف تخصيص برامج حول القدس موجهة باللغات الأجنبية	- التواصل مع مديري القنوات والإذاعات ورؤساء الصحف العربية والأجنبية لتنسيق الرؤى والجهود.	- الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال) - اتحاد إذاعات الدول العربية	عام 2018
- إعداد حقيبة إعلامية تتضمن كافة قرارات مجلس الجامعة المعنية بالقدس، وكافة القرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الخاصة بمسألة القدس، بالإضافة إلى أفلام وثائقية وصور فوتوغرافية، وخرائط ووثائق تاريخية، وورقة تتضمن المواقف الدولية والشخصيات العالمية.	- تجميع المادة الإعلامية من القطاعات المعنية بالأمانة العامة ثم صياغتها إعلامياً والطباعة والنشر الإلكتروني	- الرأي العام العربي - الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال) بالتعاون مع القطاعات المعنية.	بعد اعتماد الخطة - وفور تجميع وتجهيز المادة الإعلامية - وحتى نهاية الحملة
- الاستمرار في إعداد وتنفيذ برومو بلغات الأمم المتحدة حول القدس وبثها على جميع مواقع التواصل الاجتماعي.	- الطلب من اتحاد إذاعات الدول العربية تنفيذه بالتنسيق مع القطاع.	- الرأي العام العربي - الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال) بالتعاون مع القطاعات المعنية - اتحاد إذاعات الدول العربية	بعد اعتماد الخطة - وفور تجميع وتجهيز المادة الإعلامية - وحتى نهاية الحملة

المحور الثالث: تواصل وفعاليات ولقاءات وحلقات إعلامية				
- إطلاق مسابقة على مواقع التواصل الاجتماعي على مستوى الهواة والمحترفين، لاختيار أفضل عمل فني يعبر عن القدس أو يدعم قضيتها، حيث تقسم المسابقة إلى ثلاثة فئات: فيديو (لإعلان قصير مدته 60 ثانية)، فيلم قصير مدته من 3-5 دقائق، وصورة فوتوغرافية. وتكريم الفائزين.	- التعاون مع اتحاد إذاعات الدول العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري	- المبدعون من الهواة والمحترفين - الرأي العام العربي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال- إدارة الاتصال والتواصل الاجتماعي)	فور اعتماد الخطة ولمدة شهر
- تنظيم مجموعة من المنتديات الدولية في العواصم الغربية الهامة تهدف إلى التعريف بمدينة القدس وإبراز جوانبها الحضارية والثقافية الإسلامية والمسيحية الضاربة في عمق التاريخ.	- التنسيق مع مجالس السفراء العرب في الخارج - التنسيق مع بعثات الجامعة بالخارج	- الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال) و(قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة) - بعثات الجامعة العربية في الخارج - الجاليات العربية في الخارج	
- تنظيم والمشاركة في المهرجانات الثقافية التي تبرز الثقافة العربية للقدس الشريف وإقامة معارض صور بالموازاة معها في نفس الإطار.	- التنسيق مع قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة الثقافة)	- الرأي العام العربي - الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال) بالتعاون مع القطاعات المعنية. - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.	
- التواصل مع المستشارين الإعلاميين في منظمات الأمم المتحدة الإقليمية	- دعوة الأمانة العامة للمستشارين الإعلاميين	- الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع	الربع الأول من عام 2018

وسفارات الدول الغربية في دولة المقر وعقد اجتماعات معهم لإيصال الصوت العربي حول القدس إلى وسائل الإعلام الغربية.			الإعلام والاتصال) بالتعاون مع القطاعات المعنية	
– التواصل مع مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية العربية والعالمية لإيصال الصوت العربي الرافض للموقف الأحادي للإدارة الأمريكية باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، وتزويدهم بالمعلومات الصحيحة حول الوضع القانوني والديني لمدينة القدس وتاريخها العربي والإسلامي والمسيحي.		– الرأي العام العالمي	– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال– إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية) بالتعاون مع قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة.	عام 2018
– الاستفادة من اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة مع هيئات ومؤسسات الإعلام العربية ونظيراتها العالمية للولوج إلى الرأي العام العالمي والتعريف بالقدس.	– التنسيق بين إدارة البحوث والدراسات بالجامعة وإدارة الدراسات بالدول العربية		– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال)	
– تنظيم حلقات نقاشية بشأن تطورات الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل القوة القائمة بالاحتلال.			– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال– إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية)	الربع الأول من عام 2018
– إبراز الجهود التي يقوم بها الوفد الوزاري العربي المُشكل من قِبَل مجلس الجامعة بموجب القرار 8221 بهدف الاستمرار في مواجهة القرار الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك الالتقاء بوسائل الإعلام العالمية لشرح وجهة النظر العربية والتبعات الخطيرة لهذا القرار الذى يخالف قرارات مجلس الجامعة ذات الصلة إضافة إلى تداعياته على الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.		– الرأي العام العالمي	– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية	

المحور الرابع: منتديات التعاون العربية الدولية، والمجالس الوزارية المتخصصة				
- الاستفادة من ندوة التعاون العربي الصيني وندوة التعاون العربي الهندي في مجال الإعلام بهدف نشر التوعية بقضية القدس إعلامياً، كأن يكون موضوع إحدى الندوتين حول قضية القدس.	- التنسيق مع الجهات المعنية بالمنتدى العربي الصيني والمنتدى العربي الهندي	- الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية) - الجهات الدولية المعنية بمنتديات التعاون العربية	
- الاستفادة من القرارات والوثائق الصادرة عن مجلس وزراء الإعلام العرب، التي تخص القضية الفلسطينية وتدعمها مثل خطة التحرك الإعلامي العربي في الخارج، والاستراتيجية الإعلامية العربية، وانتقاء وتكييف الأنشطة المدرجة في هذه الوثائق وتتماشى مع أهداف الخطة الإعلامية الدولية.	- التنسيق مع إدارة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب.	- الرأي العام العربي - الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال)	
- تفعيل البند رقم (4) من منطلقات "الاستراتيجية الإعلامية العربية المشتركة لمكافحة الإرهاب"، والتي تنص على "ضرورة الاهتمام بالقضايا القومية إعلامياً وقطع الطريق على الإعلام الإرهابي المضلل الذي يزعم تبنيه لهذه القضية خاصة قضية فلسطين والمشكلات العرقية والطائفية".	- التنسيق بين إدارة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب وإدارة مكافحة الإرهاب.	- الرأي العام العربي - الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال) - مجلس وزراء الإعلام العرب - المنظمات والهيئات الإعلامية العربية	

- تفعيل المادة السابعة من "ميثاق الشرف الإعلامي العربي" المعدل لعام 2013، والتي تنص على "تكثيف الجهود على الساحة الدولية للتعريف بالوطن العربي، وتاريخه وحضارته وتراثه، وإمكانياته البشرية والمادية والمعنوية، وعدالة قضاياه الأساسية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وفق قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري"	- التنسيق مع إدارة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب للعمل على تفعيل ميثاق الشرف الإعلامي العربي.	- الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال) - مجلس وزراء الإعلام العرب - المنظمات والهيئات الإعلامية العربية	

مواجهة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بنقل سفارتها إلى مدينة القدس المحتلة وتطورات الأوضاع وإدانة الجرائم التي يقترفها الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، في دورته غير العادية المنعقدة برئاسة المملكة العربية السعودية، في مقر الأمانة العامة بالقاهرة يوم الخميس 17 مايو/ أيار 2018، بناءً على طلب المملكة العربية السعودية، وتأييد الدول الأعضاء،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،

- ومتابعة لتنفيذ قرارات مجلس جامعة الدول العربية، بمختلف مستوياته، بخصوص مدينة القدس المحتلة، تباحث المجلس في المواقف والإجراءات التي ستقوم بها جامعة الدول العربية لمواجهة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعمل غير قانوني وغير شرعي تمثل في نقل سفارتها إلى مدينة القدس الشريف، بناءً على قرارها السابق الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي؛ هذا التحرك الأمريكي الذي يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قراري مجلس الأمن 476 و478 لعام (1980)، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة على أساس "الاتحاد من أجل السلم"، رقم A/RES/ES-10/19 (2017)،

- وبعد التشاور في الجرائم التي تواصل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ارتكابها ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته وحقوقه غير القابلة للتصرف، وآخرها العدوان الهمجي المستمر والمتصاعد على المتظاهرين السلميين الذين يشاركون في مسيرات سلمية تعبر عن تمسكهم بحقوقهم المشروعة، وعن رفضهم للقرار الأمريكي بشأن القدس، والمطالبة بحقهم في العودة إلى ديارهم التي هُجّروا منها، هذا الحق الذي كفله القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (1948)،

- وإذ يستذكر المجلس جميع قراراته على مستوى القمة والوزاري والمندوبين الدائمين، المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، وآخرها قرارات القمة (29) المنعقدة في مدينة الظهران بالمملكة العربية السعودية (قمة القدس)، وإذ يتحمل المجلس مسؤولياته التاريخية تجاه مدينة القدس الشريف، عاصمة دولة فلسطين، بما تمثله من مكانة مقدّسة راسخة في الحضارة العربية الإسلامية والمسيحية،

- وبعد الاستماع إلى مداولات السادة رؤساء وفود الدول الأعضاء،

يُقــرر:

1- إعادة التأكيد على رفض وإدانة قرار الولايات المتحدة الأميركية الاعتــراف بالقــدس عاصمة لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، واعتباره قراراً باطلاً ولاغيــاً، ومطالبتهــا بالتراجع عنه. واعتبار قيام الولايات المتحدة الأمريكية بنقل سفارتها إلى مدينة القــدس الشريف، سابقة خطيرة تخرق الإجماع الدولي حول القدس المحتلة ووضعها القــانوني والتاريخي القائم، وتشكل انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي وقرارات الأمــم المتحــدة ذات الصلة، وتهدد السلم والأمن الدوليين، وتضعف المنظومة الدولية القائمة على القــانون الدولي، والالتزام به وستكون سابقة لأي دولة تريد انتهاك القانون والشرعية الدولية.

2- اعتبار قيام الولايات المتحدة الأمريكية بنقل سفارتها إلى مدينة القدس، في ذكرى نكبــة الشعب الفلسطيني، إمعاناً في العدوان على حقوق الشعب الفلسطيني، واستفزازاً لمشاعر الأمة العربية الإسلامية والمسيحية، وزيادة في توتير وتأجيج الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة والعالم فضلاً عن ما يمثله من تقويض للشرعية الأخلاقية والقانونية للنظام الدولي.

3- إدانة إقدام جواتيمالا على نقل سفارتها إلى مدينة القدس، وإعلان اعتزام الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات المناسبة السياسية والاقتصادية إزاء تلك الخطوة.

4- إدانة إعلان قلة من الدول نيتها نقل سفاراتها إلى القدس، وتكليف الأمانة العامة تقــديم توصيات بخصوص التعامل مع تلك الدول سواء من خلال التواصل معها لحثها علــى الإحجام عن مثل تلك الخطوة غير القانونية والالتزام بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، أو من خلال النظر في الإجراءات التي يمكن اتخاذها فــي حالــة إقدامها على نقل سفارتها.

5- دعم قرارات القيادة الفلسطينية دفاعاً عن حقوق الشعب الفلسطيني على مختلف الصُعد، ورداً على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس الشريف، بما فيها الانضمام إلى المعاهدات والمنظمات الدولية، وإحالة الجرائم الإسرائيلية إلى المحاكم والآليات الدولية المناســبة، بما يشمل ملف الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي.

6- مطالبة المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، بمتابعة تنفيذ قراراته والتزام الــدول بها، والطلب من جميع الدول الالتزام بقراري مجلس الأمن 476 و478 لعام (1980)، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة علــى أساس "الاتحاد من أجل السلم"، رقم (2017) A/RES/ES-10/19، الذي أكد على أن

أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الديمغرافية، ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة، ويجب إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعا جميع الدول للامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف عملاً بقرار مجلس الأمن 478 (1980)، والذي أكد أيضاً على أن مسألة القدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي التي يجب حلها عن طريق المفاوضات وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

7- توجيه الشكر للدول والمنظمات التي اتخذت مواقف رافضة للقرار الأمريكي بخصوص القدس، وداعمة للسلام العادل والشامل الذي يلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، التزاماً بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

8- إدانة مشاركة بعض الدول في فعاليات نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس الشريف، واعتبار مثل هذه المشاركات تشجيعاً للأعمال غير القانونية على المستوى الدولي.

9- تقديم تحية إكبار وإجلال للنضال البطولي للشعب الفلسطيني وتضحياته الجسام دفاعاً عن أرضه ومقدساته الإسلامية والمسيحية وحقوقه غير القابلة للتصرف، ضد الاحتلال الإسرائيلي وسياساته وممارساته.

10- إدانة الجرائم الإسرائيلية الممنهجة واسعة النطاق التي ترتكبها قوات الاحتلال ضد أبناء الشعب الفلسطيني، المدنيين العزّل، والتي ترقى إلى جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ هذه الجرائم التي كان آخرها الاعتداء الوحشي على المتظاهرين الفلسطينيين السلميين، الذين خرجوا في مسيرات سلمية بالتزامن مع ذكرى النكبة، واحتجاجاً على نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس الشريف، وللمطالبة بحقوقهم المشروعة، في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة على خطوط قطاع غزة المحاصر، والتي راح ضحيتها مئات الشهداء الذين أعدموا بدم بارد، وآلاف الجرحى من المدنيين العزّل.

11- تكليف الأمانة العامة بالتحرك الفوري لتشكيل لجنة دولية مستقلة من الخبراء للتحقيق في الجرائم والمجازر التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المتظاهرين في قطاع غزة.

12- مطالبة مجلس الأمن، والجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان ومقرريه والمفوض السامي لحقوق الإنسان، باتخاذ الإجراءات اللازمة، لتشكيل لجنة تحقيق دولية في أحداث غزة الأخيرة، والعمل على تمكين هذه اللجنة من فتح تحقيق ميداني محدد بإطار زمني، وضمان إنفاذ آلية واضحة لمساءلة ومحاكمة

المسؤولين الإسرائيليين عن هذه الجريمة، وعدم إفلاتهم من العقاب العادل، وإنصاف الضحايا.

13- مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل الفوري لضمان حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين من جرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي، ومطالبة مجلس الأمن بإنفاذ قراراته ذات الصلة بحماية المدنيين الفلسطينيين، لاسيما القرار 904 (1994) والقرار 605 (1987)، القاضية بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة وضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل. ودعوة الدول الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لتحمل مسؤولياتها وكفالة احترام وإنفاذ الاتفاقية في أرض دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من خلال وقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإعمال القواعد الآمرة للقانون الدولي.

14- تقديم الدعم والتقدير للجهود الحثيثة التي تبذلها دولة الكويت، العضو العربي في مجلس الأمن، في متابعة تطورات القضية الفلسطينية، والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والتي كان آخرها طلب عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لبحث الجرائم الإسرائيلية ضد المتظاهرين المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وجهودها في تقديم مشروع قرار بشأن تأمين حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967.

15- إعادة التأكيد على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، وحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق مبادرة السلام العربية لعام 2002 بكافة عناصرها، والتي نصت على أن السلام مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها، يجب أن يسبقه إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، واعترافها بدولة فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وحل قضيتهم بشكلٍ عادل وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948. ورفض أي صفقة أو مبادرة لحل الصراع لا تنسجم مع المرجعيات الدولية لعملية السلام.

16- الإدانة الشديدة للاقتحامات الإسرائيلية المتوالية والمتكررة للمسجد الأقصى المبارك والسماح للمستوطنين تحت حراسة قوات الأمن الإسرائيلية للدخول إلى باحة المسجد الأقصى وتلاوة صلوات تلمودية فيه واعتبار ذلك عملاً استفزازياً من شأنه تأجيج المشاعر ودفع الأمور إلى العنف، ومطالبة المجتمع الدولي بأسره بضمان حرية

الوصول للاماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية بالقدس، واعتبار ذلك حقاً من حقوق الإنسان، وإدانة القرارات الإسرائيلية بمنع المقدسيين من الوصول إلى المسجد الأقصى المبارك.

17- التأكيد على دعم الوصاية الهاشمية التاريخية التي يتولاها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، والتي أكد عليها الاتفاق الموقع بين جلالة الملك عبد الله الثاني وفخامة الرئيس محمود عبّاس، رئيس دولة فلسطين، بتاريخ 2013/3/31، وعلى دعم ومؤازرة دور إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية، في الحفاظ على الحرم والذود عنه.

18- توجيه التقدير لخادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، لقيامه بتسمية الدورة 29 للقمة العربية التي عقدت بالمملكة العربية السعودية، بـ "قمة القدس"، تقديراً للمكانة الروحية والدينية التي تتمتع بها مدينة القدس الشريف، عاصمة دولة فلسطين، في قلب الأمة العربية والإسلامية، وتقديمه، على غرار أشقائه القادة العرب، لكل الدعم السياسي والمالي للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.

19- تثمين الجهود التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية، رئيس لجنة القدس، في حماية مدينة القدس الشريف ومقدساتها ودعم صمود المقدسيين.

20- توجيه الشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية على جهودها التي تبذلها حالياً من أجل تسهيل الأوضاع داخل قطاع غزة وخاصة تقديم المساعدات العاجلة واستقبال جرحى العدوان الإسرائيلي في المستشفيات المصرية، وتسهيل حركة المسافرين عبر معبر رفح البري.

21- تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإعداد خطة متكاملة تشتمل على الوسائل والطرق المناسبة التي يمكن استخدامها لمواجهة قرار الولايات المتحدة الأمريكية أو أي دولة أخرى بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، أو نقل سفارتها إليها، بما في ذلك الوسائل والطرق السياسية والقانونية والاقتصادية، وتعميم هذه الخطة على الدول الأعضاء في غضون أسبوعين من تاريخ صدور هذا القرار لاعتمادها والعمل بمقتضاها.

22- الطلب من الوفد الوزاري العربي المنبثق عن لجنة مبادرة السلام العربية المشكل بموجب القرار رقم 8221 الصادر بتاريخ 2017/12/9 متابعة اتصالاته وجهوده في هذا الموضوع، ومن الأمين العام لجامعة الدول العربية العمل على تنفيذ هذا القرار،

وإبقاء مجلس الجامعة في حالة انعقاد، والعودة للاجتماع إذا اقتضت الضرورة لتقيـــيم الأوضاع والتحرك على ضوء التطورات والمستجدات المتعلقة في هذا القرار.

(ق: رقم 8277 – د.غ.ع – 2018/5/17)

متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية
والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد في بتاريخ 2018/9/11،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، بخصوص متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية،

يُقـــرر:

1- التأكيد مجدداً على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين. وإعادة التأكيد على حق دولة فلسطين بالسيادة على كافة الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ومجالها الجوي والبحري، ومياهها الإقليمية، وحدودها مع دول الجوار.

2- إعادة التأكيد على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، وحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق مبادرة السلام العربية لعام 2002 بكافة عناصرها، والتي نصت على أن السلام الشامل مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها، يجب أن يسبقه إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، واعترافها بدولة فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وحل قضيتهم بشكلٍ عادل وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948. ورفض أي صفقة أو مبادرة لحل الصراع لا تنسجم مع المرجعيات الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط.

3- إعادة التأكيد على رفض وإدانة قرار الولايات المتحدة الأميركية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، ونقل سفارتها إليها، واعتباره قراراً باطلاً،

وخرقاً خطيراً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصِّلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل، وأن لا أثر قانوني لهذا القرار، الذي يشكل سابقة خطيرة تخرق الإجماع الدولي حول المدينة المحتلة وتشجع انتهاك القانون الدولي والشرعية الدولية, وتقوض جهود تحقيق السلام، وتعمق التوتر والعنف والفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة بما يهدد الأمن والسلم الدوليين.

4- مطالبة جميع الدول بالالتزام بقراري مجلس الأمن 476 و478 لعام (1980)، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة على أساس "الاتحاد من أجل السلم"، رقم (A/RES/ES-10/19 2017)، الذي أكد على أن أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الديمجرافية، ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغيه وباطلة، ويجب إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعا جميع الدول للامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف عملاً بقرار مجلس الأمن 478 (1980)، والذي أكد أيضاً على أن مسألة القدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي التي يجب حلها عن طريق المفاوضات وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

5- دعوة الدول الأعضاء إلى اتخاذ جميع الإجراءات العملية اللازمة لمواجهة أي قرار يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، والحيلولة دون اتخاذ أي قرارات مماثلة، وذلك تنفيذاً لقرارات القمم والمجالس الوزارية العربية المتعاقبة.

6- رفض وإدانة المحاولات الإسرائيلية والأمريكية لتجزئة وتصفية قضايا الحل النهائي للقضية الفلسطينية، والتي تدرجت من الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، إلى إصدار قوانين عنصرية إسرائيلية، كان آخرها "قانون يهودية الدولة"، ومن ثم قرار الولايات المتحدة بوقف تمويل وكالة الأونروا، والتي تأتي جميعها في سياق مرفوض لطمس وتصفية القضية الفلسطينية بما فيها قضية اللاجئين الفلسطينيين، وإنهاء دور وتفويض الأونروا التي يدخل حق العودة في صلب قرار إنشائها، بما يفرغ المبادرة العربية للسلام في مضمونها.

7- تأييد ودعم خطة تحقيق السلام التي قدمها فخامة الرئيس محمود عبّاس، رئيس دولة فلسطين، في مجلس الأمن يوم 2018/2/20، ورفض أي ضغوط مالية أو سياسية تُمارس على القيادة الفلسطينية بهدف فرض حلول غير عادلة للقضية الفلسطينية لا تنسجم مع مرجعيات عملية السلام.

8- العمل مع الأطراف الدولية الفاعلة لتأسيس آلية دولية متعددة الأطراف، تحت مظلة الأمم المتحدة، لرعاية عملية السلام، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لإعادة

إطلاق عملية سلام ذات مصداقية ومحددة بإطار زمني، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين على خطوط 4 يونيو/ حزيران عام 1967.

9- تأييد ودعم قرارات فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، وقرارات أُطر منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، والعمل مع دولة فلسطين على تحقيق الهدف من تلك القرارات على كافة الصُعد.

10- تقديم التحية للشعب الفلسطيني البطل الصامد على أرضه، والدعم لنضاله المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي الغاشم، دفاعاً عن مقدساته وحقوقه غير القابلة للتصرف.

11- إدانة الجرائم الإسرائيلية الممنهجة واسعة النطاق ضد أبناء الشعب الفلسطيني، المدنيين العزّل، والتي تصنف جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان, ومنها الاعتداءات الوحشية على المتظاهرين الفلسطينيين السلميين، الذين خرجوا في مسيرة العودة السلمية، في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة على خطوط قطاع غزة المحاصر، والتي راح ضحيتها مئات الشهداء الذين أعدموا بدم بارد, وآلاف الجرحى من المدنيين العزّل, والترحيب بقرار مجلس حقوق الإنسان تشكيل لجنة تحقيق دولية في هذه الأحداث، والمطالبة بتمكين هذه اللجنة من أداء أعمالها، وضمان إنفاذ آلية واضحة لمساءلة ومحاكمة المسؤولين الإسرائيليين عن هذه الجرائم، وعدم إفلاتهم من العقاب العادل، وإنصاف الضحايا.

12- الترحيب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حماية المدنيين الفلسطينيين رقم A/RES/ES-10/20 (2018)، والأخذ علماً بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأخير في هذا الشأن، والذي تضمن خيارات قابلة للتطبيق لحماية المدنيين الفلسطينيين، وحث دول ومؤسسات المجتمع الدولي للمشاركة في حماية المدنيين الفلسطينيين وتشكيل آلية عملية وفعالة لتنفيذ ما جاء في قرار الجمعية العامة وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة.

13- دعوة المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن لضمان حماية حقيقية للمدنيين الفلسطينيين، وذلك تنفيذاً لقرار الجمعية العامة، وقرارات مجلس الأمن السابقة ذات الصلة بحماية المدنيين الفلسطينيين، لاسيما القرار 904 (1994) والقرار605 (1987)، القاضية بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة وضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل. ودعوة الدول الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لتحمل مسؤولياتها وكفالة احترام وإنفاذ الاتفاقية في أرض دولة فلسطين

المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من خلال وقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإعمال القواعد الآمرة للقانون الدولي.

14- تبني ودعم توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والعمل على حشد التأييد الدولي لذلك. وتبني ودعم حق دولة فلسطين بالانضمام إلى المنظمات والمواثيق الدولية بهدف تعزيز مكانتها القانونية والدولية، وتجسيد استقلالها وسيادتها على أرضها المحتلة.

15- توجيه الشكر والتقدير لجمهورية كولومبيا التي اعترفت مؤخراً بدولة وفلسطين، والطلب من معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية دعوة السفير الكولومبي لتسليمه نسخة من هذا القرار والإعراب عن تثمين وتقدير الدول العربية لموقف كولومبيا، والعمل المباشر مع الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين، من خلال زيارات واتصالات ثنائية ومتعددة الأطراف لحثها على الاعتراف بدولة فلسطين على خطوط يونيو/ حزيران 1967، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، وذلك كأساس ورافعة لعملية السلام، وشرح الأهمية الإستراتيجية لمثل هذا الاعتراف في إنقاذ حل الدولتين وتعزيز فرص السلام والأمن في المنطقة والعالم.

16- التأكيد على أن مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الاستعماري، هي أحد الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وإنقاذ حل الدولتين وعملية السلام، ودعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف جميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ومستوطناته المخالفة للقانون الدولي، ومتابعة العمل مع الجهات الدولية لإصدار قاعدة البيانات للشركات التي تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة.

17- مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ جميع قراراته ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، بما فيها 242 (1967) و338 (1973) و1515 (2003)، وقرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام (2016)، والذي أكد، ضمن جملة أمور أخرى، على أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام، وطالب إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والذي أكد على أن المجتمع الدولي لن يعترف بأي تغييرات في حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات. ودعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم تقاريره مكتوبة حول متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

18- إعادة التأكيد على رفض الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، والإدانة الشديدة والرفض القاطع للعمل العنصري الإسرائيلي غير المسبوق الذي شرّعه "الكنيست الإسرائيلي"، والمسمى بـ "قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، والذي يهدف لطمس وإلغاء الحقوق التاريخية والسياسية للشعب الفلسطيني، بما فيها حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، وحق تقرير المصير، وذلك في عمل عنصري ينتهك بشكل صارخ القانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965، والاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها لعام 1973. ومطالبة المجتمع الدولي والمحاكم والبرلمانات الدولية برفض وتجريم هذا العمل العنصري، ودفع إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لإلغائه والالتزام بالقيم الأخلاقية للنظام الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية ذات الصلة. ويوجه المجلس التحية والدعم لصمود فلسطينيي الداخل عام 1948 في وجه العنصرية التي يؤسس لها ويشرعنها هذا القانون العنصري، ويدعم المجلس كافة الخطوات التي من شأنها التصدي له.

19- إدانة السياسة الإسرائيلية الممنهجة الهادفة إلى سنّ تشريعات عنصرية ممنهجة لتقويض أسس السلام العادل في المنطقة، وشرعنة نظامها الاستعماري وإدامته، بما في ذلك القانون العنصري الذي يسمح لحكومة الاحتلال الإسرائيلي بسرقة مخصصات ذوي الشهداء والأسرى الفلسطينيين، من عائدات الضرائب الفلسطينية التي تسيطر عليها حكومة الاحتلال، وكذلك تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنات المقامة على أراضي الملكية الخاصة للمواطنين الفلسطينيين في دولة فلسطين المحتلة عام 1967، ومحاولات تشريع عقوبة الإعدام ضدّ الفلسطينيين، ومحاولات تشريع منع دخول النشطاء الدوليين في مجال مقاطعة إسرائيل إلى الأرض الفلسطينية المحتلة.

20- دعم الجهود والمساعي الفلسطينية الهادفة إلى مساءلة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، عن جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، وتقديم المساندة الفنية والمالية اللازمة لهذه المساعي الفلسطينية، وتفعيل تشكيل لجنة قانونية استشارية في إطار جامعة الدول العربية لتقديم المشورة حول رفع قضايا أمام المحاكم الدولية بشأن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته ومقدساته، وكذلك بشأن المظالم التاريخية التي لحقت بالشعب الفلسطيني، بما فيها "وعد بلفور" عام 1917، وتقديم مقترحات عملية بهذا الشأن.

21- حث المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على التعامل السريع مع الإحالة التي قدمتها دولة فلسطين لها بتاريخ 2018/5/22، وفتح تحقيق جنائي عاجل في جرائم

الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، ومساءلة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وتحقيق العدالة.

22- إعادة التأكيد على اعتبار أن إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، من خلال ممارساتها وسياساتها وقوانينها، تقضي على حل الدولتين وتؤسس نظام فصل عنصري (أبارثايد) ضد الشعب الفلسطيني، في انتهاك لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة (1945)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله (1965)، والاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها (1973)، وكافة التقارير والقرارات الدولية ذات الصلة. ومطالبة دول العالم والمنظمات والمحاكم الدولية بالتصدي لهذه السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تُجرّمها القوانين الدولية ذات الصلة.

23- إدانة قرار محكمة الاحتلال الإسرائيلي القاضي بهدم قرية الخان الأحمر الفلسطينية شرقي مدينة القدس المحتلة، وتهجير أهلها منها، استكمالاً لما بدأه الاحتلال الإسرائيلي منذ ما يزيد عن سبعة عقود من هدم للقرى الفلسطينية وطمس معالمها، ضمن سياسة عنصرية إسرائيلية ممنهجة ومستمرة لتهجير المواطنين الفلسطينيين من مدنهم وقراهم، لصالح التوسع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، بهدف تقطيع أوصال الأرض الفلسطينية المحتلة والقضاء على حل الدولتين. وتأييد الإجراءات الفلسطينية في المحافل والمحاكم الدولية ضد هذه الاعتداءات الإسرائيلية التي تنتهك القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني. وتوجيه التحية لصمود أهل هذه القرية من البدو العرب، أصحاب الأرض.

24- التأكيد على تنفيذ قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8231 د.ع (149)، بشأن مواجهة الاستهداف الإسرائيلي للقضية الفلسطينية والأمن القومي العربي في أفريقيا، وتنفيذ إعلان فلسطين الصادر عن قمة ملابو العربية الأفريقية 2016، وتعزيز العمل مع الاتحاد الأفريقي لدعم قضية فلسطين وقراراتها في المحافل الدولية، والتصدي لأي محاولة إسرائيلية للالتفاف على مكانة قضية فلسطين في أفريقيا، والتي بُنيت على القيم المشتركة المناهضة للاستعمار والاضطهاد والفصل العنصري. والتحذير من إقامة مؤتمرات إسرائيلية أفريقية، وحث الدول الأفريقية على عدم المشاركة بأي منها. والطلب من اللجنة الوزارية العربية الخاصة بهذا الشأن مواصلة العمل وفق الخطة المعدة لهذا الغرض.

25- الإشادة بالجهود التي قامت بها اللجنة الوزارية العربية للتصدي لترشيح إسرائيل لعضوية مجلس الأمن لعامي 2019-2020، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية،

وعلى رأسها الأمين العام، وكافة الدول الأعضاء والدول الصديقة، والتي نجحت بالتصدي لمسعى إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، للترشح لعضوية مجلس الأمن.

26- الدعوة إلى استمرار العمل العربي والإسلامي المشترك على مستوى الحكومات والبرلمانات والاتحادات لدعم القضية الفلسطينية. واستمرار تكليف الأمين العام للجامعة بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي والتنسيق معه في مختلف المواضيع والإجراءات التي تخص القضية الفلسطينية، وآليات تنفيذ القرارات العربية والإسلامية في هذا الشأن.

27- رفض أي تجزئة للأرض الفلسطينية، والتأكيد على مواجهة المخططات الإسرائيلية التي تهدف إلى فصل قطاع غزة عن باقي أرض دولة فلسطين، والتحذير من محاولات تصفية القضية الفلسطينية من خلال قصر حلها على حلول إنسانية واقتصادية بعيدة عن الحل السياسي العادل، ومن تماهي أي طرف مع هذه المخططات. ورفض أي مشروع لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

28- التأكيد على احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس، وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية، ودعوة الفصائل والقوى الفلسطينية إلى سرعة إتمام المصالحة الوطنية وفق اتفاق القاهرة الموقع في مايو/ أيار 2011 وآليات وتفاهمات تنفيذه وأخرها اتفاق القاهرة 2017، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من تحمل مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة، وإجراء الانتخابات العامة في أقرب وقت ممكن، وذلك لتحقيق الشراكة السياسية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والترحيب بنتائج اجتماعي المجلس الوطني الفلسطيني يوم 2018/4/30، والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية يوم 2018/8/17. والإشادة بالجهود الحثيثة التي تبذلها جمهورية مصر العربية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، ودعوتها للاستمرار في تلك الجهود.

29- تقديم الدعم والتقدير للجهود الحثيثة التي تبذلها دولة الكويت، العضو العربي في مجلس الأمن، في متابعة تطورات القضية الفلسطينية، والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والتي كان آخرها طلب عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لبحث الجرائم الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وجهودها في تقديم مشروع قرار بشأن تأمين حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، ومشروع قرار حول حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والدفاع عن نفسه المكفول دولياً.

30- استمرار تكليف المجموعتين العربيتين في مجلس حقوق الإنسان واليونسكو، بالتحرك مع الدول والمجموعات الإقليمية لدعم ومتابعة تنفيذ هذا القرار، وقرارات فلسطين في المنظمتين، وخاصة تكليف المجموعة العربية في جنيف بمتابعة تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان بتشكيل لجنة تحقيق دولية في الجرائم المرتكبة على خطوط قطاع غزة، ومتابعة تفعيل وأعمال هذه اللجنة حتى تصل إلى النتائج العادلة.

31- استمرار تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة:

- حشد الدعم والتأييد للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة، ومتابعة الجهود داخل مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإنهاء الاحتلال، ووقف كافة الممارسات الإسرائيلية غير القانونية.
- متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 بشأن الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني.
- متابعة حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
- اتخاذ كافة التدابير اللازمة للتصدي لترشيح إسرائيل للعضوية أو لمنصب في أجهزة ولجان الأمم المتحدة.

31- تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بذلك إلى الدورة المقبلة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

(ق: رقم 8281 - د.ع (150) - ج 3 - 2018/9/11)

التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2018/9/11،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، بخصوص متابعة التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة،

يُقـــرر:

1- التأكيد مجدداً أن القدس الشرقية هي عاصمة دولـــة فلـــسطين، ورفـــض أي محاولـــة للانتقاص من السيادة الفلسطينية عليها.

2- الإدانة الشديدة والرفض القاطع لجميع السياسات والخطط الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف ضم المدينة المقدسة وتشويه هويتها العربية، وتغيير تركيبتها السكانية، وعزلها عن محيطها الفلسطيني، بما في ذلك مصادقة برلمان الاحتلال الإسرائيلي على ما سُمّي بقانون "القدس الموحدة"، بداية شهر يناير/ كانون الثاني 2018، والتأكيد على أن هـــذه السياسات والخطط والممارسات، تشكل خرقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بمـــا فيها القرارات 252 (1968) و267 (1969) و476 و478 (1980).

3- إدانة ورفض قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصـــمة لإســـرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، ومطالبتها بإلغاء هذا القرار المخالف للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، والتحذير من العبث بالقدس ومحـــاولات تغييـــر الوضـــع القـــانوني والتاريخي القائم فيها واستفزاز مشاعر المسلمين والمسيحيين علـــى امتـــداد العـــالمين العربي والإسلامي، والتأكيد على متابعة تنفيذ قراري مجلس الجامعة علـــى المـــستوى الوزاري رقـــم 8221 د.غ.ع بتـــاريخ 2017/12/9، و8222 د.غ.ع.م 2018/2/1، فـــي مواجهة القرار الأمريكي المذكور.

4- اعتبار قيام الولايات المتحدة الأمريكية بنقل سفارتها إلى مدينة القدس، إمعاناً في العدوان على حقوق الشعب الفلسطيني، واستفزازاً لمشاعر الأمة العربية الإسلامية والمسيحية، وزيادة في توتير وتأجيج الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة والعالم، فضلاً عما يمثله ذلك من تقويض للشرعية القانونية للنظام الدولي. والتأكيد على متابعة تنفيذ قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8277 د.غ.ع بتاريخ 2018/5/17، لمواجهة القرار الأمريكي بنقل السفارة أو أي قرار مماثل.

5- التأكيد على إدانة إقدام جواتيمالا على نقل سفارتها إلى مدينة القدس الشريف، والتأكيد على اعتزام الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات المناسبة السياسية والاقتصادية إزاء هذه الخطوة غير القانونية ومثيلاتها.

6- توجيه الشكر والتقدير إلى جمهورية باراجواي الصديقة، رئيساً وحكومة وشعباً، لتراجعها عن نقل سفاراتها إلى مدينة القدس، ومطالبة الولايات المتحدة الأمريكية وجواتيمالا بالاقتداء بهذا العمل الشجاع والمنسجم مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

7- رفض وإدانة كافة الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وخاصة المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك، وتقسيمه زمانياً ومكانياً، وتقويض حرية صلاة المسلمين فيه وإبعادهم عنه، ومحاولة السيطرة على إدارة الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة والاعتداء على موظفي إدارة الأوقاف الإسلامية الأردنية في القدس ومنعهم من ممارسة عملهم ومحاولة فرض القانون الإسرائيلي على المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، والقيام بالحفريات الإسرائيلية أسفل المسجد الأقصى وأسواره.

8- الإدانة الشديدة للاقتحامات المتكررة من عصابات المستوطنين المتطرفين والمسؤولين الإسرائيليين للمسجد الأقصى المبارك والاعتداء على حرمته، تحت دعم وحماية ومشاركة حكومة وقوات الاحتلال الإسرائيلي، والتحذير من توجه ما يُسمى بالمحكمة العليا الإسرائيلية للسماح للمستوطنين والمقتحمين اليهود بالصلاة في المسجد الأقصى بعد سماحها لهم سابقاً باقتحامه وتدنيسه، ضمن المخططات الإسرائيلية لتقسيم المسجد زمانياً ومكانياً، بما في ذلك ما يجري حول باب الرحمة من اقتحامات وصلوات تلمودية يهودية، والتحذير من أن هذه الاعتداءات سيكون لها تبعات وانعكاسات خطيرة على الأمن والسلم الدوليين.

9- التأكيد على قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8229 د.ع (149) حول إدانة ورفض المحاولات الإسرائيلية الحثيثة لتقويض الكنائس وإضعاف الوجود المسيحي في المدينة المقدسة، والتي وصلت ذروتها في الآونة الأخيرة من خلال فرض الضرائب الإسرائيلية غير الشرعية على ممتلكات وأوقاف الكنائس، وإصدار أوامر حجز ومصادرة لأصول وأملاك وأراضي وحسابات بنكية تعود للكنائس في مدينة القدس الشريف، وذلك بالتزامن مع الاستهداف الإسرائيلي المتواصل للمسجد الأقصى المبارك، وهو ما يشكل انتهاكاً فاضحاً للوضع القانوني والتاريخي القائم لمقدسات المدينة، ومخالفة خطيرة للاتفاقات والالتزامات الدولية التي تضمن حماية وحقوق الأماكن المقدسة في المدينة.

10- إدانة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لمصادرتها أراضي المواطنين المقدسيين وهدم بيوتهم أو احتلالها، بما في ذلك المحاولات الإسرائيلية غير الشرعية لهدم قرية الخان الأحمر، خدمة لمشاريعها الاستيطانية داخل أسوار البلدة القديمة وخارجها، وكذلك مواصلة تجريف آلاف الدونمات لصالح إنشاء مشروع ما يُسمى بـ"القدس الكبرى"، بما فيها المشروع الاستيطاني المُسمى (E1)، وبناء طوق استيطاني يمزق التواصل الجغرافي الفلسطيني بهدف إحكام السيطرة عليها.

11- إدانة الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في تطبيق قانون عنصري يستهدف حق المقدسيين الفلسطينيين في الإقامة في مدينتهم، والذي بموجبه يتم سحب بطاقات الهوية من آلاف الفلسطينيين المقدسيين الذين يعيشون في ضواحي القدس المحتلة أو خارجها، وإدانة استئناف إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) تطبيق ما يسمى بـ"قانون أملاك الغائبين" والذي يستهدف مصادرة عقارات المقدسيين، ومطالبة كافة المؤسسات والجهات الدولية الضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لوقف قراراتها وقوانينها العنصرية والتي تعمل على تفريغ المدينة من سكانها الأصليين، عبر إبعادهم عن مدينتهم قسراً، وفرض الضرائب الباهظة عليهم، وعدم منحهم تراخيص البناء.

12- إدانة الإجراءات الإسرائيلية التعسفية باستمرار إغلاق المؤسسات الوطنية العاملة في القدس، والمطالبة بإعادة فتحها، وعلى رأسها بيت الشرق والغرفة التجارية، لتمكينها من تقديم الخدمات للمواطنين المقدسيين وحماية الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة.

13- مطالبة جميع الدول بتنفيذ القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والمجلس التنفيذي لليونسكو بخصوص القضية الفلسطينية، بما في ذلك لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو، والتي أكدت على أن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف هو موقع إسلامي مخصص للعبادة وجزء لا يتجزأ من مواقع التراث العالمي الثقافي،

وأدانت الاعتداءات والتدابير الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف.

14- الدعوة إلى دعم وزيارة القدس والمقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية والتشديد على زيارة المسجد الأقصى/ الحرم القدسي الشريف لكسر الحصار المفروض عليه، وشد الرحال إليه لحمايته من مخططات الجماعات اليهودية المتطرفة، وفي هذا السياق تثمين الزيارات التي قام بها المسؤولون العرب لمدينة القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك.

15- الدعم والمساندة الكاملين لصمود الشعب الفلسطيني ومؤسساته في مدينة القدس المحتلة، ودفاعهم عن المدينة والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك في مواجهة الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية، والتصدي للمحاولات الإسرائيلية لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم.

16- التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني، إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018-2022)، التي قدّمتها دولة فلسطين، بهدف إنقاذ المدينة المقدسة وحماية مقدساتها وتعزيز صمود أهلها، في مواجهة الخطط والممارسات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس الشرقية، وتهجير أهلها.

17- التأكيد على قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8228 د.ع (149)، حول الموافقة على الخطة الإعلامية الدولية للتصدي للقرار الأمريكي الأحادي بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، ودعوة وزارات ومؤسسات الإعلام العربية إلى التعاون والمساهمة مع الأمانة العامة في تنفيذ هذه الخطة.

18- دعوة العواصم العربية مجددا للتوأمة مع مدينة القدس، ودعوة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، للتوأمة مع المؤسسات المقدسية المماثلة دعما لمدينة القدس المحتلة وتعزيزا لصمود أهلها ومؤسساتها.

19- الإشادة بجهود جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف في الدفاع عن المقدسات وحمايتها وتجديد رفض كل محاولات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المساس بهذه الرعاية والوصاية الهاشمية، وتثمين الدور الأردني في رعاية وحماية وصيانة المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس في إطار الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية، التي أعاد التأكيد عليها الاتفاق الموقع بين جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة

فلسطين، بتاريخ 2013/3/31، والتعبير عن الدعم والمؤازرة لإدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية في الدور الذي تقوم به في الحفاظ على الحرم والذود عنه في ظل الخروقات الإسرائيلية والاعتداءات على موظفيها، ومطالبة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالتوقف عن اعتداءاتها على الإدارة وموظفيها.

20- الإشادة بالجهود التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية رئيس لجنة القدس في الدفاع عن المدينة المقدسة ودعم صمود الشعب الفلسطيني. والإشادة بالجهود التي تبذلها وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس.

21- توجيه التقدير لخادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، لقيامه بتسمية الدورة 29 للقمة العربية، بـ "قمة القدس"، تقديراً للمكانة الروحية والدينية التي تتمتع بها مدينة القدس الشريف، عاصمة دولة فلسطين، وتقديمه، على غرار أشقائه القادة العرب، لكل الدعم السياسي والمالي للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.

22- توجيه التقدير للجهود التي تبذلها جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، برئاسة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، دعماً للقضية الفلسطينية، سواء من خلال المواقف السياسية التاريخية، أو من خلال التزامها بتقديم الدعم المالي لموازنة دولة فلسطين.

23- الطلب إلى الوفد الوزاري العربي المُشكل بموجب قرار مجلس الجامعة الوزاري رقم 8221 بتاريخ 2017/12/9، مواصلة جهوده واتصالاته وتقديم تقريره لمجلس الجامعة القادم.

24- التأكيد على تنفيذ توصيات مؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس، الذي عقد في القاهرة 17-18 يناير/ كانون الثاني 2018، بهدف حماية القدس الشريف والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم للمدينة والأماكن المقدسة فيها، ودعم صمود أهلها بكافة الأشكال. وتبني اقتراحه بأن يكون عام 2018، عاماً للقدس الشريف.

25- تثمين جهود البرلمان العربي وتحركاته الفاعلة لدعم القضية الفلسطينية وحماية المكانة القانونية والروحية والتاريخية لمدينة القدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، ودعوة البرلمانات العربية إلى تحركات مماثلة مع المؤسسات البرلمانية حول العالم.

26- استمرار تكليف المجموعة العربية في نيويورك بمواصلة تحركاتها لدى المجموعات الإقليمية والسياسية في الأمم المتحدة، لكشف خطورة ما يتعرض له المسجد الأقصى المبارك من إجراءات وممارسات إسرائيلية تهويدية خطيرة، وذات انعكاسات وخيمة على الأمن والسلم الدوليين.

27- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير حول الإجراءات التي تم اتخاذها بهذا الشأن إلى الدورة المقبلة للمجلس.

(ق: رقم 8282 - د.ع (150) - ج 3 - 2018/9/11)

التطورات التي تمس بمكانة القدس ووضعها القانوني والتاريخي

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية المنعقد بمقر الأمانة العامة بالقاهرة يوم الثلاثاء الموافق 2017/12/5 بناءً على طلب دولة فلسطين للنظر في توجهات الإدارة الأمريكية بشأن تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس، برئاسة سعادة السفير د. عبد المحمود عبد الحليم المندوب الدائم لجمهورية السودان، ومشاركة السادة المندوبين الدائمين وبحضور معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية،

- إذ يستذكر قرارات القمم العربية المتعاقبة بشأن مدينة القدس المحتلة، وآخرها قمة عمان، الدورة 28 – مارس/ آذار 2017،
- وإذ يستذكر قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، وآخرها قرارات الدورة 148 – سبتمبر/ أيلول 2017،
- وبعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة والاستماع إلى مداخلات رؤساء وفود الدول الأعضاء والأمين العام،

يُقرر

28- مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية، وجميع الدول، بعدم الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، أو إنشاء أو نقل البعثات الدبلوماسية إليها، وذلك التزاماً بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمدينة القدس، بما فيها قرارات مجلس الأمن رقم 252 (1968)، 267 (1969)، 465 و476 و478 (1980)، 2334 (2016)، ومبادئ القانون الدولي، التي تعتبر القدس الشرقية جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وتعتبر كل الإجراءات والقوانين الإسرائيلية التي تستهدف مدينة القدس الشرقية ومقدساتها وهويتها وتركيبتها الديمغرافية، لاغية وباطلة.

29- اعتبار أي اعتراف بمدينة القدس عاصمة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، أو إنشاء أي بعثة دبلوماسية في القدس أو نقلها إلى المدينة، اعتداءً صريحاً على الأمة العربية، وحقوق الشعب الفلسطيني وجميع المسلمين والمسيحيين، وانتهاكاً خطيراً للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصِّلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية الصادرة بتاريخ 2004/7/9، ومن شأن مثل هذا الاعتراف غير القانوني

أن يشكل تهديداً جدياً للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة وفي العالم، علاوة على نسف فرص السلام وحل الدولتين، وتعزيز التطرف والعنف.

30- حث الولايات المتحدة الأمريكية على الاحتفاظ بدورها كوسيط إيجابي ونزيه ومحايد ومقبول من جميع الأطراف، من أجل تحقيق السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وقواعد القانون الدولي، ومبادرة السلام العربية لعام 2002، وعلى أساس حل الدولتين، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

31- إعادة التأكيد على حق دولة فلسطين المطلق بالسيادة على كافة الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، ومطالبة كافة الدول، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، بعدم الاعتراف بأي تغييرات تجريها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران 1967.

32- التأكيد على قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري، في دوراته المتعاقبة بخصوص مدينة القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك ما يخص اعتراف أي دولة بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، أو نقل سفارتها إليها.

33- إعادة التأكيد على الإدانة الشديدة والرفض القاطع لجميع السياسات والممارسات والخطط الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف ضم مدينة القدس الشرقية المحتلة وتشويه هويتها العربية، وتغيير تركيبتها السكانية، وعزلها عن محيطها الفلسطيني، ومحاولات تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فيها، بما في ذلك المسجد الأقصى المبارك، ومطالبة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن بتحمل مسؤولياتها لإلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بالانصياع للقرارات والقوانين الدولية ذات الصلة.

34- الطلب من الدول الأعضاء، والأمانة العامة، ومجالس السفراء العرب، وبعثات الجامعة، بالعمل على التصدي بفاعلية لأي توجه لخرق قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي بخصوص الوضع التاريخي والقانوني لمدينة القدس الشرقية المحتلة.

35- الطلب إلى المجموعة العربية في نيويورك بدراسة الطرق الفعالة للتصدي لأي خطوة من هذا النوع، من خلال أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن.

36- الطلب إلى الأمين العام متابعة التطورات في هذا الشأن وتقديم تقاريره حوله إلى مجلس جامعة الدول العربية كلما اقتضت الضرورة، والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة في هذا الشأن.

37- الإبقاء على مجلس الجامعة في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات في هذا الشأن.

(ق: رقم 8220 – د.غ.ع – 2017/12/5)

participate, without vote, in the discussion of the question.

At its 2241st meeting, on 30 June 1980, the Council decided to invite the representatives of Algeria, Chad, Democratic Yemen, Djibouti, Gabon, Guinea, Guinea-Bissau, Iran, the Libyan Arab Jamahiriya, Maldives, Mali, Oman, Uganda, the United Republic of Cameroon and the Upper Volta to participate, without vote, in the discussion of the question.

At its 2242nd meeting, on 30 June 1980, the Council decided to invite the representative of the Gambia to participate, without vote, in the discussion of the question.

Resolution 476 (1980)

of 30 June 1980

The Security Council,

Having considered the letter of 28 May 1980 from the representative of Pakistan, the current Chairman of the Organization of the Islamic Conference, contained in document S/13966,[45]

Reaffirming that the acquisition of territory by force is inadmissible,

Bearing in mind the specific status of Jerusalem and, in particular, the need to protect and preserve the unique spiritual and religious dimension of the Holy Places in the city,

Reaffirming its resolutions relevant to the character and status of the Holy City of Jerusalem, in particular resolutions 252 (1968), 267 (1969), 271 (1969), 298 (1971) and 465 (1980),

Recalling the Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War, of 12 August 1949,[21]

Deploring the persistence of Israel in changing the physical character, demographic composition, institutional structure and the status of the Holy City of Jerusalem,

Gravely concerned about the legislative steps initiated in the Israeli Knesset with the aim of changing the character and status of the Holy City of Jerusalem,

1. *Reaffirms* the overriding necessity for ending the prolonged occupation of Arab territories occupied by Israel since 1967, including Jerusalem;

2. *Strongly deplores* the continued refusal of Israel, the occupying Power, to comply with the relevant resolutions of the Security Council and the General Assembly;

3. *Reconfirms* that all legislative and administrative measures and actions taken by Israel, the occupying Power, which purport to alter the character and status of the Holy City of Jerusalem have no legal validity and constitute a flagrant violation of the Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War and also constitute a serious obstruction to achieving a comprehensive, just and lasting peace in the Middle East;

4. *Reiterates* that all such measures which have altered the geographic, demographic and historical character and status of the Holy City of Jerusalem are null and void and must be rescinded in compliance with the relevant resolutions of the Security Council;

5. *Urgently calls* on Israel, the occupying Power, to abide by the present and previous Security Council resolutions and to desist forthwith from persisting in the policy and measures affecting the character and status of the Holy City of Jerusalem;

6. *Reaffirms* its determination, in the event of non-compliance by Israel with the present resolution, to examine practical ways and means in accordance with relevant provisions of the Charter of the United Nations to secure the full implementation of the present resolution.

Adopted at the 2242nd meeting by 14 votes to none, with 1 abstention (United States of America).

Decisions

At its 2245th meeting, on 20 August 1980, the Council decided to invite the representatives of Algeria, Bahrain, Chad, Democratic Yemen, Djibouti, Egypt, the Gambia, Guinea, Guinea-Bissau, Indonesia, Iran, Iraq, Israel, Jordan, Kuwait, Lebanon, the Libyan Arab Jamahiriya, Malaysia, Maldives, Mali, Mauritania, Morocco, Oman, Pakistan, Qatar, Saudi Arabia, Senegal, Somalia, the Sudan, the Syrian Arab Republic, Turkey, the United Arab Emirates, the Upper Volta and Yemen to participate, without vote, in the discussion of the item entitled "The situation in the Middle East: letter dated 1 August 1980 from the Acting Permanent Representative of Pakistan to the United Nations addressed to the President of the Security Council (S/14084)".[46]

At the same meeting, the Council also decided, by a vote, that an invitation should be accorded to the representative of the Palestine Liberation Organization to participate in the debate and that that invitation would confer upon it the same rights of participation as those

[46] See *Official Records of the Security Council, Thirty-fifth Year, Supplement for July, August and September 1980*.

(ترجمة غير رسمية)

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في رسالة مندوب باكستان، الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، المؤرخة في 28 أيار/مايو 1980، كما تضمنتها الوثيقة S/13966 المؤرخة في 28 أيار/مايو 1980، (2)

إذ يؤكد مجدداً أنه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة،

وإذ يضع في اعتباره الوضع الخاص بالقدس، خصوصاً ضرورة حماية البعد الروحي والديني الفريد للأماكن المقدسة في المدينة والحفاظ على هذا البعد،

وإذ يؤكد من جديد قراراته المتعلقة بمعالم مدينة القدس الشريف ووضعها، خصوصاً قراراته 252 (1968) المؤرخ في 21 أيار/مايو 1968، و 267 (1969) المؤرخ في 3 تموز/يوليو 1969، و271 (1969) المؤرخ في 15 أيلول/سبتمبر 1969، و298 (1971) المؤرخ في 25 أيلول/سبتمبر 1971، و465 (1980) المؤرخ في 1 آذار/مارس 1980،

وإذ يذكّر باتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في 12 آب/أغسطس 1949، والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب،

وإذ يشجب استمرار إسرائيل في تغيير المعالم المادية والتركيب الجغرافي والهيكل المؤسسي ووضع مدينة القدس الشريف،

وإذ يساوره بالغ القلق بشأن الخطوات التشريعية التي بدأها الكنيست الإسرائيلي بهدف تغيير معالم مدينة القدس الشريف ووضعها،

1 ــ **يؤكد من جديد** الضرورة الملحة لإنهاء الاحتلال المطول للأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، بما في ذلك القدس؛

2 ــ **يشجب بشدة** استمرار إسرائيل، بصفتها القوة المحتلة، في رفض التقيد بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات العلاقة؛

3 ــ **يؤكد مجدداً** أن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، والرامية إلى تغيير معالم مدينة القدس الشريف ووضعها، ليس لها أي مستند قانوني وتشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، كما تشكل عقبة جدية أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

4 ــ **يؤكد** أن كل هذه الإجراءات التي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها الجغرافي والسكاني والتاريخي هي إجراءات باطلة أصلاً، ويجب إلغاؤها وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة؛

5 ــ **يدعو بإلحاح** إسرائيل، القوة المحتلة، إلى التقيد بهذا القرار وقــرارات مجلــس الأمــن السابقة، وإلى التوقف عن متابعة السياسة والإجراءات التي تمس معالم مدينة القدس الــشريف ووضعها؛

6 ــ **يؤكد مرة أخرى** تصميمه، في حال عدم تقيد إسرائيل بهذا القرار، على دراسة الــسبل والوسائل العملية وفقاً للأحكام ذات العلاقة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لــضمان التنفيــذ الكامل لهذا القرار.

conferred on a Member State when it was invited to participate under rule 37 of the provisional rules of procedure.

Adopted by 10 votes to 1 (United States of America), with 4 abstentions (France, Norway, Portugal, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland).

Resolution 478 (1980)

of 20 August 1980

The Security Council,

Recalling its resolution 476 (1980),

Reaffirming again that the acquisition of territory by force is inadmissible,

Deeply concerned over the enactment of a "basic law" in the Israeli Knesset proclaiming a change in the character and status of the Holy City of Jerusalem, with its implications for peace and security,

Noting that Israel has not complied with resolution 476 (1980),

Reaffirming its determination to examine practical ways and means, in accordance with the relevant provisions of the Charter of the United Nations, to secure the full implementation of its resolution 476 (1980), in the event of non-compliance by Israel,

1. *Censures* in the strongest terms the enactment by Israel of the "basic law" on Jerusalem and the refusal to comply with relevant Security Council resolutions;

2. *Affirms* that the enactment of the "basic law" by Israel constitutes a violation of international law and does not affect the continued application of the Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War, of 12 August 1949,[12] in the Palestinian and other Arab territories occupied since June 1967, including Jerusalem;

3. *Determines* that all legislative and administrative measures and actions taken by Israel, the occupying Power, which have altered or purport to alter the character and status of the Holy City of Jerusalem, and in particular the recent "basic law" on Jerusalem, are null and void and must be rescinded forthwith;

4. *Affirms also* that this action constitutes a serious obstruction to achieving a comprehensive, just and lasting peace in the Middle East;

5. *Decides* not to recognize the "basic law" and such other actions by Israel that, as a result of this law, seek to alter the character and status of Jerusalem and calls upon:

(*a*) All Member States to accept this decision;

(*b*) Those States that have established diplomatic missions at Jerusalem to withdraw such missions from the Holy City;

6. *Requests* the Secretary-General to report to the Security Council on the implementation of the present resolution before 15 November 1980;

7. *Decides* to remain seized of this serious situation.

Adopted at the 2245th meeting by 14 votes to none, with 1 abstention (United States of America).

Decisions

In a note dated 20 August 1980,[49] the President of the Council stated that the Chairman of the Security Council Commission established under resolution 446 (1979) to examine the situation relating to settlements in the Arab territories occupied since 1967, including Jerusalem, had informed him on behalf of the Commission that, in accordance with the decision taken by the Security Council to maintain its original composition, the Commission had resumed its work and that it would, however, be difficult for it to report to the Council before 1 September 1980, as called for in paragraph 9 of resolution 465 (1980), and that the Commission requested an extension of the date of submission of its report to 25 November. The President added that, after informal consultations on the matter, it had been found that no member of the Council had any objection to the request of the Commission.

At its 2256th meeting, on 26 November 1980, the Council proceeded with the discussion of the item entitled "The situation in the Middle East: report of the Secretary-General on the United Nations Disengagement Observer Force (S/14263)".[50]

Resolution 481 (1980)

of 26 November 1980

The Security Council,

Having considered the report of the Secretary-General on the United Nations Disengagement Observer Force,[51]

Decides:

(*a*) To call upon the parties concerned to implement immediately Security Council resolution 338 (1973);

(*b*) To renew the mandate of the United Nations Disengagement Observer Force for another period of six months, that is, until 31 May 1981;

[49] *Ibid.*, document S/14116.
[50] *Ibid.*, *Supplement for October, November and December 1980.*
[51] *Ibid.*, document S/14263.

(ترجمة غير رسمية)

إن مجلس الأمن،

إذ يذكّر بقراره 476 (1980) المؤرخ في 30 حزيران/يونيو 1980،

وإذ يؤكد مجدداً أنه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة،

وإذ يساوره القلق العميق بشأن المصادقة على "قانون الأساسي" في الكنيست الإسرائيلي يعلن إجراء تغيير في معالم مدينة القدس الشريف ووضعها، مع ما له من مضاعفات على السلام والأمن،

وإذ يشير إلى أن إسرائيل لم تتقيد بقرار مجلس الأمن 476 (1980)،

وإذ يؤكد مجدداً تصميمه على دراسة السبل والوسائل العملية وفقاً للأحكام ذات العلاقة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، لضمان التنفيذ الكامل لقراره 476 (1980)، في حال عدم تقيد إسرائيل،

1 ــ **يلوم أشد اللوم** مصادقة إسرائيل على "القانون الأساسي" بشأن القدس، ورفضها التقيد بقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة؛

2 ــ **يؤكد** أن مصادقة إسرائيل على "القانون الأساسي" تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ولا تؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، بما في ذلك القدس؛

3 ــ **يقرر** أن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، والتي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها واستهدفت تغييرها، خصوصاً "القانون الأساسي" الأخير بشأن القدس، هي إجراءات باطلة أصلاً ويجب إلغاؤها؛

4 ــ **يؤكد أيضاً** أن هذا العمل يشكل عقبة جدية أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

5 ــ **يقرر** عدم الاعتراف بـ "القانون الأساسي" وغيره من أعمال إسرائيل التي تستهدف نتيجة لهذا القرار، تغيير معالم القدس ووضعها، ويدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى:

أ) قبول هذا القرار؛

ب) دعوة الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة؛

6 ــ **يطلب** إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ هذا القرار قبل 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1980؛

7 ــ **يقرر** متابعة هذا الوضع الخطر.